التقرير الوطني

للمملكة الأردنية الهاشمية

بيجين +15

إعداد: د. منى مؤتمن خليل
الأمينة العامة المساعدة ومستشارة التخطيط الاستراتيجي
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
أيار 2009

المحتويات

الصفحة

تقديم: الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ أ. أسمى خضر..... 3
منهجية إعداد التقرير..... 6
الجزء الأول: الإنجازات العامة الرئيسة والعقبات..... 9
الجزء الثاني: أمثلة من الإنجازات التي تمت وفق محاور الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين والعقبات التي مازالت قائمة..... 16
محور المرأة والفقر..... 16
محور تعليم وتدريب المرأة..... 18
محور المرأة والصحة..... 21
محور العنف ضد المرأة..... 22
محور المرأة والنزاعات المسلحة..... 28
محور المرأة والاقتصاد..... 30
محور المرأة في مواقع القوة واتخاذ القرار..... 33
محور الحقوق الإنسانية للمرأة..... 36
محور المرأة والإعلام..... 38
محور المرأة والبيئة..... 41
محور الطفلة الأنثى..... 43
الدروس المستفادة أو المتعلمة..... 45
الجزء الثالث: الآليات والهياكل المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين..... 47
الجزء الرابع: أهم التحديات والعقبات التي ما زالت قائمة وخطط العمل والمبادرات المستقبلية لمعالجتها.. 58
قائمة المراجع..... 64
ملحق رقم (1): استمارة حصر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي في القطاع الرسمي 66
ملحق رقم (2): اللجان والشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة..... 69

تقديم

جاء إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ (1992/3/12) بقرار من رئاسة الوزراء وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، تعبيراً عن استجابة الأردن لالتزاماته الدولية بخصوص إيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء . وتُعتبر اللجنة الوطنية المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة.

ولقد حرصت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ على تطوير رؤيتها المستقبلية؛ لتكون اللجنة فاعلة ذات نهج تشاركي، تسعى لضمان حقوق المرأة، وتشكل مرجعية للمعنيين بقضاياها، و تعمل كمرصد وطني لمتابعة وتقييم أوضاع المرأة الأردنية، وكمحفز لإنتاج المعرفة ونشرها، وكبيت خبرة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، سعياً للارتقاء بواقع المرأة والوصول إلى مجتمع تسوده العدالة النوعية وتكافؤ الفرص والشراكة في التنمية المستدامة.

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ (2008/5/13) ولمدة سنتين، برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وعضوية (22) شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إضافة إلى شخصيات وطنية بارزة. كما تم عقد الاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الوطنية بتشكيلتها الجديدة بتاريخ (2008/7/6)، حيث تم استعراض هيكليتها ومرجعيتها ومهامها وموجهات عملها وخطتها التنفيذية للعامين (2008–2009) إضافة إلى تطلعاتها المستقبلية.

وتتبنى اللجنة الوطنية الرؤية المتصلة بالمرأة المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التي تستهدف الوصول إلى: "امرأة أردنية متمكنة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة، تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفعالية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني، وتُعد قوة فاعلة باتجاه تطوير الأردن وإنمائه ليكون دولة ديمقراطية مستنيرة بتعاليم الإسلام السمحة وملتزمة بالمواثيق الدولية، ومتميزة على المستويين الإقليمي والدولي".

وتنطلق اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عملها من عدة مرجعيات وموجهات، أبرزها : مبادئ الدستور الأردني وحقوق الإنسان، والرؤية الملكية الشمولية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للأردن ودور المرأة في بنائه، والتوجيهات والأطر العامة التي حددتها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية بصفتها الوثيقة الرسمية المصادق عليها من الحكومة، وأولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها كما يتوافق عليها المجتمع، استناداً إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة، إضافة إلى التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وتقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق منحى تشاركي يُعنى بدمج ومشاركة مختلف الجهات المعنية بقضايا المرأة، وفي مقدمتها اللجان والشبكات العاملة تحت مظلتها، وهي: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي، وملتقى الأكاديميات والمبدعات، واللجان التي يتم تشكيلها لأهداف محددة؛ كالهيئة الوطنية لتفعيل القرار 1325.

وتحرص اللجنة الوطنية بصورة متواصلة على تعزيز الشراكات مع الوزارات والمؤسسات الرسمية، ومع منظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات النسائية، والمنظمات المانحة المعنية بشؤون المرأة وقضاياها . ودعمها لبناء الشبكات الفاعلة، ومن أبرزها: شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات"، وشبكة المرأة لدعم المرأة/ الشبكة الانتخابية للمرأة الأردنية، وشبكة المرأة العربية فـــي الحكم المحلي، والشبكة الدولية للمرأة في الإدارة المحلية، لغايات تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتمكين المرأة. كما تحرص اللجنة الوطنية على دعم الجهود الوطنية في مجال مأسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، والتي كان من أبرزها : إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة، ومديرية عمل المرأة في وزارة العمل.

ولتعزيز الوضع القانوني للمرأة، أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة وقدمتها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر ، وتسعى هذه المبادرة إلى تمتين وتطوير علاقة التنسيق والتعاون والحوار مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ومشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس، أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً ، وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمسة التي تناولتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وهي: محور التشريع، ومحور الأمن البشري والحماية الاجتماعية، ومحور التمكين الاقتصادي، ومحور المشاركة في الحياة العامة، ومحور الإعلام والاتصال.

ومن أبرز التشريعات القانونية المتصلة بالمرأة التي صدرت خلال الفترة (2004 – 2009)، والتي عملت اللجنة الوطنية من خلال شراكة فاعلة مع مختلف المؤسسات الوطنية المعنية الرسمية والأهلية، على مراجعتها وتحديثها وكسب التأييد لإقرارها: قانون التقاعد المدني المعدل، وقانون البلديات، ونظام الخدمة المدنية، وقانون الحماية من العنف الأسري، وقانون ديوان المظالم، وقانون الصحة العامة، والقانون المعدل لقانون العمل، وقانون منع الاتجار بالبشر.

كما صدرت الإرادة الملكية السامية في (أيار 2009) بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على البند الخاص بالتنقل والسكن للمرأة بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وبذلك أصبح قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة (15) من اتفاقية "سيداو" ساري المفعول بعد صدوره رسمياً في الجريدة ا لرسمية . وبخاصة أن نشر القرار في الجريدة الرسمية يجعله نافذاً وله قوة القانون المحلي في التطبيق القضائي . ويُعد إلغاء التحفظ على هذه المادة إنجازاً عظيماً آخر يسجل في مسيرة المرأة الأردنية، ويفتح المجال للأمل بإنجاز المزيد من النجاحات لتمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، ويرفع مكانة الأردن من وجهة نظر المنظمات الدولية المعنية بمساعدة النساء وتمكينهن للحصول على حقوقهن.

وقد شهد الأردن خلال السنوات الماضية تطورات إيجابية على صعيد التنمية الشاملة، انعكست إيجاباً على مكانة المرأة في الأردن، ومن ذلك خفض نسبة الأمية بين النساء، والتحسن في وضع المرأة الصحي حسب المؤشرات العالمية، وزيادة عدد السيدات اللواتي وصلن إلى مراكز قيادية في السلطات : التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويمكن اعتبار (عام 2007) بحق، عام الإنجاز السياسي للمرأة الأردنية، فقد فازت (6) سيدات في الانتخابات النيابية الأخيرة عن الكوتا النسائية، ووصلت امرأة واحدة إلى مجلس النواب بالتنافس، وتم تعيين (7) سيدات في مجلس الأعيان، وتعيين (4) وزيرات في الطاقم الوزاري، كما زادت نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية لتصل إلى (25 %)، وهو أكبر إنجاز حققته المرأة في الأردن في انتخابات تنافسية. إضافة إلى تعيين

سيدة أميناً عاماً لوزارة الصحة، وتعيين أول سيدة برتبة محافظ بوزارة الداخلية، وتعيين أول سيدة رئيسة لمحكمة بداية غرب عمان.

وستواصل اللجنة الوطنية العمل على تعديل حزمة التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة خصوصا؛ قانون العقوبات، والعمل، والضمان الاجتماعي، والأحوال الشخصية، وإصدار قانون تسليف النفقة الذي يخفف الأعباء على مستحقي النفقة، وتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية والشرعية ، إضافة إلى إصدار نظام التفتيش والرقابة البيئية ونظام صندوق حماية البيئة . وإخراج صندوق التأمين ضد البطالة إلى حيز الوجود، وهو الصندوق المعني بتأمين العاملين والمشتركين في الضمان الاجتماعي ضد التعطل ، مع إقرار قانون الضمان الاجتماعي الجديد. كما هناك حاجة ماسة لإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري؛ الذي مضى على صدوره ما يزيد على عام ولم يُفعل. واستكمال إعداد قانون حقوق الطفل والأحداث، الذي ينبغي أن يكون من القوة لحماية حق الطفل ويحقق المصلحة الفضلى له بالكامل ، مع التأكيد على أن حماية الأطفال مسؤولية مجتمعية مشتركة.

ومن أبرز التطلعات المستقبلية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: تصميم وتطوير نظام متابعة وتقييم لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية أولاً، ولمتابعة توصيات سيداو ومنهاج عمل بيجين وإعداد التقارير العربية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ثانياً ، وبناء وتطوير القدرات الفردية والمؤسسية للأمانة العامة للجنة الوطنية واللجان والشبكات العاملة معها ، واختيار ممثلين للجنة في مختلف المدن والتجمعات السكانية، بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية/ مراكز الأميرة بسمة للتنمية، لتعزيز الشراكة بين اللجنة ومختلف الأطراف المعنية على المستو ى المحلي، وإعداد مشروع نظام أساسي للجنة يترجم في صيغة واضحة المهام والهيكلية ومختلف المسائل التنظيمية ، وتفعيل التواصل مع الجهات المانحة والمنظمات المعنية بتمكين المرأة وتحسين نوعية حياتها وحياة أسرتها، لتمويل برامج اللجنة ومشاريعها وتوفير الدعم الفني اللازم، وتفعيل مكتب شكاوي المرأة، في استقبال الحالات والشكاوي والقضايا المختصة بالمرأة الواردة للجنة والتعامل معها، والتوثيق الكامل لها، وإحالتها للجهات المعنية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال القضايا الواردة، ومتابعة حلول هذه القضايا، وإصدار درا سة تحليلية للقضايا الواردة لمعرفة مسبباتها واقتراح الحلول لها على مستوى السياسات والتشريعات والخطط الوطنية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتفعيل شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، في إطار تنسيق الجهود الوطنية الرسمية والأهلية وتحقيق التكامل فيما بينها ، وتعزيز النهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة.

ويؤمل أن يكون هذا التقرير، الذي أعدته د. منى مؤتمن الأمينة العامة المساعدة ومستشارة التخطيط الاستراتيجي للجنة الوطنية بالتنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، والذي يرصد الإنجازات التي حققها الأردن فيما يتعلق بمتابعة منهاج عمل بيجين خلال الفترة (2004–2009)، منطلقاً خصباً وإطاراً مرجعياً ثرياً يسهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تستهدف الارتقاء بواقع المرأة الأ ردنية، وتجذير مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بمختلف مجالاتها وأبعادها، وزيادة مساهمتها في رسم السياسات وصنع القرارات في المؤسسات الوطنية، الرسمية والأهلية، وإحداث التغيير الإيجابي في تحسين نوعية حياة المرأة بمختلف محاورها، مثلما يتوخى أن يكون هذا التقرير مرجعاً ثرياً للباحثين والمخططين والمعنيين بتمكين المرأة والنهوض بها ودعم مساهمتها في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة.

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ أسمى خضر

منهجية إعداد التقرير

لغايات متابعة مدى التقدم على الصعيد الوطني بخصوص تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومتابعة وتقييم سير البرامج والمشاريع التي تطبقها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والهادفة بمجملها إلى الارتقاء بواقع المرأة الأردنية وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مجالات الحياة كافة، و بغرض تعرّف مدى التقدم ، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ البرامج المختلفة، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وبالتالي إعداد التقرير الوطني بيجين +15 ، الذي يوضح ماذا أنجز الأردن خلال الفترة (2004–2009)، فقد تم اعتماد منهجية العمل الآتية:

– متابعة وحصر المبادرات والخطب والكلمات والتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم وجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، وبخا صة ما يتصل بالحرص على تمكين المرأة والارتقاء بواقعها، وحمايتها وحماية أطفالها وأسرتها من التعرض لأي شكل من أشكال العنف والإساءة.

– مراجعة واستعراض البعد المتعلق بالمرأة ضمن كل من : الأجندة الوطنية (2006–2015)، ومبادرة كلنا الأردن (2006)، والبرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن للأعوام (2007–2009).

– مراجعة الوثائق والتقارير المتصلة بإعداد التقارير الوطنية والعربية بشأن متابعة منهاج عمل بيجين +15، والصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إضافة إلى مراجعة العروض التي ق دمها الخبراء في الدورة التدريبية التي عُقدت في القاهرة حول "إعداد التقارير الوطنية: بيجين +15، خلال الفترة (24–2009/3/26).

– مراجعة السياسات والاستراتيجيات والخطط والأبحاث والدراسات الوطنية المعنية بالمرأة وقضاياها بخاصة، وفي مقدمتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، بمحاورها وأهدافها الاستراتيجية وإجراءاتها المختلفة، والاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية والتنفيذية الأخرى ذات العلاقة.

– مراجعة التقارير الوطنية الصادرة عن الأردن والمرسلة للمنظمات الإقليمية والدولية المعنية؛ سواء التي أعدت فيما يتعلق بالمرأة وقضاياها وإنجازاتها بعامة، أو التقارير التي أعدت في إطار متابعة منهاج عمل بيجين ورصد إنجازات الأردن فيما يتصل بالمحاور الاثني عشر التي تُشكل مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين بخاصة.

– مراجعة الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل والتقارير السنوية والمطبوعات والمطويات الصادرة عن المؤسسات الوطنية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بمحاور منهاج عمل بيجين، مع مراعاة الرجوع إلى التقارير المعتمدة والمنشورة رسمياً.

– الدخول إلى المواقع الإلكترونية للوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية و المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات المعنية بتنفيذ منهاج عمل بيجين، والاطلاع على رؤيتها ورسالتها وخططها وبرامجها ومشاريعها التنفيذية.

– متابعة ومراجعة الصحف الرسمية اليومية، والاطلاع على تغطيتها للفعاليات والنشاطات والمناسبات المعنية بالمرأة.

– مراجعة التعديلات التشريعية التي تمت خلال الفترة (2004 – 2009)، والتي تناولت قضايا متصلة بالمرأة الأردنية، أو عُنيت بإزالة أشكال التمييز ضدها، سواء أكانت قوانين أو أنظمة جديدة صدرت، أو تشريعات تم تعديلها وفق المستجدات المتصلة بشؤون المرأة. وقد تم الرجوع إليها من خلال الجريدة الرسمية على الموقع

الإلكتروني لرئاسة الوزراء. كما تم التواصل مع فريق العمل القانوني المتعاون مع اللجنة ومراجعته بخصوص الجزء المتعلق بالتشريعات في التقرير.

– اعتماد نتائج المسوحات والإحصاءات الصادرة والمنشورة من قبل دائرة الإحصاءات العامة، سواء أكانت مطبوعة ورقياً أو منشورة إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للدائرة، بصفتها تُعد الجهة المرجعية والمعتمدة للإحصاءات الوطنية بعامة، ولإحصاءات النوع الاجتماعي بخاصة.

– بناء استمارة حصر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي في القطاع الرسمي، بهدف جمع البيانات من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، علماً بأن الاستمارة تم توزيعها على (112) جهة حكومية (الاستمارة مرفقة كملحق في نهاية التقرير). وقد شملت البيانات التي تم طلبها:

- معلومات إحصائية عامة عن العاملين/ات في الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة؟
- معلومات تتعلق بالوحدة المعنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي: هل هي موجودة؟ ما هو مستواها (مديرية، قسم، وحدة، فريق عمل، لجنة، .. أخرى)؟ متى تم إنشاؤها؟ وهل تم مأسسة هذه الوحدة في الهيكل التنظيمي؟ ولمن تتبع وظيفياً؟ (أي من هو مرجعها الوظيفي؟).
- ما هي مهام هذه الوحدة؟ وما هو عدد الموظفين/ات العاملين/ات في الوحدة مصنفين حسب مستواهم الوظيفي والمؤهل العلمي والجنس؟
- ما هي أبرز إنجازات هذه الوحدة، وفقاً لمهام عملها، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة (2004–2009)؟
- إذا لم يكن لدى الوزارة/ المؤسسة وحدة معنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي، فهل سبق أن تم استهداف المرأة بشكل محدد أو تم إدماج بنود خاصة بالمرأة أو النوع الاجتماعي في (سياسات/ تشريعات/ استراتيجيات / خطط/ برامج/ مشاريع/ موازنات المؤسسة)؟ (مع إرفاق نسخ من تلك المرجعيات لتوثيقها).
- هل لدى الوزارة/ المؤسسة، أية إنجازات تتعلق بمجالات العمل الحاسمة التالية لمنهاج عمل بيجين المعنية بالمرأة، والتي تشمل: المرأة والفقر، تعليم وتدريب المرأة، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاعات المسلحة، المرأة والاقتصاد، المرأة في مواقع القوة واتخاذ القرار، الحقوق الإنسانية والمرأة، المرأة والإعلام، المرأة والبيئة، والطفلة الأنثى، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة (2004–2009)، وما هي هذه الإنجازات؟
- ما هي طبيعة علاقة الوزارة/ المؤسسة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؟ وما مستوى ودرجة فاعلية هذه العلاقة؟ وما هي مقترحات تفعيل هذه العلاقة؟ وأية معلومات أخرى يقترح إضافتها أو توثيقها. وما هي المعلومات المناسبة للتواصل مع معبئ الاستمارة؟

– التواصل مع مختلف الفرق واللجان والشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبخاصة: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية (التي تشمل ضباط الارتباط مع الوزارات والدوائر الرسمية)، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي . لحصر برامج مؤسساتهم وإنجازاتهم ومعوقاتهم ومقترحاتهم في ضوء منهاج عمل بيجين.

– حصر البرامج والمشاريع والإنجازات الخاصة باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها التي نفذتها بمنهجية تشاركية بالتعاون مع الفرق واللجان والشبكات العاملة معها وتحت مظلتها.

– حصر البرامج والمشاريع والإنجازات الخاصة بالمؤسسات الوطنية؛ الرسمية والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات المعنية بترفيذ منهاج عمل بيجين، وأبرز العقبات والتحديات التي واجهتها أثناء التطبيق.

– القيام في ضوء التغذية الراجعة، بتلخيص وعرض أبرز الإنجازات العامة الرئيسة للمؤسسات الوطنية، واستعراض أبرز العقبات والتحديات التي واجهتها.
– القيام في ضوء الاطلاع على الوثائق المرجعية وبناء على التغذية الراجعة من المؤسسات المعنية، بعرض أمثلة من الإنجازات التي تمت وفق محاور الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، سواء أكانت "سياسات أم إحصاءات أم مشروعات ناجحة"، وذلك وفقا لـِ (11) محور. مع مراعاة التركيز على الإنجازات البارزة على سبيل المثال لا الحصر (لأن التقرير لا يمكن أن يتسع لإنجازات المؤسسات كلها)، وإنما تم ذكر إنجازات مميزة ومتنوعة وممثلة لأنشطة العديد من المؤسسات الشبيهة، مع الأخذ بالاعتبار شمول الإنجازات وتغطيتها لمؤسسات رسمية وأهلية ومنظمات مجتمع مدني، والتركيز على الإنجازات التي لم يُشر إليها التقرير السابق بيجين +10، وتلك التي حدثت خلال الفترة (2004–2009). كما روعي التركيز على الإنجازات التي تجاوزت البعد النظري إلى العملي، وعكست تطبيقاً إجرائياً للخطط والاستراتيجيات على أرض الواقع، مع مراعاة عدم التكرار والدمج ما أمكن. كما ينبغي الإشارة إلى أنه قد تم إبراز الإنجازات أو المراكز الريادية التي حققتها المرأة في مشاركتها السياسية، لأنها تُمثل علامات بارزة، مع قناعتنا بأنها لا غير كافية، وأننا ينبغي أن نفعّل العمل المشترك لتعظيم هذه الإنجازات ومضاعفتها.
– القيام بعرض العقبات التي مازالت قائمة، والفجوات والتحديات التي بحاجة إلى أن يتم تجاوزها وفقاً لكل محور.
– القيام باستعراض الدروس المستفادة أو المتعلمة بصورة عامة وشمولية، وذلك منعاً للتكرار، حيث تتسم الدروس المتعلمة بأنها مشتركة بين مختلف المحاور.
– التعريف بالآليات والهياكل المؤسسية الساعية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ويشمل: التعريف باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: مرجعيتها، رؤيتها، رسالتها، شعارها، قيمها الرئيسة، موجّهات عملها، منطلقات عملها، مهماتها ومسؤولياتها، وأهدافها المنشودة. وعرض مختصر لأبرز إنجازاتها والتي شملت : إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، وإعداد الخطة التنفيذية لبرامج اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمشاريعها ألـ (22)، والجهات المساهمة في تنفيذ برامج ومشاريع الخطة التنفيذية للجنة الوطنية، و تصميم وتأسيس نظام للمتابعة والتقييم في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وتمويل برامج اللجنة الوطنية ومشاريعها، إضافة إلى استعراض جهود التشبيك وبناء الشراكات، والتي شملت : إطلاق شبكة المرأة لدعم المرأة/ الشبكة الانتخابية للمرأة الأردنية، وإطلاق شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات"، وإطلاق شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" ومكتب شكاوي المرأة في اللجنة الوطنية، و إطلاق شبكة المرأة العربية فـــي الحكم المحلي. كما تم استعراض جهود مأسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهي: إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإنشاء قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة، وإنشاء مديرية عمل المرأة في وزارة العمل.
– وأخيراً، استنتاج وعرض أهم التحديات والعقبات التي ما زالت قائمة ، وفقاً لمجالين، هما: مجال مناهضة العنف ضد المرأة، الذي لقي اهتماماً عالي المستوى من قبل القيادة الهاشمية الرشيدة والرأي العام خلال الفترة الأخيرة، ومجال تمكين المرأة بشكل عام. كما تم استعراض خطط العمل والمبادرات المستقبلية، وفقاً لمسارات ثلاثة، هي: التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة والمتضمنة في الأجندة الوطنية (2006–2015)، والتوصيات المقترحة لتفعيل جهود مناهضة العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني، والتوصيات المقترحة للارتقاء بالمرأة وتفعيل دورها ومساهمتها في مختلف محاور منهاج عمل بيجين.

الجزء الأول: الإنجازات العامة الرئيسة والعقبات

أولاً: استعراض الإنجازات العامة الرئيسة

– ينبغي الإشارة بداية إلى الجهود الواضحة والمتواصلة للقيادة الهاشمية الرشيدة في إطار الحرص على تمكين المرأة بعامة، والحرص على حماية حقوق المرأة والطفل والأسرة بخاصة، وإعطاء هذا الأمر الأولوية القصوى، وهذا ما اتضح جلياً من خلال توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم لأعضاء المركز الوطني لحقوق الإنسان في (أيار 2009)، التي وضعت قضية المرأة والطفل على الطاولة كقضية محورية في طريق تقدم الأردن بمجال حقوق الإنسان . وقد أوضح جلالته أن لكل منا دوره في مقاومة الإساءات والانتهاكات التي تقع على حقوق هذه الفئات، مشدداً على ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يسهم بوضع حد ل هذه الظاهرة المقلقة، فمقاومة العنف وحماية حقوق المرأة لا يمكن أن تحقق النجاح ما دام العمل يتم بصورة فردية ويبنى على اجتهادات بعض الأفراد والمنظمات المعنية بتمكين المرأة وتعزيز دورها. وشدد جلالته مرة أخر ى، على أن موضوع الجرائم التي تقع على الطفل والمرأة تُعد خطاً أحمر، مؤكداً على الدور الملقى على القضاء والمجتمع على وجه الخصوص، وعلى أولوية حماية المرأة والطفل من كل أشكال العنف لأنه تخريب للمجتمع . كما شكل حديث جلالة الملكة رانيا العبدالله في (أيار 2009) أيضاً أثناء لقائها مع مسؤولي الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية بحماية الأسرة توجيهاً واضحاً لهذه الجهات بضرورة وجود رقابة ومحاسبة، وتطبيق أية أنظمة لها علاقة بهذه القضية على أرض الواقع. وقد كانت كلمات جلالتها واضحة وهامة وتحمل دلالات كثيرة حول أهمية المحافظة على حياة الأطفال في المجتمع، وعدم تعريضهم لأي إيذاء أو إساءة تودي بحياتهم وتحملهم معاناة نفسية وجسدية كبيرة.

– وقد شهد الأردن خلال السنوات الماضية تطورات إيجابية على صعيد التنمية الشاملة، انعكست إيجاباً على مكانة المرأة في الأردن، ومن ذلك خفض نسبة الأمية بين النساء، والتحسن في وضع المرأة الصحي حسب المؤشرات العالمية، وزيادة عدد السيدات اللواتي وصلن إلى مراكز قيادية في السلطات : التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويمكن اعتبار (عام 2007) بحق، عام الإنجاز السياسي للمرأة الأردنية، فقد فازت (6) سيدات في الانتخابات النيابية الأخيرة عن الكوتا النسائية، ووصلت امرأة واحدة إلى مجلس النواب بالتنافس، وتم تعيين (7) سيدات في مجلس الأعيان، وتعيين (4) وزيرات في الطاقم الوزاري، كما زاد عدد النساء في المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى ليصل إلى (241) سيدة؛ (218) مقعداً منها عن طريق الكوتا و (23) مقعداً فازت بها النساء تنافسياً، وهو ما رفع نسبة تمثيل المرأة في هذه المجالس لتصل إلى (25 %)، وهو أكبر إنجاز حققته المرأة في الأردن في انتخابات تنافسية. إضافة إلى تعيين سيدة أميناً عاماً لوزارة الصحة، وتعيين أول سيدة برتبة محافظ بوزارة الداخلية، وتعيين أول سيدة رئيسة لمحكمة بداية غرب عمان.

البعد المتعلق بالمرأة ضمن الأجندة الوطنية (2006–2015):

أوكلت مهمة إعداد الأجندة الوطنية إلى لجنة توجيهية تم تشكيلها بموجب رسالة ملكية سامية في (شباط 2005)، وتكونت اللجنة من مثلين عن الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية. وقد انتهجت اللجنة التوجيهية أسلوب المشاركة الوطنية لإعداد الأجندة الوطنية بمشاركة مختلف الجهات المعنية. وتهدف الأجندة الوطنية إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال برنامج انتقالي يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الاجتماعية الأوسع، ويتضمن استراتيجيات شاملة ومبادرات للتنمية في كافة جوانبها : السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومراقبة ومتابعة تطبيقها وفق معايير قياس الأداء،

وهو ما يميزها عن برامج التنمية السابقة. وقد شملت الأجندة ثمانية محاور، هي: التنمية السياسية والمشاركة ، والتشريع والعدل، وتعميق الاستثمار، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، ودعم التشغيل والتدريب المهني، والرفاه الاجتماعي، والتعليم والتعليم العالي والتدريب المهني والإبداع، ورفع مستوى البنية التحتية.
وضمن محور التنمية السياسية والمشاركة، وفي إطار الحرص على تمكين المرأة والحفاظ على الإنجازات التي تحققت لها في مختلف المجالات والبناء عليها، ولتمكينها من ممارسة مواطنتها الكاملة وتفعيل دورها في عملية التنمية، أوصت الأجندة الوطنية (2006–2015)، بضرورة تطبيق المبادئ العامة التالية إجرائياً: تحقيق المساواة للمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز بحقها في التشريعات الأردنية ، وتغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها، وتصحيح الصورة النمطية السلبية التي تنتقص من حقوقها ، وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وجعلها شريكاً للرجل في التنمية، ودعم تمثيل المرأة بنسب مقبولة في المجالس المنتخبة، وضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الرسمية ، وتكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة.
البعد المتعلق بالمرأة ضمن مبادرة كلنا الأردن (2006):
أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم مبادرة "كلنا الأردن" في (تموز 2006)، بهدف الوصول إلى رؤى مشتركة لتحديد الأولويات الوطنية والتحديات التي تواجهها المملكة. وقد تضمنت المبادرة عدة برامج منها:
– برنامج الإصلاحات السياسية، الذي تضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتطوير الحياة الحزبية والإعلام وحقوق الإنسان، والتركيز على: أهمية المشاركة وبخاصة مشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لهما للمشاركة في العمل الحزبي، وإيجاد البرامج الكفيلة بتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وتكثيف برامج التوعية بأهمية دور المرأة في جميع المجالات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الأهداف المنشودة.
– برنامج الأمان الاجتماعي، الذي تضمن في قطاع التعليم؛ إلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع، وفي مجال محاربة الفقر؛ العمل على زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة، والتركيز على عمليات التسويق لمثل هذا النوع من المشاريع، من خلال إيجاد أسواق ومجالات تسويق تساعد في ترويج منتجاتها، وبخاصة مشاريع المرأة، وتعزيز مؤسسات الادخار والإقراض لتسهيل إجراءات الإقراض وتشجيع انتشارها لتمويل المشاريع الريادية التنموية، مع الاهتمام بالمرأة وحقها في الوصول إلى هذه الخدمات بشروط ميسرة، وتأكيد ضرورة زيادة مشاركة المرأة في العمل والإنتاج، من خلال التدريب والتأهيل والدعم المناسب، وتذليل العقبات التي تعترضها، وتوفير الحماية اللازمة واستكمال جهود تنقية التشريعات من الأحكام التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.
البعد المتعلق بالمرأة في البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن للأعوام (2007–2009):
– وضعت الحكومة البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن للأعوام (2007–2009)، بشكل يعكس خطة عمل الحكومة ويترجم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركز البرنامج التنفيذي على صون الإنجازات التي تحققت والبناء عليها، كما احتوى ولأول مرة على مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف القطاعية وعلى مستوى السياسات، وعمل على الربط الواضح ما بين الأهداف والسياسات والمشاريع والمؤشرات وكلف التنفيذ والخطط الزمنية المطلوبة للتنفيذ. وتضمن البرنامج التنفيذي مؤشرات تحديد الإطار الكلي للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى سبعة محاو ر تناولت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وهي : التشريع والعدل، وتعميق الاستثمار، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، ودعم التدريب والتشغيل المهني، والرفاه الاجتماعي، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، ورفع مستوى البنية التحتية.

– تضمن محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع؛ وفي قطاع التعليم العام، سياسة تنص على "تفعيل مشاركة المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين في سياسات ومناهج وبرامج قطاعات التعليم المختلفة "، وذلك من خلال إدماج النوع الاجتماعي، بإلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية والبرامج التربوية، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في صناعة القرارات التربوية.

– وتضمن محور الفقر؛ مجموعة من البرامج والأنشطة للسياسة التي تنص على "اتباع سياسة اجتماعية وطنية شاملة معتمدة على مفهوم التنمية البشرية المستدامة"، أبرزها: إنشاء مرصد لبرامج مواجهة الفقر، وتحليلها ورصد أثرها على أوضاع الفئات المستهدفة، بما فيها المرأة الفقيرة، ويقوم على: تطوير قاعدة بيانات شاملة، وإجراء مسوحات ودراسات ميدانية للأسر والأفراد الفقراء (بمن فيهم المرأة). كما تضمن محور الفقر أيضاً، مجموعة من البرامج والأنشطة للسياسة التي تنص على "تعزيز التنمية المحلية بكافة أبعادها وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات بعام 2017"، أبرزها بناء القدرات المؤسسية للهيئات المحلية ودعمها (قطاع التعاونيات، الجمعيات، صناديق الائتمان) في المناطق الفقيرة، وربطها بمشاريع تنموية تأخذ بالاعتبار النوع الاجتماعي، من خلال: بناء القدرات المؤسسية لهيئات المجتمع المحلي، وتأهيل الجمعيات الخيرية في المناطق الفقيرة المرتبطة بمشاريع تنموية، وبناء القدرات المؤسسية لوحدات التنمية والحكام الإداريين في المحافظات، وتقديم خدمات الرعاية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولقد حقق البرنامج التنفيذي الذي تنفذه الوزارات والمؤسسات المعنية العديد من الانجازات في كل محور من المحاور التي تضمنها، حيث تم المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض المديونية الخارجية، إضافة إلى تحقيق العديد من الانجازات في كافة محاور البرنامج. وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة البرنامج التنفيذي على مستويات عدة، وإصدار تقارير دورية بالتعاون مع (70) وزارة ومؤسسة تقوم بتنفيذ برامج ومشاريع البرنامج التنفيذي.

أبرز التعديلات التشريعية التي تمت خلال الفترة (2004 – 2009):

عملت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من خلال شراكة فاعلة مع مختلف المؤسسات الوطنية المعنية الرسمية والأهلية، على مراجعة وتحديث التشريعات القانونية المتصلة بالمرأة، والتي يُمكن إبرازها على النحو الآتي:

– صدور قانون التقاعد المدني المعدل رقم (19) لسنة 2006: الذي تم بموجبه رفع سن التقاعد للمرأة إلى (20) سنة خدمة.

– صدور قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007: الذي تضمن نصاً بتخصيص كوتا نسائية بنسبة لا تقل عن (20%) من المقاعد في كل مجلس بلدي.

– صدور قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (27) لسنة 2007: الذي تميز بعدة انعكاسات إيجابية على البيئة الصحفية وعلى الصحفيين والصحفيات في الأردن . إضافة إلى صدور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007، الذي يُعد إنجازاً تشريعياً هاماً،حيث أن الأردن هو الدولة العربية الأولى التي أصدرت مثل هذا القانون.

– صدور نظام الخدمة المدنية رقم (30) لسنة 2007: الذي أكد على بنود عدة؛ أبرزها: تكافؤ الفرص من خلال عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الحالة الاجتماعية، وأن العلاوة العائلية تدفع للموظفة إذا كان زوجها متوفياً أو مقعداً، وإذا كانت معيلة لأبنائها، وعلى التعامل بروح الزمالة والتعاون وتبادل المعرفة واحترام علاقة الشراكة في العمل بين الرجل والمرأة وتعميق الانتماء للدائرة والاعتزاز بانجازاتها.

– صدور قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لسنة 2008: الذي يهدف إلى منع كافة أساليب العنف الموجهة إلى أفراد الأسرة وبخاصة المرأة، وجاء بفكرة وجود لجان للوفاق الأسري، ويُعد أول قانون يصدر على مستوى الوطن العربي يتحدث عن حماية الأسرة ويعطيها خصوصية ويلزم التبليغ عن العنف.

– صدور قانون ديوان المظالم رقم (11) لسنة 2008: الذي بصدوره تم تأسيس ديوان المظالم وأنيط به الصلاحيات التالية: النظر في الشكاوى المتعلقة بأي من القرارات أو الإجراءات أو الممارسات أو أفعال الامتناع عن أي منها الصادرة عن الإدارة العامة أو موظفيها، ولا تقبل أي شكوى ضد الإدارة العامة إذا كان مجال الطعن بها قائماً قانوناً أمام أي جهة إدارية أو قضائية، أو إذا كان موضوعها منظوراً أمام أي جهة قضائية، أو تم صدور حكم قضائي فيها، والتوصية بتبسيط الإجراءات الإدارية لغايات تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة بفاعلية ويسر، من خلال ما يقدم إليه من شكاوى.

– صدور قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008: الذي يتناول عدة موضوعات أبرزها؛ رعاية صحة المرأة والطفل بتقديم الخدمات اللازمة لهما بما في ذلك العناية بالحامل أثناء فترة الحمل والولادة والنفاس، ومراقبة نمو الطفل وتقديم المطاعيم وفق متطلبات الصحة الإنجابية اللازمة، وغيرها من الشؤون الصحية المتعلقة بتنظيم الأسرة، وإجراء الفحص الطبي اللازم للراغبين في الزواج.

– صدور قانون معدل لقانون العمل رقم (48) لسنة 2008: وأبرز التعديلات التي تمت على قانون العمل، ما يتعلق بالاستثناء من تطبيق قانون العمل الذي كان وارداً في المادة (3) من القانون، إذ تم إلغاء هذه الاستثناءات، وربطها بنظام يصدر لهذه الغاية. كما تم تعديل المادة رقم (29) من القانون التي تبين الحالات التي يجوز فيها للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بكافة حقوقه، حيث تم إضافة البند (ب) لهذه المادة، والتي تنص على ما يلي: إذا تبين للوزير وقوع اعتداء من صاحب العمل أو من يمثله بالضرب أو بممارسة أي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي على العاملين المستخدمين لديه، فله أن يقرر إغلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة، مع مراعاة أحكام أي تشريعات أخرى نافذة المفعول.

– صدور قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009: الذي يعالج القضايا المتصلة بلاستقطاب أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بغرض استغلالهم عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة ضعف، أو بإعطاء أو بتلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على هؤلاء الأشخاص، أو استقطاب أو نقل أو إيواء أو استقبال من هم دون الثامنة عشرة متى كان ذلك بغرض استغلالهم ولو لم يقترن هذا الاستغلال بالتهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من الطرق الواردة سابقاً.

– إعداد مشروع قانون صندوق تسليف النفقة: الذي ساهمت المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعداده، والذي يهدف إلى تخفيف المعاناة عن مستحقي النفقة من الزوجات والمطلقات والأرامل والوالدين، ويضمن تطبيق حكم النفقة الذي يتعذر تنفيذه بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال قابل لتنفيذ الحكم بالنفقة.

– إعداد مشروع قانون الضمان الاجتماعي: وقد جاء هذا المشروع بفكرة إنشاء صندوق تأمين الأمومة، والذي يقتضي أن يتم اقتطاع جزء بسيط جداً من الاشتراكات الشهرية للعمال وأصحاب العمل، بالإضافة إلى وضع الغرامات على المخالفين، كما يقبل الصندوق الهبات والتبرعات. ويهدف الصندوق إلى تغطية أجر المرأة أثناء إجازة الأمومة، مما لا يسمح لصاحب العمل بعدم توظيف المرأة الحامل أو الاستغناء عن خدماتها، كما رفع مشروع القانون سن التقاعد للمرأة إلى (55) سنة.

– ولتعزيز الوضع القانوني للمرأة ، قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتحديد احتياجات النساء التشريعية وأولوياتها، من خلال عقد عدد من اللقاءات المحلية في مختلف أقاليم المملكة في (أيار 2007)، تبعها عقد عدد من الجلسات والاجتماعات لدراسة هذه الاحتياجات ومعالجتها، والخروج ب توصيات بخصوص التعديلات التشريعية، لغايات رفعها لرئاسة الوزراء ومن خلاله لمجلس النواب لإقرارها. ولقد أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة وقدمتها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر ، وتسعى هذه المبادرة إلى تمتين وتطوير علاقة التنسيق والتعاون والحوار مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ومشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس، أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً، وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمسة التي تناولتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وهي: محور التشريع، ومحور الأمن البشري والحماية الاجتماعية، ومحور التمكين الاقتصادي، ومحور المشاركة في الحياة العامة، ومحور الإعلام والاتصال.

– وقام فريق العمل القانوني في اللجنة الوطنية بمراجعة موسوعة التشريعات العربية بخصوص القوانين التي تتناول قضايا المرأة، وتعديل الأبواب المتعلقة بالأردن فيها، بما يتوافق مع نصوص التشريعات الوطنية الحالية بعد تعديلها.

– كما صدرت الإرادة الملكية السامية في (أيار 2009) بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على البند الخاص بالتنقل والسكن للمرأة بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وبذلك أصبح قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة (15) من اتفاقية "سيداو " ساري المفعول بعد صدوره رسمياً في العدد الأخير من الجريدة الرسمية. وجاء في نص القرار الذي صدر في الجريدة الرسمية "سحب التحفظ على المادة 15 ــ 4 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، والمتعلق بمنح الدول الأطراف للرجل والمرأة نفس الحقوق المتصلة بحركة الأشخاص وحرية اختيار مكان سكناهم وإقامتهم". وأبقت الحكومة تحفظها على المادة (16) من الاتفاقية دون إلغاء، وبموجب آراء قانونية وشرعية، فإن نشر القرار في الجريدة الرسمية يجعل القرار نافذاً وله قوة القانون المحلي في التطبيق القضائي. ويُعد إلغاء التحفظ على هذه المادة إنجازاً عظيماً آخر يسجل في مسيرة المرأة الأردنية، ويفتح المجال للأمل بإنجاز المزيد من النجاحات لتمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، ويرفع مكانة الأردن من وجهة نظر المنظمات الدولية المعنية بمساعدة النساء للحصول على حقوقهن.

أبرز إنجازات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها التي نفذتها بمنهجية تشاركية:

– عقدت اللجنة الوطنية خلال (عام 2007) عدداً من ورش العمل لزيادة الوعي المجتمعي بالاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006 – 2010)، وإشراك كافة الهيئات النسائية العاملة في مجال المرأة بتقديم مقترحات تنفيذية لمحاور الاستراتيجية التي تم تحديثها، والتي تعُد الإطار العام المحدد للأولويات الخاصة بالمرأة والوثيقة الرسمية المصادق عليها من قبل الحكومة.

– قامت اللجنة الوطنية في (عام 2007) بتكثيف الجهود التوعوية وتنظيم ثلاث حملات رئيسة، أولها لزيادة وعي المجتمع المحلي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة والمجالس المحلية، من خلال تنظيم وإطلاق حملة وطنية لدعم المرأة في الانتخابات البلدية بعنوان "بيتي بلديتي بلدي... أمانة في عنقي"، وتضمنت الحملة عدداً من اللقاءات المفتوحة مع الشباب والمرشحات بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام، وتم في اللقاءات تعريف الطلبة بقانون البلديات الجديد وما تم عليه من تعديلات، واستعراض سريع لحقوق وواجبات المواطنة ، كما تم توزيع عدد من المواد الترويجية للحملة، وقدمت الحملة خدمة بث إعلانات مصورة للمرشحات تتحدث فيه المرشحة بشكل موجز عما تطمح لتحقيقه أثناء عضويتها في المجلس البلدي، إضافة إلى بث إعلانات إذاعية

وتلفزيونية ومنشورات تشجع على اختيار المرأة كممثل وعضو في المجالس البلدية. وأطلقت اللجنة الوطنية حملة ثانية بعنوان "نساء الأردن من الميدان إلى البرلمان" دعماً للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، وتضمنت هذه الحملة برامج تدريب وإعداد للمرشحات ومديري الحملات الانتخابية، وبث إعلانات إذاعية وتلفزيونية ومنشورات، تشجع على انتخاب المرأة واختيارها ممثلاً في مجلس النواب. كما أدارت اللجنة الوطنية برنامج أ مكثفلكسب التأييد والدعوة إلى زيادة الحصص المخصصة للنساء (الكوتا) في البرلمان قبل الانتخابات النيابية، تحقيقا لزيادة وتشجيع مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار . كما نظمت اللجنة الوطنية في ختام (عام 2007)، حملة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان "لا للعنف ضد المرأة"، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن ومنظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية ، تنفيذاً لدورها في تحقيق زيادة الوعي بتكافؤ الفرص وحماية المرأة من العنف ، وقدمت خلال هذه الحملة منشورات تعكس ما تم إنجازه خلال ستة عشر عاماً للقضاء على العنف ضد المرأة.

– وضمن الجهود الوطنية الرامية إلى ترجمة أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وإجراءاتها بمختلف محاورها حقيقة عملية على أرض الواقع، أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الخطة التنفيذية لبرامجها ومشاريعها التي تطبقها خلال العامين (2008–2009)، والتي تستهدف الارتقاء بوضع المرأة الأردنية في المجالات الحياتية كافة، وتمكينها من المساهمة الفاعلة المتفاعلة في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي. وتضم الخطة التنفيذية التي أعدت بمنهجية تشاركية بالتنسيق مع الجهات المعنية المنفذة والممولة (22) مشروعاً، موضحة الجهات الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ الإجراءات والأنشطة والجهات المشاركة في تنفيذها. وقد عُرضت هذه الخطة على اللجان والشبكات العاملة مع اللجنة والمؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية المساهمة في تنفيذها، كما تم تطوير نموذج لمتابعة ما تم تنفيذه من إنجازات، ومخاطبة مختلف الجهات لحصر مستوى الإنجاز تحضيراً لخطة العمل للعام القادم.

– وإيماناً من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأهمية اعتماد منظور النوع الاجتماعي عند وضع الموازنة العامة للدولة والموازنات الخاصة بالمؤسسات، وأهمية ترسيخ مفهوم "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي" فكراً وتطبيقاً في مختلف المؤسسات الوطنية، فقد نظمت الورشة التدريبية الأولى حول موضوع "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي" في (تشرين الأول 2008) بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقامت بتنظيم دورة ثانية لتدريب المدربين حول موضوع "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي " في (أيار 2009)، بهدف إعداد فريق وطني للتدريب حول الموضوع ، بمشاركة (26) متدرباً ومتدربة من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص المعنية. كما تم من خلال بناء الشراكة الفاعلة بين اللجنة الوطنية والمعهد الوطني للتدريب ودائرة الوازنة العامة، وضع خطة لمأسسة التدريب على "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي" ضمن برامج إعداد القيادات الإدارية العليا والوسطى في المعهد الوطني للتدريب ، ولتحليل برامج الموازنة ومخصصاتها لمعرفة مدى مراعاتها للنوع الاجتماعي.

– نظمت اللجنة الوطنية في (عام 2007) سلسلة حلقات نقاشية مع السيدات عضوات مجلس النواب، تم فيها استعراض الدورين الرقابي والتشريعي لعضو مجلس النواب، وأهمية وجود سيدات في المجلس، لما لذلك من أثر على تعديل القوانين المميزة ضد المرأة. كما عقدت اللجنة الوطنية لقاءً مع البرلمانيات وعضوات المجلس البلدي بأمانة عمان الكبرى في (أيار 2008)، بهدف تعريفهن باللجنة وأهدافها ومهامها وبرامجها ومشاريعها، حرصاً منها على تمتين العلاقات بصناع القرار وبناء جسور التعاون معهن دعماً لحقوق المرأة الأردنية. ونظمت اللجنة في (آذار 2008)؛ لقاء بسفيرات هولندا والنرويج والتشيك وسويسرا والأورغواي وكندا في الأردن، لتبادل التجارب والخبرات مع الدول المشاركة.

– ونظمت اللجنة الوطنية تحت رعاية وزير العمل وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) احتفالاً في (آذار 2008) بمناسبة يوم المرأة العالمي بعنوان "مشاركة المرأة الاقتصادية:عاملة، مهنية، وصاحبة عمل"، تم فيه إبراز وضع المرأة التشريعي فيما يتعلق بمحور العمل، ومقارنة وضع المرأة والرجل في الأردن إحصائياً من خلال إطلاق كتيب "المرأة والرجل في الأردن في أرقام"، الذي أصدرته دائرة الإحصاءات العامة في (عام 2008)، ويعرض قضايا النوع الاجتماعي والتنمية بالرقم والشكل البياني المعبر، ويبرز الفجوات النوعية وفقاً لمحاور عدة، مما يُشكل قاعدة بيانات للنوع الاجتماعي، تُفيد المهتمين بقضايا المرأة والرجل من مخططين وباحثين ومعنيين، في المؤسسات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وبما يُساعده ا في إعداد دراساتها وخططها وتقاريرها الوطنية.

– وفي إطار الجهود الوطنية والشراكة الفاعلة بين اللجنة الوطنية والمؤسسات الحكومية والأهلية، فقد تم اتخاذ خطوات حاسمة في مجال مأسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي خلال الفترة (2005–2009) وبخاصة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، إذ تم إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقسم إحصاءات النوع الاجتماعي دائرة الإحصاءات العامة، ومديرية عمل المرأة في وزارة العمل. كما تم إطلاق العديد من الشبكات الفاعلة تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، منها: شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات"، وشبكة المرأة لدعم المرأة/ الشبكة الانتخابية للمرأة الأردنية، وشبكة المرأة العربية في الحكم المحلي، والشبكة الدولية للمرأة في الإدارة المحلية، لغايات تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتمكين المرأة.

– ومن أبرز إنجازات شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" خلال (عام 2008)، تنفيذ حملة إعلامية تح ت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، والتي بدأت بقرع الأجراس وجمع التواقيع تضامناً لمناهضة العنف ضد المرأة، وقد تزامنت مع الحملة العالمية للقضاء على العنف ضد المرأة التي أطلقتها الأمم المتحدة. كما نظمت الشبكة مؤتمراً وطنيا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في (2008/11/25) بعنوان "نحو تخطيط وطني تشاركي لمناهضة العنف ضد المرأة"، بهدف تنسيق الجهد الوطني ورسم خارطة الطريق للجهات مقدمة الخدمة، وتحديد ضرورة وجود خطة وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، إضافة إلى أهمية تطوير آلية متابعة وتقييم للخدمات المقدمة وتحديد الفجوات في السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات، للعمل على معالجتها.

– ونفذت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مشروع "رسم خارطة الأنشطة المتعلقة بالمرأة"، بالتعاون مع برنامج دعم تكافؤ الفرص CIDA، للتعرّف على المشاريع المتعلقة بالمرأة والتي يتم العمل عليها في مختلف مناطق المملكة، ومعرفة الجهات المنفذة لها، والكيفية التي يتم بها تنفيذ تلك المشاريع، وتعرّف مدى مواءمة هذه المشاريع وتحقيقها لأهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006 – 2010) بمحاورها الرئيسة الخمسة والمحاور الفرعية المنبثقة عنها. إذ تم تنفيذ مسح وطني لمختلف المنظمات العاملة في مجال تمكين المرأة والنوع الاجتماعي، والذي عكس أن المنظمات العاملة في هذين المجالين تنفذ برامج واسعة ومتعددة مع اتباع منهجيات مختلفة في التنفيذ، مما يساعد على ضمان تغطية أفضل للقضايا في مختلف مناطق المملكة. كما أظهر المسح، أنه ما تزال هناك عدد من القضايا خارج اهتمام هذه المنظمات. علماً بأن اللجنة الوطنية عقدت مؤتمراً صحفي اً تم فيه عرض نتائج المسح بشكل موسع.

– وأخيراً، أطلقت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ (2009/2/11) مكتب شكاوي المرأة، لغايات تأسيس نظام فاعل لاستقبال الحالات والشكاوي الواردة للجنة والتعامل معها، والتوثيق الكامل لها، والعمل على

إحالتها لإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال القضية الواردة، ومتابعة حلول هذه القضايا، وإصدار دراسة تحليلية للقضايا الواردة لمعرفة مسبباتها واقتراح الحلول والمعالجات لها بالتنسيق والتشارك مع الجهات المعنية.

أبرز العقبات والتحديات:

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الملموسة، إلا أن هنالك مجموعة من العقبات والتحديات التي قد تقف عائقاً أمام الجهود الهادفة لمعالجة قضايا المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، وهذه التحديات، هي : قلة الموارد المالية ، وضعف التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي ، وضعف مشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتعصب للعادات الاجتماعية المبنية على المفاهيم الخاطئة، والبنية الأبوية للمجتمع الأردني.

الجزء الثاني: أمثلة من الإنجازات التي تمت وفق محاور الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين والعقبات التي مازالت قائمة

محور المرأة والفقر

1- سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- فيما يتعلق بمؤشرات الفقر للأسر، أوضح التقرير الرئيسي- تقييم الفقر في الأردن، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في (عام 2004)، أن نسبة الفقر (التي يتم حسابها بقسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر الفقيرة وغير الفقيرة)، وعندما نأخذ بالاعتبار جنس رب الأسرة، فإن هذه النسبة تبلغ (15.2%)، إذا كان رب الأسرة رجلاً، و(14.1%) إذا كانت ربة الأسرة امرأة. كما أن نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها امرأة، تتفاوت حسب الحالة الزواجية لربة الأسرة، إذ تبلغ (1.8%) عندما تكون عزباء، و(14.6%) عندما تكون متزوجة، وترتفع هذه النسبة لتبلغ (15.6%) إذا كانت ربة الأسرة أرملة، و (19.6%) إذا كانت مطلقة، و(37.9%) إذا كانت منفصلة. وتقدر نسبة الفقر في الأردن حالياً بحوالي (13%)، وهي تتباين بين (9.4 %) في محافظة العاصمة و(23.0 %) في محافظة المفرق، فيما قدرت فجوة الفقر بحوالي (82) مليون دينار. وتقدر عدد الفقراء بحوالي (706000) نسمة، منهم (39%) نشيطين اقتصادياً (العاملين والمتعطلين عن العمل) أي نحو (275000) نسمة، كما قدر معدل البطالة بين الفقراء النشيطين اقتصادياً بحوالي (33 %)، أي ما يعادل (91000) متعطل، مقابل (184000) عامل. أما المعدل العام للبطالة فقد بلغ (12,1%) في الربع الأول من العام 2009 ، منها (9,7%) للذكور، مقابل (23,1%) للإناث.

- بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، تأسست هيئة التحالف الوطني لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي كهيئة خيرية مستقلة في (2007/11/21). وهي هيئة مبنية على علاقات الشراكة ما بين القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف المساهمة في جهود مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي لمساعدة الأسر دون خط الفقر في الأردن، وصولاً إلى انجاز الهدف الأول من أهداف الألفية التنموية بتقليل عدد الجياع للنصف بحلول (عام 2015). ومن أهم الإنجازات التي حققها التحالف: تنفيذ مشروع مدر للدخل بدعم تربية الماعز على مستوى الأسر الفقيرة، استفادت منه (65) أسرة في مناطق جيوب الفقر، وتدريب المجتمعات المحلية وإعداد القادة المحليين، ودعم أنشطة الغذاء مقابل العمل عبر سلة غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي تم توزيعها في مناطق جيوب الجوع والفقر الشديد في المملكة، وتنفيذ النشاطات الثقافية والفنية المدرة للدخل لدعم الحملة الوطنية لمكافحة الجوع، والمساهمة في تنفيذ أنشطة التغذية المدرسية في بعض مدارس المملكة، وتنفيذ حملة (نسير عبر العالم لمكافحة الجوع) التي تتم سنوياً، واستضافة مؤتمر إقليمي بعنوان "تحفيز إنشاء التحالفات الوطنية لمكافحة الجوع في الوطن العربي " في (عام 2007) بمشاركة عدة دول عربية ومنظمات دولية، وتنفيذ مشروع توزيع المعونات الغذائية للأسر العراقية الموجودة في الأردن، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنسبة (75%) للأسر العراقية مقابل دعم (25%) للأسر الأردنية الفقيرة. كما تم إنشاء بنك الأغذية الأردني في (عام 2008) لخدمة أهداف التحالف ونشاطاته. ويقوم البنك بنشاطات عدة، أبرزها: إجراء مسح للأسر المستفيدة، وتوزيع كوبونات شهرية أو مواد

غذائية مباشرة على الأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة، والمساهمة في تغطية نفقات بعض المدارس المشمولة ببرنامج التغذية المدرسية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة.

– تم إعادة تحديد مناطق جيوب الفقر في المملكة وإقرارها من قبل لجنة حكومية خاصة في (2008/10/19)، حيث بلغ عددها (22) قضاء يضم كل منها العديد من التجمعات السكانية، وقد بلغ مجموع سكان هذه المناطق (385710) نسمة، يشكلون ما نسبته (6.89%) من إجمالي سكان المملكة.

– استجابة للتوجيهات الملكية السامية، وانسجاماً مع برامج الحكومة لتدعيم أوجه التكافل الاجتماعي، ونظراً لتنامي الحاجة إلى تنسيق جهود العون الاجتماعي الوطنية والدولية، بما يكفل الاستثمار الأمثل للموارد وعدم الازدواجية، فقد تم تأسيس "الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي" في عام (2008)، والتي أسندت إليها المهمات المتصلة بـــ: رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الشاملة والكفيلة بتنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي، ودراسة برامج المؤسسات العاملة في هذا المجال ومتابعتها. وقد قامت "الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي"، بحصر البرامج والمشاريع القائمة والمستقبلية في مناطق جيوب الفقر الجديدة، والتي تنفذها المؤسسات الوطنية المختلفة الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني. وقد باشرت العمل على تطوير واعتماد سياسات وآليات عمل وطنية موحدة وشاملة، لرفع سوية فئات المجتمع وحماية الفئات الفقيرة وذات الدخل المتدني في مناطق جيوب الفقر، مما سيؤثر إيجاباً على رفع مستوى التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بالتكافل الاجتماعي.

– باشر المعهد الدولي لتضامن النساء/ الأردن خلال الفترة (2005–2007)، وانطلاقاً من قناعته بقدرة المرأة على المشاركة في الحد من الفقر وتعزيز القدرات الذاتية للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم، بتنفيذ العديد من المشاريع في مناطق جيوب الفقر في المملكة، ومنها (كفرنجة، الخالدية، الأغوار الشمالية، البصيرة). وقد شملت المشاريع: التربية على حقوق الإنسان وخدمات الإرشاد في المدارس، والشراكة المجتمعية من أجل تعزيز برامج تمكين النساء، وتطوير حياة المجتمعات المحلية من خلال دعم جهود المنظمات المحلية المجتمعية المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة بشكل خاص، وتنفيذ دورات تدريبية حول مهارات القيادة والاتصال واستخدام الإنترنت في مجال تنظيم حملات قاعدية لصالح حقوق المرأة والإنسان ومن أجل التغيير.

– تم زيادة موازنة صندوق المعونة الوطنية في (عام 2009) لتبلغ حوالي (87) مليون دينار، لتعزيز دوره في تحسين مستوى معيشة الفقراء وزيادة قدرته على مواكبة ظروف الحياة، وتمكين المستفيدين الذين بلغ عددهم حوالي (80000) أسرة في العام الماضي من تأمين حياة كريمة، حيث تم صرف حوالي (74) مليون دينار لهم، فيما بلغ ما تم صرفه خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي (20) مليون دينار لحوالي (81000) أسرة. كما تم إعادة النظر في مبلغ الحد الأدنى لمعونة الأسرة الفقيرة ، إذ أصبح يصرف للفرد الواحد (60) دينارا بدلاً من (36)، لتصل المعونة إلى (180) ديناراً شهريا للأسرة المكونة من خمسة أفراد. وتم توسيع قاعدة الأسر الفقيرة المصنفة كحالات إنسانية ورعاية الإعاقات ورفع سقف دخل الأسرة، لتستحق معونة كحالة إنسانية من (200–250) ديناراً، فيما أصبح الحد الأدنى لمعونة رعاية الإعاقات (30 – 80) ديناراً شهرياً للأسرة حسب عدد الأبناء المعاقين ووضع الأسرة الاقتصادي. وأصبح بإمكان الأسرة الفقيرة المستحقة للمعونة الشهرية المتكررة

جمعها مع معونة رعاية الإعاقات (إذا كان لديها أبناء أو بنات معاقين)، وتم التنسيق مع وزارة العمل وأصحاب العمل لربط أبناء الأسر الفقيرة بفرص التدريب والتأهيل لتشجيع الأسر المنتفعة على تشغيل أبنائها وبناتها.

– يهدف صندوق التنمية والتشغيل إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو العاطلة عن العمل، من ممارسة العمل والإنتاج للإسهام في محاربة الفقر والبطالة. ويقدم الصندوق التمويل اللازم للمشاريع القائمة والجديدة والريادية والجماعية، إضافة إلى تمويل الأقساط الجامعية وتمكين سكان المخيمات وسكان مناطق جيوب الفقر ومتقاعدي الضمان الاجتماعي، وهذه المشاريع يمكن أن تستفيد منها المرأة مثلما يستفيد الرجل. كما أن هنالك خصوصية للمرأة، حيث يهدف صندوق التنمية والتشغيل إلى تمكين المرأة الريفية، من خلال تمويل مشاريع المرأة في مناطق الأرياف والبوادي والمخيمات. وقد بلغت قيمة التمويل الذي مُنح للإناث من صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة (2004–2009) ما قيمته (24.573) مليون دينار، تُمثل ما نسبته (42%) من إجمالي قيمة التمويل الممنوحة. وقد بلغ عدد مشاريع الإناث التي تم دعمها (12295) مشروعاً، تُمثل ما نسبته (64%) من إجمالي المشاريع المدعومة. كما بلغ عدد فرص العمل التي تم توفيرها للإناث (14031) فرصة عمل، تُمثل ما نسبته (51%) من إجمالي فرص العمل المتاحة.

– بلغ مجموع المستفيدات من مشاريع القروض الصغيرة الممنوحة من قبل الاتحاد النسائي الأردني العام خلال الفترة (2002–2008) (611) سيدة من أعضاء الجمعيات التابعة للاتحاد النسائي والبالغ عددها (125) جمعية، وبدخل شهري للسيدة يتراوح ما بين (200–400) دينار، وقد قدّرت القيمة الإجمالية الفعلية لهذه المشاريع الناجحة بحوالي (6) ملايين دينار.

2– العقبات..الفجوات..التحديات

- لا تزال مشكلة الفقر، تُعد المشكلة الأكثر أهمية على صعيد الأفراد والمجتمعات عموماً، كما يُشكل الفقر عاملاً ضاغطاً يمنع المرأة من التمتع الكامل بالحقوق الأساسية للإنسان، إذ ترزح المرأة الفقيرة تحت أعباء غير متوازنة من الإمكانيات المادية المحدودة ومسؤوليات تدبير متطلبات الأسرة وموارد الإنتاج، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تنعكس في عدم القدرة على التمكن من الموارد والفرص والسلع والخدمات.
- ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى التأهيل المهني والعلمي لدى المرأة الفقيرة والعاطلة عن العمل، مما يزيد من حدة مشكلة الفقر عند النساء.
- ترتبط مشاكل المرأة الفقيرة بمشاكل الأسر التي ترأسها امرأة، إذ غالباً ما تعاني هذه الأسر من مشاكل اقتصادية واجتماعية، يزيد من ضغوطها ارتفاع الأعباء على النساء اللاتي يرأسن الأسر داخل المنزل وخارجه، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بتحمل مسؤوليات الأطفال القانونية والاجتماعية والتربوية.
- لا تزال فرص المرأة في الحصول على المأوى المناسب أقل من الرجال، بسبب العقبات الناتجة عن المفاهيم الاجتماعية التي تحول دون تيسير وصولها وامتلاكها للموارد التي تمكنها من الحصول على المسكن المناسب. فضلاً عن بعض الاتجاهات الاجتماعية التي تحرمها من حقها بالتملك وخصوصاً عن طريق الإرث، ويزيد من ذلك، عدم عناية قطاع الإسكان بتوفير وحدات سكنية مقبولة للمرأة الفقيرة ومحدودة الدخل وللأسر التي ترأسها امرأة.

محور تعليم وتدريب المرأة

1- سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- بلغت معدلات التحاق الطلبة الإجمالية في المراحل التعليمية المختلفة للعام الدراسي (2007/2006) على النحو التالي: (40.71%) للذكور و(38.53%) للإناث في مرحلة رياض الأطفال، و (100.54%) للذكور و(102.77%) للإناث في مرحلة التعليم الأساسي، و (78.61%) للذكور و(86.13%) للإناث في مرحلة التعليم الثانوي. كما بلغت نسبة المعلمات من إجمالي عدد المعلمين والمعلمات (65%) (60%) على مستوى المملكة والوزارة على التوالي.

- انخفضت النسبة العامة للأمية في الأردن بشكل ملموس خلال السنوات الماضية، وذلك من (10.3%) في (عام 2004) إلى أن وصلت إلى (8.2%) في (عام 2007) لدى السكان الأردنيين الذين أعمارهم (15) سنة فأكثر، كما انخفضت هذه النسبة ولنفس الفترة من (5.6%) إلى (4.8%) لدى الذكور، ومن (15.1%) إلى (11.6%) لدى الإناث. وفي نفس الوقت، بلغ عدد الإناث الملتحقات ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي (2008/2007) في أنحاء المملكة (6002) دارسة، أي ما نسبته (93%) من إجمالي الملتحقين والملتحقات بالبرنامج لهذا العام. وتكاد الأمية أن تختفي لدى الفئات العمرية دون الأربعين عاماً (ذكوراً وإناثاً) وبخاصة لدى الملتحقين في سوق العمل.

- وعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج والخدمات المنفذة في إطار التعليم غير النظامي، التي تقدمها المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وتسا هم في تمويلها الجهات المانحة، والموجهة لخدمة فئات مستهدفة عدة وفقاً لاحتياجاتها؛ وبخاصة الفتيات والنساء، إلا أن هذه البرامج والخدمات تتميز بضعف التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يؤدي إلى ازدواجية وتكرار في العمل أو هدر في الجهد والوقت والمال . إضافة إلى الافتقار للرؤية المشتركة والتخطيط التشاركي وإلى تبادل التجارب والخبرات.

- حقق الأردن قيمة (0.948) على مؤشر تحقيق تنمية التعليم للجميع EDI، الذي تتراوح قيمته ما بين (0-1)، وبذلك تبوأ الأردن الترتيب الأول بين الدول العربية ذات الاحتمالية المتوسطة في تحقيق أهداف التعليم للجميع، والترتيب الثاني بين دول العالم لنفس الفئة، واحتل المرتبة (49) على مستوى دول العالم في تحقيق مؤشر تنمية التعليم للجميع، ويسعى الأردن جاداً للانتقال إلى الفئة ذات الاحتمالية العالية في تحقيق أهداف التعليم للجميع.

- بلغت نسبة النجاح العامة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ل دورتها الصيفية في (العام 2008) (62.3%). وقد قدم الامتحان دليلاً آخر على انخفاض نتاجات التحصيل التعلّمي لدى الطلبة الذكور مقارنة بنتاجات الطالبات الإناث، إذ حصدت الإناث مراتب العشرة الأوائل في الثانوية العامة لهذا العام في الفروع : الأدبي والتعليم الصحي والإدارة المعلوماتية، إضافة إلى (6) أوائل في الفرع العلمي. لذلك نجد، أن حوالي (80 %) من نسبة الطلبة المقبولين للعام الدراسي (2009/2008) في كليات الجامعة الأردنية مثلاً ضمن قائمة تنسيق القبول الموحد هم من الإناث، ويمكن اعتبار ارتفاع معدلات النجاح للإناث في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة مقارنة بالذكور، هو السبب وراء ارتفاع نسبة قبول الطالبات في الجامعة الأردنية.

– فيما يتعلق بأعداد الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم العالي المختلفة في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2008/2007، بلغ عددهم (28351) طالباً وطالبة في كليات المجتمع الأردنية تشكل الإناث ما نسبته (56.9%) منهم، كما بلغ إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بمستوى البكالوريوس (209312) طالباً وطالبة تشكل الإناث ما نسبته (51.3%) منهم. وتشكل الإناث (56.1%) من طلبة الكليات النظرية، و(43.4%) من طلبة الكليات العلمية. أما فيما يتعلق بأعداد طلبة الدراسات العليا ولنفس العام الدراسي، فقد بلغ عدد طلبة الدبلوم العالي (1939) طالباً وطالبة تشكل الإناث ما نسبته (61.3%) منهم، كما بلغ عدد طلبة الماجستير (12703) طالباً وطالبة تشكل الإناث ما نسبته (42.7%) منهم، وبلغ عدد طلبة الدكتوراه (2447) طالباً وطالبة تشكل الإناث ما نسبته (30.2%) منهم. وبلغت نسبة خريجات هندسة وعلوم الحاسوب (34.4%) والهندسة (28.8%) والاتصالات (11.2%).

– تقليص فجوة النوع الاجتماعي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التعليم والتدريب:
نجح برنامج "أكاديمية سيسكو للشبكات"، في تقليص الفجوة الجندرية بين الجنسين في الأردن في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التعليم والتدريب المرتبط بهما، إذ بلغت نسبة الإناث ما يقارب (36%) من مجموع الطلبة المنتسبين للبرنامج في عام 2008، الذين بلغ عددهم (1200) طالب وطالبة، ليرتفع بذلك مجموع الطلبة الكلي المنتسبين للبرنامج في الأردن إلى (6000) طالب وطالبة موزعين على (34) أكاديمية سيسكو في أنحاء المملكة.

وأعلنت شركة سيسكو التأثيرات الإيجابية التي حققها برنامج "أكاديمية سيسكو للشبكات" في تغيير دور المرأة وتفعيله في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام، الأمر الذي أثبتته زيادة عدد الإناث المنتسبات للبرنامج . علماً بأن أبرز أهداف البرنامج تتمثل بزيادة المساحة المخصصة للمرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزيادة اهتمام المرأة بهذا القطاع وتفعيل دورها لتحسين أدائه، وممارسة دور فاعل في المجتمع المحلي، إذ يركز البرنامج على الاستثمار في المهارات المحلية وتنميتها لبناء اقتصاد قوي من شأنه أن يقود البلاد نحو التقدم والتنافسية في سوق العمل. وقد ساعد البرنامج على سد الفجوة بين الجنسين في المجتمع المعلوماتي، إذ أن (25%) من المدربين المعتمدين لدى سيسكو البالغ عددهم (80) مدرباً في المملكة هن من الإناث اللاتي أصبحن أنموذجاً للمرأة المؤهلة والكفؤة، التي استطاعت تحقيق النجاح في هذا القطاع الذي كان حكراً على الرجال. وهذا النجاح الذي حققته الإناث في الاندماج الفاعل بالعملية التعليمية – التعلمية، والانخراط في سوق العمل في هذا القطاع الحيوي تمهيداً للإسهام في بناء اقتصاد معرفي قوي، ليدعو للفخر والاعتزاز.

– تنفيذ برنامج المرأة والتكنولوجيا "طموح بلا حدود":
بوشر بتنفيذ برنامج المرأة والتكنولوجيا (WIT) في الأردن (عام 2008) كمرحلة أولى في أربع محافظات في المملكة، هي: المفرق، والزرقاء، وماديا، ومنطقة جبل التاج/ محافظة العاصمة عمان، إضافة إلى تطبيقه في ثماني دول عربية. ويسعى برنامج المرأة والتكنولوجيا إلى تنمية قدرات النساء وتوسيع مشاركتهن في القوى العاملة، من خلال توفير مناهج مطورة وفرص تدريبية مميزة، في مجال تخطيط الأعمال والتنمية المهنية وتكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الشريكة والنساء اللاتي تقوم هذه المؤسسات بخدمتهن . فهو يهدف إلى توفير التدريب المكثف في استعمالات الحاسوب والإنترنت، ويتميز بتوفير مادة مساندة هي التدريب على المهارات المهنية، لتمكين المرأة إما من دخول سوق العمل أو تطوير عملها الخاص بها . ويستهدف البرنامج أيضاً توفير

التدريب للنساء الأقل حظاً، من خلال توفير المنح الدراسية باعتماد نموذج استرداد التكاليف، لتعم فائدة البرنامج التدريبية على كافة النساء الطموحات باختلاف إمكانياتهن المادية. وتشمل المناهج التدريبية التي تتلقاها النساء المشاركات في البرنامج: منهاجاً تدريبياً في تكنولوجيا المعلومات يطلق علية اسم "طموح بلا حدود"، ويهدف إلى جعل كل مؤسسة شريكة بمثابة مركز لتكنولوجيا المعلومات يخدم المنطقة المحيطة به، إذ يتم من خلاله تدريب (100) سيدة كحد أدنى لكل مؤسسة شريكة خلال السنوات الأولى من البرنامج، وتوفير فرص عمل للنساء كمدربات على منهاج "طموح بلا حدود"، إضافة إلى ورشات عمل مكثفة لتنمية المهارات المهنية لدى المشاركات، وتخطيط الأعمال للاستدامة، الذي يستهدف الموظفين الإداريين في المؤسسات المنفذة والمستفيدة من البرنامج.

وقد استهدف تطبيق البرنامج في الأردن: توفير التدريب النوعي على مهارات تكنولوجيا المعلومات والمهارات المهنية لأكثر من (400) سيدة طموحة في العام الأول للبرنامج، وتخطي حاجز الجهل لدى بعض ا لنساء فيما يتعلق باستخدامات الحاسوب وبخاصة في المناطق الأقل حظاً، والمساهمة في جعل دخول بعض النساء لسوق العمل خياراً متاحاً، إضافة إلى تزويد النساء بالمعارف والمهارات وتوفير الدعم اللازم لإنشاء شبكات مهنية تدعم احتياجاتهن في تأسيس وتطوير أعمالهن الخاصة. ويمول برنامج (WIT) من قبل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، ويديره معهد التعليم الدولي (IIE) في سان فرانسيسكو، وينفذ البرنامج في الأردن بالتعاون مع شبكة الأردن.

2- العقبات..الفجوات..التحديات

- انخفاض نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة، على الرغم من الجهود الواضحة للقطاع الخاص عبر العقود، ومبادرة الوزارة بدءاً من مطلع هذا العقد بإنشاء رياض أطفال في مدارس الإناث الحكومية القائمة في المناطق النائية والفقيرة.
- ضعف انسجام أسس القبول في برامج التربية والتعليم والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين واستعداداتهم وقدراتهم، كما أن التعليم في معظمه تقليدي ولا يُعد محفزاً وممتعاً للمتعلم، وتخريج طلبة لا يمتلكون الكفايات المنسجمة مع متطلبات سوق العمل، وتفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين.
- عزوف الذكور عن الالتحاق بمهنة التعليم، مما أدى إلى نقص الكوادر التعليمية من الذكور وبخاصة في المناطق النائية، وبشكل خاص في التخصصات العلمية واللغة الإنجليزية.
- انخفاض الجودة والنوعية في النظام التعليمي والتدريبي (مدخلات وعمليات ومخرجات)، والحاجة إلى ضبط جودة التعليم والتدريب وتطوير الإدارة والحاكمية الجيدة في ال مؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف مستوياتها.
- الافتقار لوجود مظلة تنسيقية وطنية شاملة ورؤية مشتركة للجهود المبذولة في إطار التعليم غير النظامي والتربية المستدامة.

محور المرأة والصحة

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- ارتفع توقع الحياة وقت الولادة بالسنوات من (72.4) في (عام 2004) إلى (74.4) في (عام 2007) لدى الإناث، بينما ارتفع لدى الذكور ولنفس السنوات من (70.6) إلى (71.6) سنة.
- انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من الإناث (لكل 1000 ولادة حية) من (23) في (عام 2002) إلى (20) في (عام 2007)، بينما انخفض هذا المعدل من (25) إلى (20) لدى الذكور ولنفس السنوات. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من الإناث (لكل 1000 ولادة حية) من (28) في (عام 2002) إلى (23) في (عام 2007)، بينما انخفض هذا المعدل من (28) إلى (22) لدى الذكور ولنفس السنوات.

- انخفض معدل الخصوبة الكلي للسيدة من (3.7) في (عام 2002) إلى (3.6) في (عام 2007). وهي في الريف (3.7) وفي الحضر (3.6). كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)، من (41) في (عام 2000/ معدلة) إلى (30) في (عام 2007).

- ارتفعت نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة من (55.8%) في (عام 2002) إلى (57.1%) في (عام 2007)، وارتفعت نسبة النساء اللواتي يطبقن المباعدة بين الولادات (أكثر من 36 شهراً) من (37.4%) في (عام 2002) إلى (41.2%) في (عام 2007)، كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي يتلقين الرعاية الصحية بعد الولادة من (35%) في (عام 2002) إلى (41.6%) في (عام 2007).

- وفقاً لإحصائيات (عام 2007)، بلغ عدد الأطباء (لكل 1000 فرد) (3.4)، وعدد الأسرة في المستشفيات (لكل 100.000 فرد) (192.7)، وعدد الوحدات الصحية (لكل 100.000 فرد) (7.7)، وعدد وحدات الأمومة والطفولة (لكل 100.000 فرد) (7.3)، كما بلغت نسبة الولادات التي تخضع للإشراف الطبي (99%). وبلغت نسبة النساء المؤمّنات صحياً من السكان (62.8) مقارنة بنفس النسبة لدى الذكور وهي (60.7).

- ارتفع عدد الطبيبات المسجلات في نقابة الأطباء من (2067) طبيبة في (عام 2004) إلى (3020) طبيبة في (عام 2007). وباشرت أول مديرة لمستشفى حكومي في المملكة عملها في (2009/2/19)، مديرة لمستشفى اليرموك التعليمي في لواء بني كنانة، كأول طبيبة تتسلم هذا المنصب في تاريخ الأردن، بعد أن كانت تعمل سابقاً رئيسة لقسم صحة المرأة والطفل في مديرية صحة إربد. كما تم تعيين سيدة أميناً عاماً لوزارة الصحة اعتباراً من (2007/3/13).

- بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي في (عام 2007) (15.5%) من إجمالي الأطباء والطبيبات، و(32.7%) من إجمالي أطباء وطبيبات الأسنان، و (53.6%) من إجمالي الممرضين والممرضات، و (54.4%) من إجمالي الصيدلانيين والصيدلانيات.

– تم تطوير "الاستراتيجية الصحية الوطنية (2006– 2010)"، وتمثل هذه الوثيقة الملامح الرئيسية للقطاع الصحي للسنوات القادمة، وبما يتماشى مع الأهداف الوطنية الواردة في الأجندة الوطنية، وتنبثق عن هذه الاستراتيجية برامج تنفيذية تلتزم بها وزارة الصحة بمشاركة كافة الجهات الأخرى المعنية بالقطاع الصحي، كالخدمات الطبية الملكية و المستشفيات العامة والخاصة والقطاع الدولي والخيري، والنقابات الصحية.. وغيرها، مع الأخذ بالاعتبار المراجعة الدورية لهذه البرامج بما يتماشى مع أية مستجدات أو متغيرات مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الإطار العام لهذه الاستراتيجية. وتتضمن الاستراتيجية ثمانية محاور من حيث الواقع الحالي والتحديات والأهداف الخاصة بكل محور، وهي : الرعاية الصحية ، والتأمين الصحي ، والغذاء والدواء، والقوى البشرية، والمالية واقتصاديات الصحة، والبنية التحتية، والجودة، والمعلومات الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إضافة إلى معايير الاستراتيجية ومؤشرات الأداء للقطاع الصحي خلال مدة الاستراتيجية، والمشاريع والأنشطة الرئيسية المدرجة ضم ن الخطة الاستراتيجية والموضحة للجهات المنفذة ولفترة التنفيذ.

– تضمنت "الاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن (2000–2020)" أربعة محاور، هي: الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية المستدامة، والحفز وكسب التأييد والإعلام وتغيير السلوك، والعدالة والإنصاف بين الجن سين وتمكين المرأة، وفيما يتعلق بأبرز الإنجازات التي تمت ضمن هذا المحور الأخير، فقد تم إدخال البيانات وتحليلها لغايات البرمجة واستكمال بناء قاعدة بيانات النوع الاجتماعي، وإنتاج المؤشرات حسب مجالاتها، والمشاركة في ورشات عمل حول قياس وتحليل مؤشرات النوع الاجتماعي، وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.
– بوشر العمل بمشروع "إدماج صحة وتمكين المرأة في إقليم الجنوب"، الذي سينفذ خلال الفترة (2006–2011) بدعم فني ومادي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان الذي يُعنى بإدارة تنفيذ الأنشطة على مستوى المجتمعات المحلية، بهدف تحسين الصحة الإنجابية وتمكين المرأة، وذلك بإيجاد البيئة الداعمة لتطوير سياسات الحكومة الخاصة بالصحة الإنجابية في الأردن، والذي شمل منطقتي الديسة والمريغة من مناطق جيوب الفقر، من خلال تنفيذ برنامج صحي لتطوير المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة في المنطقتين، والتوعية والتثقيف بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للرجال والنساء والشباب في المنطقتين وتنمية المجتمعات المحلية فيها.

2–العقبات..الفجوات..التحديات

على الرغم من تحسن الوضع الصحي للسكان عموماً، والتقدم الواضح في المؤشرات الصحية، فهنالك مشاكل جدية تواجه أنشطة الرعاية الصحية فيما يتعلق بالنساء، ومن أبرزها:

- زيادة الإنفاق الصحي، بسبب النمو المضطرد للسكان ، وارتفاع كلفة الخدمات الصحية المقدمة.
- ارتفاع توقعات الناس في الحصول على خدمات صحية فعالة ، وغياب نظام التأمين الصحي الشامل.
- التوسع غير المنظم للقطاع، وضعف التنسيق ما بين القطاعات المقدمة للخدمة، وارتفاع معدل هجرة الكفاءات الفنية المدربة.

- تفاقم مسببات وعوامل الإختطار للأمراض المزمنة والحوادث والإصابات والإدمان نتيجة تغير النمط السلوكي والحياتي في المجتمع الأردني.
- ارتفاع نسبة الأمراض المترتبة على الحمل ووفيات الأجنة، والتي تشكل ثاني سبب لدخول النساء المستشفيات بعد الولادة.
- تسجل نسب الإصابة بسرطان الثدي معدلات مرتفعة وصلت إلى ثلث حالات السرطان المسجلة بين النساء سنوياً، وتشكل سبباً مهماً لوفيات النساء.

محور العنف ضد المرأة

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

احتل محور مناهضة العنف ضد المرأة، أهمية بارزة ضمن برامج ومشاريع المؤسسات الوطنية خلال الفترة (2004-2009)، والتي يُكن إبرازها كالآتي:

- تم في (عام 2004) إقرار نظام دور الوفاق الأسري من قبل مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية، وتنفيذ برنامج شباب من أجل وقف العنف ضد المرأة مع طلبة الجامعات/ المركز الوطني لحقوق الإنسان ، وإطلاق الحملة الخاصة بالحد من الزواج المبكر/ المعهد الدولي لتضامن النساء – الأردن، وتنفيذ مشروع الحد من العنف العائلي بالتعاون بين الرجل والمرأة/ جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، ومشروع نحو كسب التأييد الفاعل للحد من العنف ضد المرأة/ المنتدى الوطني للشباب والثقافة – شباب الأردن، ومشروع كسب التأييد لمنع العنف العائلي/ معهد العناية بصحة الأسرة، وبرامج وثائقية حول حقوق المرأة وحرياتها/ راديو عمان نت، إضافة إلى إنشاء المركز الدائم لمجابهة العنف الأسري وإعادة تأهيل الضحايا/ مركز التوعية والإرشاد الأسري/ الزرقاء.

- أما في (عام 2005) فقد تم إنشاء التحالف الأردني لدعم الموقوفات إدارياً، والذي انبثق عنه مشروع "بداية جديدة" لإيجاد حلول طويلة المدى للموقوفات إدارياً وللنساء في خطر/ بمبادرة من مجموعة ميزان ومشاركة عدة جهات رسمية وأهلية، وإطلاق مبادرة المساندة الإنسانية لضحايا العنف وأسرهم/ جمعية حماية ضحايا العنف الأسري، وتضمين موضوع العنف الأسري في إطار الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية ، وإعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري للأعوام (2005 – 2009) وإقرارها/ المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

- وفي (عام 2006) تم إنشاء مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، واعتماد المجلس الوطني لشؤون الأسرة كمركز متعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الأسري ، واعتماد الإطار الوطني للنهج التشاركي بين المؤسسات للوقاية والحماية من العنف الأسري ، وإطلاق برنامج الشراكة المجتمعية الفاعلة بين القطاعين العام والخاص لحماية المرأة من العنف، إضافة إلى تنفيذ حملة صندوق النفقة/ تجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

– أما في (عام 2007) فقد تم افتتاح أول دار إيواء رسمية للنساء ضحايا العنف وأطفالهن (دار الوفاق الأسري)/ وزارة التنمية الاجتماعية، ونشر اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جم يع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في الجريدة الرسمية، وتبني وزارة التنمية الاجتماعية وضع مشروع قانون الحماية من العنف الأسري، وإضافة موضوع حماية الأسرة من العنف إلى مادة قانون العقوبات في برنامج الدبلوم للدراسات القضائية في المعهد القضائي الأردني، وإطلاق برنامج بناء قدرات الجمعيات المحلية للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة في معهد الملكة زين الشرف التنموي، وإنشاء الهيئة الصحية للتعامل مع ضحايا العنف الأسري التي وضعت دليلين إجرائيين لمقدمي الخدمات الصحية لضحايا العنف ؛ أحدهما خاص بالأطفال والآخر بالنساء/ وزارة الصح ـــة. كما نظّمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في (كانون الأول 2007) حملة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان "لا للعنف ضد المرأة"، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن، تنفيذاً لدورها في تحقيق الوعي بتكافؤ الفرص وحماية المرأة من العنف ، وقد أعدت خلال هذه الحملة منشورات عكست ما تم انجازه على الصعيد الوطني خلال ستة عشر عاماً في إطار القضاء على العنف ضد المرأة.

– وفي إطار حماية الأسرة ورعايتها، فلقد أدرك الأردن أن الهدف الأساس هو المحافظة على الأسرة وكينونتها، وعلى منظومة قيمها الراسخة والأصيلة، لذلك فقد تم دعمها بصدور قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لسنة 2008، الذي يُعد أول قانون على مستوى الوطن العربي يتحدث عن حماية الأسرة ويعطيها خصوصية ويلزم التبليغ عن العنف.

– أطلقت اللجنة الوطنية في (آذار 2008) شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، ومن أبرز أهدافها: تنسيق الجهود الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ الإجراءات الواردة في مجال العنف ضد المرأة ضمن محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006–2010، والعمل على تحقيق التكامل بين الجهود الوطنية الرسمية والأهلية المعنية، وتعزيز النهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة، إضافة إلى رصد وتوثيق حالات العنف والجهود والبرامج والمشاريع ذات الصلة، وجمع وإتاحة المعلومات والمصادر حول العنف ضد المرأة، وتكثيف الجهود لبناء قدرات العاملين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في هذا المجال، ونشر الخدمات لتصل إلى مختلف مناطق المملكة . وقد تم تقسيم العمل بين أعضاء الشبكة ضمن أربعة فرق عمل وفقاً لمحاور محددة، وتم وضع خطط عمل أولية لفرق العمل التي تجتمع بشكل دوري وتقوم يعرض العمل على الشبكة الأم. ومن أبرز إنجازات الشبكة في (آب 2008) تنفيذ حملة إعلامية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، بدأت بقرع أجراس العمل وجمع التواقيع تزامنا مع الحملة العالمية للقضاء على العنف ضد المرأة التي أطلقتها الأمم المتحدة. كما نظمت شبكة "شمعة" مؤتمراً وطنياً بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في (2008/11/25) تحت عنوان "نحو تخطيط وطني تشاركي لمناهضة العنف ضد المرأة"، والذي جاء بهدف تنسيق الجهد الوطني ورسم خارطة للجهات مقدمة الخدمة، وتحديد ضرورة وجود خطة وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، إضافة إلى إبراز المجالات المتعددة التي يظهر فيها العنف ضد المرأة ، وتأكيد أهمية تطوير آلية متابعة وتقييم للخدمات المقدمة، وتحديد الفجوات في السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات، وتسليط الضوء على مواطن الضعف لمعالجتها.

– أطلقت اللجنة الوطنية في (2009/2/11) مكتب شكاوي المرأة، بدعم من فريدوم هاوس الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لاستقبال الشكاوي المختصة بحالات العنف والتمييز ضد المرأة في إطار الأسرة أو العمل أو في الحياة العامة، ومساعدة النساء وتمكينهن للحصول على حقوقهن التي نص عليها الدستور والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعتمدة، وزيادة الوعي الاجتماعي العام بقضايا العنف والتمييز ضد المرأة، وذلك من خلال التنسيق الكامل مع كافة الجهات المعنية، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية . ويهدف المشروع إلى: زيادة وعي النساء بحقوقهن المكفولة لهن بموجب القوانين الوطنية والدولية، والمساعدة في تمكين المرأة في حل مشاكلها، وتوفير الإرشاد الأولي للنساء في المجالات القانونية والاجتماعية، وتحقيق التكامل والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات العاملة في هذا المجال في كافة أنحاء المملكة، من خلال التشبيك وتأسيس نظام إحالة سعياً لإيجاد آلية عمل موحدة بين هذه الجهات، وتوفير إحصائيات دقيقة وموثقة عن حالات العنف والتمييز ضد المرأة، من خلال رصد وتوثيق الحالات الواقعية بهدف التأسيس لسجل وطني يعكس واقع العنف والتمييز ضد المرأة. وقد بلغ مجموع الشكاوي الواردة للمكتب منذ إطلاقه ولغاية (2009/4/23) حوالي (171) شكوى، بلغت شكاوي العنف الأسري منها (46%)، والقضايا العمالية (12%)، وقضايا الجنسية والإقامة وشؤون الأجانب (18%)، والشكاوي المتصلة بالمنح والمساعدات (9%)...

– وفي إطار تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، تم توقيع اتفاقية تعاون بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبين مجوهرات مسيح في (2009/2/11) بمناسبة إطلاق مكتب شكاوي المرأة. وقد قامت الشركة إيماناً منها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بتصميم وعرض مجموعة كاملة ومميزة من المجوهرات التي ترمز لاسم "شمعة" (شبكة مناهضة العنف ضد المرأة)، لغايات دعم جهود اللجنة الوطنية ومكتب شكاوي المرأة في إطار الحد من العنف ضد المرأة، وبما يعادل (25%) من ريع عمليات بيع المجموعة.

– نظم المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال الفترة (16 – 2009/2/17) المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري في عمان، حيث قامت عدة دول عربية بعرض تجاربها حول مكافحة العنف الأسري أثناء انعقاده. وقد شمل المؤتمر عدة محاور، هي: محور الموارد البشرية والمادية، ومحور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية، ومحور الوقاية من العنف الأسري، ومحور الحماية من العنف الأسري، ومحور الدراسات والبحوث، ومحور المتابعة والتقييم، ومحور التنسيق والشراكة وأدوار القطاعات المختلفة، إضافة إلى عرض مقترح إنشاء الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.

– تمت الموافقة على وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في (أيار 2009)، واعتمادها مرجعاً وطنياً لحماية الأسرة من العنف، وإلزام كل جهة من الجهات المعنية للعمل وفق مضمونها كل حسب دوره.

2– العقبات..الفجوات..التحديات

على الرغم من زيادة الوعي الاجتماعي العام بهذه المشكلة، والذي انعكس بتطوير سلسلة من الإجراءات الحكومية والاجتماعية، أبرزها وجود مؤسسات رسمية وأهلية لمواجهتها، إلا أن هنالك مجموعة من التحديات، أبرزها:

- تدني معرفة المرأة بحقوقها التي ضمنتها الشرائع السماوية والدستور الأردني والتشريعات والقوانين الوطنية.
- استمرار ظهور بعض الاتجاهات الاجتماعية التي ترى في العنف ضد المرأة ظاهرة مقبولة ، مما يزيد من احتمالية ظاهرة العنف وتنوع أشكالها.

- على الرغم من تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية واضحة للحماية من العنف، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى تفعيل التطبيق على أرض الواقع.
- قانون الحماية من العنف الأسري مضى على صدوره ما يزيد على عام ولم يُفعل، وهناك حاجة ماسة للإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيقه.

محور المرأة والنزاعات المسلحة

1- سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- تفعيل القرار الأممي (1325) حول دور المرأة فـــي منع الصراعات:

بمناسبة مرور ثماني سنوات على صدور قرار مجلس الأمن (1325) والقاضي بتفعيل دور المرأة في منع الصراعات وإحلال السلم، التقت في (عام 2008) قياديات أردنيات مع نظيراتهن الأمميات لبحث خطة تفعيل القرار. ووحدت تلك القيادات اللواتي شاركن في لقاء عقده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) أصواتهن بضرورة حفز الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لوضع خط ط لتفعيل القرار، بما يتيح للنساء المشاركة بصنع القرار لوقف الصراعات وتعزيز السلام. وقد أعربت رئيسة المبادرة الأخلاقية العالمية ومفوضة حقوق الإنسان (السابقة) في الأمم المتحدة عن إعجابها بالأردن، باعتباره الدولة العربية الأولى التي بادرت لوضع خطة وطنية لتفعيل القرار. وتدعو الخطة الوطنية لتفعيل القرار (1325) التي أعدتها الهيئة الوطنية التي تم تأسيسها تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، إلى التوصية لمجلس الوزراء بتسمية عدد من النساء لحضور المؤتمرات الدولية المتعلقة بحل النزاعات ومؤتمرات القمة والمشاركة في عضوية الوفود المشاركة في المفاوضات السلمية. وتنظيم حملات لرفع الوعي بالقرار الأممي ودعوة الجامعة الأردنية لتسليط الضوء على القرار في المناهج المقررة.

وقد تم في (عام 2008) تشكيل الهيئة الوطنية المعنية بتفعيل القرار (1325) تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، من ممثلين عن (23) مؤسسة وطنية رسمية ومنظمات مجتمع مدني معنية بتطبيق القرار على المستوى الوطني. وقد ناقشت الهيئة المشكلة المهام المناطة بها، والتصور المبدئي لآليات ومتطلبات وضع خطة وطنية شاملة لمتابعة تنفيذ القرار (1325)، وأهمية تعزيز نهج التشاركية والتعاون في العمل . وقد تم في (2008/11/15) عقد ورشة العمل الخاصة بحصر إنجازات المؤسسات الوطنية حول تفعيل القرار والخطط المستقبلية لذلك. والتي كانت على النحو الآتي:

- دور مديرية الأمن العام في تطبيق وتفعيل هذا القرار، والتي دأبت على دمج النوع الاجتماعي في جميع المهمات والواجبات التي تقوم بها، فقد كان للمديرية دور مهم في تفعيل هذا القرار من خلال إشراك المرأة في قوات حفظ السلام الدولية وفض النزاعات في المناطق التي تتعرض للحروب والنزاعات المسلحة . وكانت أول مشاركة للنساء في (2007/3/17)، وقد بلغ عدد النساء اللاتي شاركن في قوات حفظ السلام حتى الآن ثمانية نساء، وهناك امرأة أردنية في قوات حفظ السلام برتبة عقيد قائد لمقاطعة ومسؤولة عن (68) مشاركاً في قوات حفظ السلام في كوسوفو. وقد اشتركت ضابطات الشرطة النسائية في ورش عمل متتالية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للتدريب على كيفية العمل والتنسيق ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للتعامل مع اللاجئين ومعرفة حقوقهم، تماشياً مع ما نصت عليه المادة (12) من القرار

(1325)، كما تلقين دورات حول إدارة الأزمات في حالة الصراعات والنزاعات والتعامل مع مراكز الإيواء وتقديم الخدمات الطبية والإنسانية للاجئين . وشاركت الشرطة النسائية في مخيمات الإيواء العديدة، وفي دورات للتعريف بالقانون الدولي الإنساني. وقدمت الشرطة النسائية في إدارة حماية الأسرة محاضرات حول تحسين الخدمات المقدمة للنساء والأطفال في مناطق النزاعات في دارفور . وتم تدريب (25) من ضباط الشرطة السودانية بما فيهم النساء على هذه المواضيع. إضافة إلى عقد دورة مراقبين دوليين للشرطة النسائية تمهيداً لإلحاق بعض عناصرها للمشاركة في قوات حفظ السلام. ودخلت النساء في القوات المسلحة مجالات عديدة كانت مقتصرة على الرجال فقط. وشاركت النساء الأردنيات في المستشفيات العسكرية التي يقيمها الأردن في مناطق الحروب والنزاعات. وكان هنالك دوماً دور فاعل للهيئة الهاشمية في مساعدة المنكوبين وإغاثتهم في كافة دول العالم.

- دور دائرة الشؤون الفلسطينية وما تقوم به من إنجازات لدعم المرأة في المخيمات، حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من سكان هذه المخيمات، وذلك من خلال البرامج التدريبية التي تُنفذها الدائرة بالتعاون مع مركز التدريب والتشغيل والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتطوير قدرات المرأة ومساعدتها لكي تكون فرداً منتجاً في الأسرة وتشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي، واشتمل البرنامج على نوعين من التشغيل ؛ الأول: التشغيل المباشر، وفيه يتم تدريب المرأة وتأهيلها ومن ثم توفير فرصة عمل لها في المصانع القريبة من مكان سكنها، وبهذا تكون قد أوجدت لنفسها دخلاً شهرياً، والثاني: التشغيل الذاتي، ويستهدف هذا النوع من التشغيل النساء اللاتي لا يستطعن العمل خارج منازلهن، فقد تم تدريب النساء على بعض الأعمال التي يستطعن القيام بها في منازلهن مثل؛ إنتاج الفطر ومنتجات الألبان، والنحل وتربية الأرانب، والفسيفساء، إذ تقوم مراكز التدريب والتشغيل بتنفيذ تدريب للنساء على هذه الأعمال ومن ثم تزويد النساء بالمواد الأساسية لبدء المشروع بشكل مجاني.
- دور المرأة في مديرية الدفاع المدني، حيث يقوم هذا الجهاز بدور مهم وفعّال على صعيد حماية الأرواح والممتلكات ورفع الوعي الوقائي لدى المواطنين، وتشترك المرأة في كل هذه المهام التي ذُكرت، وفي تقديم خدمات الإسعاف المتقدم. وقد تم مؤخراً تشكيل لجنة ترأسها جلالة الملكة رانيا العبد الله لمتابعة وتأهيل المصابين في الحوادث والكوارث. وللمرأة دور فعّال في هذه اللجنة. وتؤكد مديرية الدفاع المدني على ضرورة التواصل مع كافة الجهات المعنية بتفعيل القرار وتطبيقه.
- دور وزارة الداخلية وما تقوم به من جهود في موضوع اللاجئين وتسهيل معاملاتهم ودمجهم في المجتمع . كما كان الأردن سباقاً في فتح مخيمات للاجئين على المناطق الحدودية، فقد تم فتح مخيمات في منطقة الرويشد وتأمين الأشخاص وبالذات النساء والأطفال.
- دور الاتحاد النسائي الأردني العام ومنظمات المجتمع المدني في صنع السلام ، وذلك لما لهذه المنظمات من دور بارز في فض النزاعات لقدرة هذه المنظمات على مخاطبة الناس والاحتكاك بالمجتمع، ولما تتمتع به من ثقة من قبل كافة أطراف النزاعات، ولما تبنيه من ثقة متبادلة بينهم. كما أن هذه المنظمات تركز الاهتمام على فئة النساء والأطفال ، وتستطيع القيام بمهمات إعداد التقارير بمصداقية وشفافية لأنها تتمتع بالحيادية، ولهذا يجب على هذه المنظمات التعاون والتكاتف لإيجاد آلية عمل توافقية لتفعيل القرار وتطبيقه.
- دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي وما تقوم به من خلال تنفيذ مهامها في تنسيق الخطط الوطنية والمنح الدولية، وعن طريق وحدة متخصصة للنوع الاجتماعي تعمل على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في الوزارة. وهناك عدة مشاريع نفذتها الوزارة في هذا المجال، من أبرزها: إنشاء مكتب تنسيق جهود إعادة إعمار العراق، ومشروع آخر بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لدعم جمعية دار الوفاق الأسري ،

لتقديم خدمات للنساء غير الأردنيات المعرضات للعنف، وستعمل الوزارة ضمن خطتها المستقبلية على المساهمة في تفعيل وتطبيق القرار 1325.

- دور معهد الملكة زين الشرف التنموي وما يقوم به من إنجازات تعمل على تفعيل القرار وتطبيقه، فللمعهد له تجربة مع المرأة المهاجرة وخاصة المرأة العراقية، وقد تجسد ذلك في مشروعي أمل وعزم اللذين ركزا على زيادة الوعي لدى الفتيات والنساء العراقيات المعرضات للعنف، في مجالات الأنماط الصحية والثقافة الجنسية والتمكين الذاتي، وتعريف المرأة بحقوقها والتركيز على حقوق المرأة المهاجرة، وإدماج النساء في أنشطة التمكين الاقتصادي لتتمكن المرأة من إيجاد فرص للعمل وكسب العيش، والتوعية في مجال العنف ضد المرأة، ومحاولة إدماج هذه الشرائح في المجتمع.
- دور ملتقى النساء العالمي وما يقوم به من إنجازات تتركز في التشبيك وإيصال المرأة إلى مواقع صنع القرار، والاستفادة من خبرات العضوات لمساعدة النساء على التقدم والمشاركة في الحياة العامة وعلى مختلف الصعد، وقد قام الملتقى بتنفيذ عدة دورات تدريبية لتمكين المرأة، وسيقوم بعقد دورات تدريبية للتوعية بالقرار 1325 وإيجاد سبل فاعلة لتطبيقه.
- دور وكالة الغوث الدولية وما تقوم به من أنشطة لدعم المرأة الفلسطينية، من خلال دورات التوعية والتثقيف في كافة مجالات الحياة، وعن طريق الورشات التدريبية التي تقدمها مراكز البرامج النسائية الهادفة إلى رفع الوعي لدى المرأة وتمكينها في كافة المجالات، وتعزيز الثقة بالنفس والاعتماد على الذات ، وأهم هذه الورشات هي التدريب المهني الذي تقدمه هذه المراكز لتعليم النساء المهن التي يرغبن بتعلمها وممارستها.
- دور مجموعة ميزان وما تقدمه من خدمات متميزة للنساء من خلال دورات التوعية والتثقيف ، وبخاصة في مجال رفع الوعي القانوني بحقوق المرأة، وتقديم المساعدة القانونية للنساء سواء بالاستشارات أو التمثيل المجاني أمام المحاكم. وقد وقع ميزان اتفاقية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لاعتماد ه كمركز متخصص لتقديم المساعدة القانونية للاجئين واللاجئات، كما يقدم خدمة إعادة التوطين (لم شمل العائلة) بمخاطبة السفارات أو الأمم المتحدة.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- لا يتم إشراك النساء في مفاوضات السلام، على الرغم من قدرتهن على نشر ثقافة التسامح ومنع الصراعات وإحلال السلام. كما أن المشاركة النسائية في قوات حفظ السلام لا تزال محدودة.
- حاجة بعض النساء اللاجئات إلى تدريب على الأعمال التي يستطعن القيام بها في منازلهن، ومن ثم تزويدهن بالمواد الأساسية لبدء مشروعاتهن بشكل مجاني، إضافة إلى حاجتهن إلى المساعدة القانونية.
- الضغوط على الخدمات المختلفة وفي مقدمتها الخدمات التربوية، نتيجة الهجرات المتتالية إلى الأردن.

محور المرأة والاقتصاد

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- يبلغ عدد القوى العاملة في المملكة حوالي مليون ونصف عامل وعا ملة من إجمالي عدد السكان ، مقابل (170000) متعطل ومتعطلة عن العمل، فيما بلغ عدد الحاصلين على تصاريح عمل (303000)، حسب ما جاء في التقرير السنوي لوزارة العمل. كما أن معدلات البطالة في الأردن لا زالت باتجاه نزولي، بعد أن انخفضت من نحو (13%) في عام 2008 إلى (12.1%) في الربع الأول من العام الحالي (2009). ويقدر عدد الداخلين

الجدد إلى سوق العمل سنوياً بحوالي (45– 50) ألف فرد، وذلك نتيجة لمخرجات منظومة التعليم والمتغيرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، واتسمت معدلات البطالة بالاستقرار النسبي حيث لم يتجاوز معدلها (15%) خلال السنوات الخمس الأخيرة.

– بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في (عام 2007) (14.7)، كما بلغت نسبة المشتغلات الإناث في القطاع الحكومي (50.8%) وفي القطاع غير الحكومي (48%). وبلغت نسبة العاملات الأردنيات المستفيدات من الضمان الاجتماعي (34.4%).

– بلغت نسبة الإناث المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية في (عام 2007)، (2%) في قطاع الزراعة، و(8.1%) في قطاع الصناعة، و(66%) في قطاع الخدمات؛ والتي توزعت بين (التعليم، والصحة، والبنوك، والقطاع التجاري، والطاقة، والبترول والتعدين، والاتصالات والمعلومات). كما بلغت نسبة الإناث المشتغلات واللاتي يعملن بأجر (94.8%)، أما نسبة صاحبات الأعمال اللاتي يعملن لحسابهن فقد بلغت (4.1%)، بينما بلغت نسبة الإناث اللاتي يعملن لدى الأسرة بدون أجر (0.8%).

– بلغت نسبة الإناث اللاتي يملكن الأراضي في (عام 2007) (4.9%)، واللاتي يملكن الشقق (15.9%)، كما بلغت نسبة النساء الحاصلات على قروض (44.4%) من إجمالي الحاصلين والحاصلات على قروض.
– بلغ عدد المتقدمين (التراكمي) من الذكور والإناث لديوان الخدمة المدنية لغايات التعيين (169114) باحثاً عن فرصة للتعيين في المؤسسات الرسمية، منهم (125503) من الإناث، أي ما نسبته (74.2%) من العدد الإجمالي. وبلغ عدد الحاصلين على مؤهلات علمية جامعية من المتقدمين للديوان (بدءاً بالبكالوريوس وانتهاء بالدكتوراه) (117817) باحثاً وباحثة عن فرص للتعيين، أي ما نسبته (69.7%) من إجمالي المتقدمين، أما بقية المتقدمين وعددهم (51297) فهم من حملة دبلوم كليات المجتمع.

– نظمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لقاءً تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة في (أيلول 2007)، لإطلاق ونشر "دراسة العوامل المؤثرة في عمل المرأة في القطاع الخاص بالتعاون مع مشروع المنار/ المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. كما شاركت اللجنة الوطنية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في (عام 2008)، بإعداد دراسة حول "عمل النساء في قطاع العمل غير الرسمي والأعمال الممارسة في المنزل" بدعم من البنك الدولي. وهدفت هذه الدراسة لبناء قاعدة بيانات إحصائية حول نسبة مشاركة النساء في سوق العمل غير الرسمي، ونسبة النساء العاملات في المنزل بمحافظة العاصمة ، وتعرّف طبيعة الأعمال التي تمارسها هؤلاء النساء.

– تنفيذ مشروع ازدهار "كرامة بدل إكرامية":
يهدف مشروع ازدهار إلى تعزيز مبدأ كرامة الفرد من خلال توفير تدريب رفيع المستوى وإيجاد فرص عمل للمواطن/ة حتى يتمكن من تحقيق استقلاليته الاقتصادية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر ضرورية لتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما يسعى ازدهار من خلال دوراته التدريبية إلى إعداد المشاركين والمشاركات لإدخالهم إلى سوق العمل بكفاءة عالية، عن طريق تدريبهم في مجالات مختلفة، منها :

العناية بالطفل، وإعداد الطعام والتدبير المنزلي للإناث، والخدمات الفندقية والمهنية للذكور . ويتسنى للمتدرب /ة بعد انتهاء فترة التدريب العمل في قطاعات مختلفة، منها : المستشفيات، والفنادق، في الإشراف على الغرف وخدمات إنتاج الطعام، وفي دور العناية بكبار السن أو رياض الأطفال أو المكاتب. إذ يؤمن ازدهار فرص عمل للخريجين والخريجات برواتب جيدة، وفقاً لقانون العمل الأردني، ليظهروا قدراتهم وينموها. وقد بدأ مشروع ازدهار تحت مظلة جمعية الأسر التنموية ومؤسسة فريدريش ناومان في (عام 2000)، وبدأ معظم المتدربين العمل بعد التخرج. وقد تمكن ازدهار من الحصول على دعم العديد من المؤسسات الدولية، فاعتباراً من (آذار 2004) حصل على إمكانيات أوسع بفضل تمويل مفوضية الاتحاد الأوروبي في الأردن للمشروع . ويخدم مشروع ازدهار الشباب من الأسر ذات الدخل المتدني الذين تتجاوز أعمارهم (18) سنة، ممن لديهم رغبة في تحسين مستوى معيشة أسرهم من خلال العمل. ويستفيد من برنامج ازدهار المتدربون الذين يكتسبون مهارات عمل تتوافق وحاجات سوق العمل ،وأسرهم التي يتراوح عدد أفرادها بين (5–8) أفراد لكل متدرب . ويُشكل الدخل الإضافي الذي يولده خريجو مشروع ازدهار مساهمة مهمة في الاستقرار الاقتصادي للأسرة، حيث يضاعف الخريجون في العادة دخل أسرهم الشهري، ويستفيدون من المهارات التي اكتسبوها بحيث تنعكس بشكل إيجابي على ممارساتهم اليومية وعلاقاتهم الاجتماعية.

– المرأة الأردنية تنجح مؤخراً بكسر حواجز (23) مهنة:
تم مؤخراً في (نيسان 2009) توقيع اتفاقية تشغيل بين وزارة العمل وملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني، ضمن مشروع وطني شامل يستهدف محاربة الفقر وخفض نسبة البطالة بمعدل (2%) للإناث في مختلف محافظات المملكة، حيث سيضمن المشروع تشغيل حوالي (5000) فتاة وسيدة تتراوح أعمارهن بين (18– 36) عاماً وتوفير فرص عمل دائمة لهن، بعد خضوعهن لفترة تدريب تستمر لمدة (18) شهراً. وسيسهم المشروع الذي يُنفذ من خلال التحالف والشراكة المجتمعية بين مؤسسات رسمية واقتصادية ومنظمات مجتمع مدني، في كسر حاجز ذكوري شمل (23) مهنة احتكرها الذكور في الأردن عقوداً طويلة. وأبرز هذه المهن التي سيتم اختراقها أنثوياً، بتشغيل الفتيات في خطوط إنتاج حديثة مزودة بتكنولوجيا متطورة، تعتمد على المراقبة والسيطرة على آلات التشغيل بالدرجة الأولى، هي مهن : مشرف إنتاج بلاستيك، وإلكتروني راديو وتلفزيون، وإلكتروني عام أجهزة اتصال خلوية، ومُشغل آلات محوسبة، وإلكتروني تحكم صناعي، وميكانيكي معدات صناعية، وفني تكييف وتبريد، ولحّام كهرباء...وغيرها.

– إطلاق برنامج تدريب وتشغيل الخريجين والخريجات الجدد في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع وزارة العمل في (أيار 2009)، برنامجاً لتدريب وتشغيل الخريجين والخريجات الجدد بمعدل (500) خريج وخريجة سنوياً من المتعطلين والمتعطلات عن العمل من أصل (6000) خريج وخريجة في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص. والذي يهدف إلى جسر الفجوة بين متطلبات سوق العمل من مهارات وخبرات عملية وبين مهارات خريجي وخريجات الجامعات الجدد ضمن هذه التخصصات، مما سيرفد القطاع بالموارد البشرية المؤهلة ويعمل على تخفيف عبء التدريب عن الشركات، إضافة إلى زيادة فرص تعيين المتدربين والمتدربات في وظائف دائمة أثناء أو بعد انتهاء فترة التدريب والتشغيل ، داخل الأردن وخارجه، مما سيؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في المملكة بين الذكور والإناث.

- إطلاق شركة "توظيف وتدريب العمالة الزراعية":
تم إنشاء شركة "توظيف وتدريب العمالة الزراعية" مؤخراً بمبادرة ملكية سامية في (أيار 2009) كرؤية جديدة للحد من البطالة، ووضعت خطة إجرائية للاستفادة من معهد البحوث والتدريب الزراعي الذي افتتح في الجامعة الأردنية مؤخراً؛ لتنمية قدرات العاملين والعاملات في الزراعة على أساليب الإنتاج الزراعي الحديث وعلى أفضل الممارسات الزراعية، سعياً لتشغيل العمالة الأردنية في قطاع الزراعة، وتوفير فرص عمل لهم بشكل دائم أو موسمي، من قبل الشركة التي ستدعمها الحكومة، إذ سيتم التركيز في المراحل الأولى على تشغيل المتعطلين عن العمل في منطقة الأغوار الوسطى، وبخاصة من الإناث اللاتي أبدين استعداداً للالتحاق بالشركة، ويقدر أن يصل العدد المستهدف للسنة الأولى إلى ألف عامل وعاملة، يمنحون دخلاً شهرياً مستمراً وضماناً اجتماعياً وتأميناً صحياً، إضافة إلى توفير وسائط مواصلات لنقل الفتيات إلى مواقع العمل.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- القدرات الاقتصادية للمرأة ما زالت بحاجة إلى الكثير لتعزيزها، وتأثير بعض الاتجاهات الاجتماعية السائدة، ما زال يشكل حائلاً دون توسع المرأة في المشاركة الاقتصادية، ودخولها مجالات مشاركة جديدة.
- تدني المردود المادي لبعض الأنشطة الاقتصادية للمرأة، نتيجة انخراطها في أعمال متدنية الأجور أصلاً، أو نتيجة التمييز ضدها في مستويات الأجور، وانخفاض مستويات تأهيلها المهني.
- انخراط نسبة كبيرة من النساء العاملات في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، كالعمالة الزراعية أو الخدمية أو العمل لحساب الأسرة.

محور المرأة في مواقع القوة واتخاذ القرار

1-سياسات وتعديلات تشريعية وبرامج ومشروعات ناجحة

- بلغ عدد النساء في مجلس الأعيان (7) من أصل (55) عضواً يُشكلون مجلس الأعيان للعامين (2003 و2007). وبلغ عدد النساء في مجلس النواب لعام (2003) (6) وفقاً لنظام الكوتا، من أصل (110) عضواً من الرجال والنساء يُشكلون مجلس النواب، بينما بلغ عدد النساء في مجلس النواب لعام (2007) (7) نساء، (6) منهن وفقاً لنظام الكوتا، ومرشحة واحدة وصلت للمجلس نتيجة حصولها على أعلى الأصوات الانتخابية في لواء ذيبان.

- نص قانون البلديات الجديد رقم (14) لسنة 2007 في المادة 9 – فقرة ب، على أنه "يخصص للمرشحات لعضوية المجلس البلدي نسبة لا تقل عن (20%) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات، وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها، فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة، ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين ". أي إن عدد مقاعد الكوتا النسائية محدد بموجب القانون وترجماته العملية، وبحيث لا تقل نسبة الكوتا عن (20%) في كل الظروف. وقد بلغ عدد

المقاعد المحجوزة للنساء (218) مقعداً، تتوزع بين (211) مقعداً ضمن المجالس البلدية من أصل (929) مقعداً، و(7) مقاعد ضمن مجلس أمانة عمان الكبرى. أما على صعيد الترشيحات النسائية، فقد بلغ عددها (380) سيدة، أي ما يعادل (18.4%) من مجموع الترشيحات البالغ عددها (2070)، وهي نسبة جيدة، وتعكس أهمية الكوتا التي من أبرز آثارها الإيجابية المباشرة، أنها كشفت عن فرص كامنة لدى النساء حققت مكسباً إضافياً لهن تمثل بفوزهن تنافسياً بـ (23) مقعداً، كما عيّنت الحكومة (7) سيدات ضمن مجلس أمانة عمان الكبرى. وهذا مما أدى إلى زيادة عدد النساء في المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى ليصل إلى (241) سيدة، وهو ما رفع نسبة تمثيل المرأة في هذه المجالس لتصل إلى (25 %)، وهو أكبر إنجاز حققته المرأة في الأردن في انتخابات تنافسية، وبخاصة إذا ما قورن بنتائج انتخابات المجالس البلدية في (عام 2003)، حيث بلغ إجمالي تمثيل المرأة ما بين الانتخاب والتعيين (104) سيدات من أصل (1050) عضواً، هم مجموع الأعضاء المنتخبين والمعينين في مجلس أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية كافة، وهذا التمثيل النسائي كان يعادل تقريباً ما نسبته (10%) من إجمالي عضوية هذه المجالس.

– بلغ عدد الوزيرات في الحكومة الحالية التي تم تشكيلها برئاسة دولة المهندس ناد ر الذهبي بتاريخ (2007/11/25) وتم إجراء تعديل عليها في (2009/2/23)، (4) وزيرات استلمن وزارات: التخطيط والتعاون الدولي، والتنمية الاجتماعية، والسياحة والآثار، وتطوير القطاع العام (والتي كانت قبل التعديل وزارة الثقافة). وتُعد هذه المشاركة في الحكومة أعلى إنجاز وصلت إليه المرأة الأردنية في هذا المجال منذ تأسيس الدولة الأردنية.

– ارتفع عدد النساء في وظائف الفئة العليا خلال الفترة (2004–2009) إلى أن بلغ في (عام 2009) (14) سيدة، أي ما نسبته (8%) من إجمالي شاغلي الوظائف العليا في الدولة. وقد شملت الوظائف التي احتلتها المرأة في الأردن: وظيفة أمين عام لكل من وزارتي الصحة والمياه والري، ومدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، ومدير عام دائرة الشراء الموحد، وأمين عام للجان والمجالس الوطنية التالية: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى للسكان، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، ومجلس التمريض الأردني، إضافة إلى وظيفة مدير التلفزيون الأردني، ومحافظ في وزارة الداخلية، ومستشار في رئاسة الوزراء وديوان التشريع والرأي، ومدير دائرة الإعلام والاتصال في رئاسة الوزراء.

– بلغت نسبة مشاركة النساء في مؤسسات المجتمع المدني في (عام 2007) على النحو الآتي : (7.5%) في الأحزاب السياسية، و(20%) في النقابات العُمالية، و(23.3%) في النقابات المهنية، و (25%) في المجالس البلدية، و(26.2%) في المؤسسات التطوعية.

– ارتفعت نسبة النساء العام لات في السلك الدبلوماسي من (3.8%) إلى (9.8%) وإلى (16.5%)، للأعوام (2000، 2005، 2007) على التوالي.

– ارتفع عدد المحاميات الأستاذات المسجلات في نقابة المحامين من (1192) محامية في (عام 2004) إلى (1486) محامية في (عام 2007)، وبما يُشكل (19.6%) من إجمالي المحامين في المملكة،كما ارتفعت نسبة النساء العاملات في السلك القضائي من (1.2%) في عام 2000، إلى (2.8%) في عام 2005، وإلى (5.3%) في عام 2007. وقد أسهمت الإرادة السياسية في تعزيز حضور النساء في السلك القضائي، إذ بلغت نسبة الإناث المقبولات في برنامجي المعهد القضائي الأردني (قضاة المستقبل، ودبلوم الدراسات القضائية) للعام الدراسي الحالي (2009/2008) (56%)، حيث تم قبول (61) دارساً ودارسة، بينهم (34) طالبة. وتتوقع وزارة العدل أن تصل نسبة القاضيات خلال الأعوام المقبلة إلى (40%) من مجموع القضاة في المملكة. وتُعد الوزارة حالياً قانوناً جديداً للنيابة العامة يعزز استقلاليتها ويشرك القاضيات في الجهاز، مثلما تدعم الوزارة جميع البرامج القانونية الهادفة إلى تعزيز قدراتهن. كما تبذل الجامعات الأردنية جهوداً واضحة في تخريج أعداد كبيرة من النساء القانونيات. ويبذل ملتقى النساء العالمي (الأردن)، الذي أنشئ في (عام 2003)، جهوداً ملموسة لتعزيز القيادات النسائية في المملكة وتطويرها، وتوفير الفرص التدريبية للنساء لتعزيز مشاركتهن في صنع القرار واحتلال مواقع قيادية. ويُركز برنامج تعزيز القيادات والمهارات الذي ينفذه الملتقى بالتعاون مع وزارة العدل والمعهد القضائي والمجلس القضائي والوكالة الكندية للتنمية، والذي يعقد بمشاركة عشرين قاضية، يركز على تدريب الكوادر القضائية النسائية على مهارات القيادة والحاكمية الرشيدة وإدارة المسار المهني وإدارة الموارد البشرية ومهارات الاتصال والتعامل مع الإعلام وفض النزاعات وإدارة الأزمات والتحديات ، خصوصا في موضوع النوع الاجتماعي.

– باشرت أول قاضية عملها رئيسة لمحكمة بداية غرب عمان بتاريخ (2007/6/1)، وهي أول امرأة أردنية تتولى هذا المنصب، مثلما كانت أول امرأة تتولى منصباً قضائياً في محكمة استئناف عمان (عام 2004). ويشمل عملها الإشراف على جميع قضاة المحكمة والإشراف الإداري على جميع موظفيها، وتطوير إجراءات العمل في المحكمة والإشراف على دائرة كاتب العدل ودائرة التنفيذ في تلك المحكمة . واعتبرت هذه الخطوة منطلقاً هاماً في تحقيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وهي بحد ذاتها دلاله واضحة على توجه الأردن إلى جعل هذا المبدأ حقيقة واقعة بالممارسة والتطبيق، بعد أن وصل النظام التشريعي في الأردن إلى إزالة الكثير من العوائق التي كانت تحول دون تولي المرأة للعديد من المناصب التي كانت مقتصرة على الذكور، وهذا بلا شك تطور هام ينهض بالأردن بما يحقق الانسجام مع المعايير الدولية، ويعكس ما تم التوصل إليه من تقدم وتطور في مختلف المجالات.

– نفذت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في (عام 2008) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية الدنمركية، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، مشروع دعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي، بهدف تحسين مستوى مشاركة المرأة على مستوى المجالس المحلية، ونشر الوعي حول تاريخ البلديات والحكم المحلي في الأردن، والتعريف بخطط البلديات وبرامجها. وقد نُفذ بدعم من برنامج UNDP لتطوير البلديات.

– أطلقت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في (كانون الثاني 2008) مشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، ويهدف المشروع الذي تنفذه اللجنة بالتعاون مع وزارة الخارجية الدنمركية، ويطبق بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة

العمل الأردنية ومجموعة نقل ؛ إلى مراعاة عمليات التخطيط على المستوى الوطني لدمج النوع الاجتماعي، واستجابتها لاحتياجات المرأة بحلول (عام 2010)، وزيادة حساسية المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية العامة للنوع الاجتماعي وتهيئة وتعزيز البيئة الداعمة التي تمكن المرأة من الدخول في القطاع الخاص وتحقيق التقدم الوظيفي فيه، بالإضافة إلى تطوير قدرات اللجنة لتنفيذ برامج مشابهة. وقد نفذت اللجنة ضمن أنشطة المشروع المختلفة: ورشة عمل متخصصة لتبادل التجارب والخبرات بين وزارتي العمل الأردنية والدنمركية، ونفذت زيارة دراسية إلى الدنمرك للاطلاع على التجربة الدنمركية في مجال دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة، وورشة تدريبية حول مفهوم النوع الاجتماعي للفريق المحوري في وزارة العمل، و باشرت ببناء قاعدة بيانات إلكترونية تشتمل على السير الذاتية الخاصة بنساء رائدات في قطاعات مختلفة، كما تم تنظيم ورشة عمل متخصصة لعرض تجربة إحدى الشركات الدنمركية في مجال دمج النوع الاجتماعي وتجربة مجموعة نقل في تنفيذها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، إضافة إلى إجراء دراسة تحليلية حول واقع دمج النوع الاجتماعي في وزارة العمل، وإطلاق حملة إعلامية استهدفت مختلف أقطاب المجتمع الأردني وبخاصة الجامعات لتشجيع الطالبات على العمل في القطاع الخاص، كما نفذت ندوة بعنوان عمل المرأة والتغيير في الأسرة بالتعاون مع السفارة اليابانية، بهدف تبادل الخبرات والتجارب حول أثر عمل المرأة ودورها بالنهوض بالأسرة والمجتمع، وما تعانيه من صعوبات.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- المشاركة النسائية في الحياة العامة و مواقع القوة واتخاذ القرار لم تتحقق بالمستوى المنشود، ولا تزال المساواة بين الرجال والنساء في هذا المجال بعيدة التحقق على المدى القريب، فالنساء مازلن يمثلن نسبة قليلة من مجموع المشّرعين المنتخبين والمديرين المعيّنين في مختلف هيئات ومؤسسات المجتمع.
- استمرار بعض الاتجاهات وأساليب التنشئة الاجتماعية، التي تركز على أحادية دور المرأة الأسري ، ولا تعترف بتعدد أدوارها الأسرية والمجتمعية، مما ينعكس على المرأة فيؤدي إلى انفكاكها من العمل، ويحول دون الاستمرارية والتقدم في أنشطة الحياة العامة وصولاً إلى مواقع صنع القرار ، كما تحول إمكانيات المرأة المادية دون خوضها في معترك الحياة العامة.

محور الحقوق الإنسانية للمرأة

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في (عام 2006) بإعداد التقرير الثالث والرابع لمتابعة تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، متضمناً بيان الإنجازات التي حققتها الأردن في مجال الارتقاء بوضع المرأة، وعرض التحديات التي تواجهها الحكومة والمؤسسات في تحقيق الأهداف والالتزامات لتحقيق العدالة الاجتماعية، والإجابة على استفسارات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال مناقشاتها للتقريرين الأول والثاني. كما تمت طباعة التقرير وتقديمه لوزارة الخارجية ، وتمت مناقشته في (عام 2007) مع لجنة (CEDAW) لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

- ويُعد نشر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في الجريدة الرسمية في (2007/8/2)، وصدور قرار مجلس الوزراء رقم (3951) بتاريخ (2009/1/27)، والمتعلق بسحب التحفظ على المادة (4/15)

من الاتفاقية، من أهم الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق المرأة، وبخاصة بعد أن صدرت الإرادة الملكية السامية في (أيار 2009) بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على البند الخاص بالتنقل والسكن للمرأة بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وبذلك أصبح قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة (4/15) من اتفاقية "سيداو " ساري المفعول بعد صدوره رسمياً في الجريدة الرسمية. وجاء في نص القرار "سحب التحفظ على المادة (4/15) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو "، والمتعلق بمنح الدول الأطراف للرجل والمرأة نفس الحقوق المتصلة بحركة الأشخاص وحرية اختيار مكان سكناهم وإقامتهم". وأبقت الحكومة تحفظها على المادة (16) من الاتفاقية دون إلغاء. وبموجب آراء قانونية وشرعية، فإن نشر القرار في الجريدة الرسمية يجعل القرار نافذاً وله قوة القانون المحلي في التطبيق القضائي. ويُعد إلغاء التحفظ على هذه المادة إنجازاً عظيماً آخر يسجل في مسيرة المرأة الأردنية، ويفتح المجال للأمل بإنجاز المزيد من النجاحات لتمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، ويرفع مكانة الأردن من وجهة نظر المنظمات الدولية المعنية بمساعدة النساء للحصول على حقوقهن.

– وشهد (عام 2008) أيضاً تطوراً ملموساً في جانب التشريعات، لصدور قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لسنة 2008، ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ (2008/3/16)، والذي يُعد الأول من نوعه في المنطقة العربية. ولكن الأمر يتطلب الآن، وبعد أن مضى على صدور القانون أكثر من عام، ينبغي الإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري، إذ أن هنالك حاجة عاجلة لإقرار هذه الأنظمة والتعليمات وتطبيقها، بما يتيح توازن العلاقات داخل الأسرة، ووضع حد لتعسف استخدام السلطة داخلها، بتفعيل إجراءات واضحة لتجريم أي فعل ينطوي على عنف ضد أحد أفراد الأسرة.

– ساهمت المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعداد مشروع قانون صندوق تسليف النفقة، الذي يهدف إلى تخفيف المعاناة عن مستحقي النفقة من الزوجات والمطلقات والأرامل والوالدين، ويضمن تطبيق حكم النفقة الذي يتعذر تنفيذه بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال قابل لتنفيذ الحكم بالنفقة. كما ساهمت المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية أيضاً في إعداد مشروع نظام المكاتب الأسرية، الذي يهدف إلى تأمين بيئة مناسبة للأسرة لحل النزاعات القائمة بين أفراد الأسرة دون التسبب بتشتيتها وضياعها. كما أعدت هذه المؤسسات دراسة حول واقع العنف ضد المرأة وتقييم التجربة الأردنية في هذا المجال، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة حجم مشكلة العنف الموجه للمرأة بأنواعه وأشكاله والعوامل المرتبطة به ومصادره المختلفة، وبينت الدراسة أبرز التحديات التي تواجه جهود الحد من العنف ضد المرأة، مثل: تناثر عمل المؤسسات ذات العلاقة، بسبب عدم وجود اتفاق بين هذه المؤسسات على مفهوم واحد للعنف، وعدم وجود نظام رصد وطني لحالات العنف.

– أعدت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مشروعاً مقترحاً لقانون الضمان الاجتماعي، وقد تناول المشروع تأمين الأمومة في المادتين (42/أ) و(43).

– أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة وقدمتها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر، وتسعى هذه المبادرة إلى تمتين وتطوير علاقة التنسيق والتعاون والحوار مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول

مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ومشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس، أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً، وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمس ة التي تناولتها الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- ينبغي العمل على تعديل حزمة التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة خصوصا؛ قانون العقوبات، والعمل ، والضمان الاجتماعي، والأحوال الشخصية، وإصدار قانون تسليف النفقة الذي يخفف الأعباء على مستحقي النفقة، وتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية والشرعية ، إضافة إلى إصدار نظام التفتيش والرقابة البيئية ونظام صندوق حماية البيئة. وإخراج صندوق التأمين ضد البطالة إلى حيز الوجود، وهو الصندوق المعني بتأمين العاملين والمشتركين في الضمان الاجتماعي ضد التعطّل، مع إقرار قانون الضمان الاجتماعي الجديد.
- هناك حاجة ماسة للإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري؛ الذي مضى على صدوره ما يزيد على عام ولم يُفعل.
- ضرورة استكمال إعداد قانون حقوق الطفل والأحداث، الذي ينبغي أن يكون من القوة لحماية حق الطفل ويحقق المصلحة الفضلى له بالكامل، مع التأكيد على أن حماية الأطفال هي جهد ومسؤولية مجتمعية تشترك فيها جميع القطاعات، وبما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

محور المرأة والإعلام

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- على الجانب العملي، شهد القطاع الإعلامي الأردني عدداً من التطورات الإيجابية التي تستحق الذكر، ومنها: تزايد عدد الصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية وخاصة الصحافة الإلكترونية في الأردن، إلى أن وصلت في (عام 2007) إلى (7) صحف يومية و(37) أسبوعية و(15) صحيفة إلكترونية عدا المدونات، و (1400) مطبوعة لمختلف القطاعات، و (23) محطة إذاعة و(18) محطة تلفزيونية فضائية، ومحطة تلفزيون أرضي ومحطة كابل تلفزيوني. كما تم تعيين سيدة مديراً للتلفزيون الأردني، علماً بأن مدير الإذاعة الأردنية (سابقاً) كانت سيدة.

- وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة في (2009/3/8)، تخلى نقيب الصحفيين في هذا اليوم عن منصبة لزميلته عضو مجلس النقابة، كما قامت الصحف الرسمية اليومية وبعض الصحف الأسبوعية والإلكترونية، بوضع سيدات من هيئات العاملين معها رؤساء تحرير لصحفهن في هذا اليوم، تأكيداً منها على حق المرأة في الترقي، وتكريماً لها على جهودها وإنجازاتها.

- ظهر الاهتمام المتزايد من قبل المؤسسات الإعلامية والأكاديمية بالمهنية والتدريب الخاص بالقطاع الإعلامي، وقد ساعد على ذلك الدراسة الخاصة بالاحتياجات التدريبية للقطاع الإعلامي في الأردن، التي قام بها المجلس الأعلى للإعلام والتي بينت الحاجة إلى التدريب المستمر بجميع مستوياته، وضرورة التنسيق بين الجامعات

والمعاهد ومراكز التدريب لتحديث المناهج وتطوير المهنة وهو ما ينسجم مع التوجيهات الملكية بهذا الخصوص. كما تم توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات العربية والدولية في مجالات التدريب والتأهيل الإعلامي.

– تم استكمال استديوهات التدريب الإعلامي في مركز الإعلاميات العربيات، لتأسيس "مركز تدريب إذاعي"متطور وبتقنية إعلامية عالية، وذلك انطلاقاً من حرص ا لمركز على رفد المؤسسات الإعلامية المحلية والعربية بإعلاميات أردنيات وعربيات متميزات، وبهدف زيادة عدد المحطات الإذاعية والمؤسسات الرديفة، ورفد السوق بكوادر شبابية متخصصة في المجال الإعلامي، إضافة إلى تعزيز قدراتها وصقل مواهبها لمواكبة الثورة الإعلامية. ويشمل برنامج المركز على مواضيع تدريبية، منها : التعريف بآلية التحرير الصحفي، وإعداد النشرات الإخبارية والبرامج الإذاعية بمختلف أنواعها، وإجراء المقابلات والحوارات، بالإضافة إلى التدريب على استخدام أحدث الوسائل التقنية في مجال الإذاعات.

– وعلى الرغم من الإيجابيات العديدة نحو المرأة في وسائل الإعلام، فإن استمرار بعض الاتجاهات الإعلامية السلبية التي تتمثل أحياناً في عدم إشراكها كخبيرة في كثير من المواد الإعلامية التي تتناول الشؤون السياسية والاقتصادية والحقوقية.. وغيرها، والاستمرار بتقديم الصور النمطية لها في بعض الأعمال الدرامية، يحول دون توظيف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري التوظيف الأمثل لخدمة قضايا المرأة. ويعزز ذلك قلة أعداد النساء في مواقع رسم السياسات وصنع القرار الإعلامي، على الرغم من تزايد أعدادهن كعاملات في مجال الإعلام . إضافة إلى التوجهات الجديدة لدى وسائل الإعلام، والتي أبرزها اتجاهها نحو الخصخصة وما تتطلبه من سياسات تنسجم مع اقتصاديات السوق، وما نتج عنها من صعوبة ضبط التوجهات الإعلامية بشكل عام، بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة وتبني قضاياها بشكل خاص.

– صدور قانون رقم (27) لسنة 2007: قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر، وتتمثل الانعكاسات الإيجابية لهذا القانون على البيئة الصحفية وعلى الصحفيين والصحفيات بما يلي : 1– لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير. 2– اختصاص محكمة البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات، خلافاً لأحكام هذا القانون وأي قانون آخر ذي علاقة ونعطى قضايا المطبوعات صفة الاستعجال . 3– رفع الرقابة المسبقة عن المطبوعات. 4– إلغاء المتطلبات المالية للحصول على رخصة مطبوعة صحفية . 5– الالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين. 6– حظر فرض أي قيود تعيق حرية الصحافة في ضمان تدفق المعلومات إلى المواطن، أو فرض إجراءات تؤدي إلى تعطيل حقه في الحصول عليها. 7– للصحفي تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وأخبار وفقا لأحكام هذا القانون، وتقوم الجهة المختصة بتزويد الصحفي بهذه المعلومات أو الأخبار بالسرعة اللازمة وفقاً لطبيعة الخبر أو المعلومة المطلوبة إذا كانت لها صفة إخبارية عاجلة وخلال مدة لا تزيد على أسبوعين إذا لم تكن تتمتع بهذه الصفة . 8– للصحفي وفي حدود تأديته لعمله، الحق في حضور الاجتماعات العامة وجلسات مجلس الأعيان ومجلس ال نواب وغيرها مما نص عليها القانون بشكل صريح . 9– يحظر التدخل بأي عمل يمارسه الصحفي في إطار مهنته أو التأثير عليه أو إكراهه على إفشاء مصادر معلوماته، بما في ذلك حرمانه من أداء عمله أو الكتابة أو النشر بغير سبب مشروع أو مبرر، وذلك مع عدم الإخلال بما هو متعارف عليه من سلطة رئيس التحرير في اتخاذ القرار بالنشر أو عدمه.

– صدور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007، الذي يُعد إنجازاً تشريعياً هاماً، حيث أن الأردن هو الدولة العربية الأولى التي أصدرت مثل هذا القانون، الذي يتضمن مواد مهمة مثل: التأكيد على حق كل مواطن بالحصول على المعلومات التي يطلبها إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع، وإلزام المسؤول بتسهيل عملية الحصول على المعلومات وضمان كشفها دون إبطاء وبالكيفية المنصوص عليها، وإلزام جميع الدوائر بفهرسة وتنظيم المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها، ومنح مقدم الطلب الذي رُفض طلبه للحصول على المعلومات، حق رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا.

– تم تشكيل فريق العمل الإعلامي المتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، من مجموعة من الإعلاميات والصحفيات من داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية الرسمية. وذلك لغايات العمل مع الوحدة الإعلامية بإشراف المنسقة الإعلامية في اللجنة الوطنية . وتهدف الوحدة إلى التواصل مع المجتمع المحلي وتحقيق بنود محور الإعلام والاتصال ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، من خلال التواصل مع المؤسسات الصحفية والإعلامية، كما تقوم الوحدة الإعلامية على التواصل اليومي وعقد اجتماعات أسبوعية وشهرية مع فريق العمل الإعلامي لوضعه بصورة الإنجازات والخطط والتحديات الخاصة باللجنة في إطار خدمة قضايا المجتمع وخاصة قضايا المرأة، وإصدار نشرة صحفية في نهاية كل شهر تضم جميع أخبار اللجنة المنشورة في وسائل الإعلام وحفظها في أرشيف اللجنة الصحفي، والترتيب للمؤتمرات الصحفية لإطلاق البرامج التي تنفذها وتقوم عليها اللجنة، ومتابعة وتقييم الرأي العام وردود الفعل حول ما تتبناه اللجنة الوطنية من مبادرات وبرامج، وإصدار مطوية خاصة بأبرز الأنشطة و الفعاليات والبرامج التي تنفذها اللجنة الوطنية وتغطية نشاطاتها، وتوفير المواد الصحفية الخاصة بالصحفيين والصحفيات حول المناسبات الخاصة باللجنة . وضمن هذا الإطار، فقد تم تنظيم ورش عمل بالتعاون مع مركز حماية وحرية الصحفيين لتدريب كادر الأمانة العامة للجنة الوطنية على صياغة الأخبار الصحفية والتقارير وإعداد ورقة موقف في المجال الصحفي.

– تضمنت الخطة التنفيذية لمشاريع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للعامين (2008–2009)، مشروعاً لتدريب الإعلاميين والإعلاميات المعنيين بقضايا المرأة ، يهدف إلى: تمكين العاملين والعاملات في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والقيادات الإعلامية الموجّهة للرأي العام، من فهم منظور النوع الاجتماعي (الجندر) وأبعاده، ودعم قدراتهم للعمل وفق هذا المنظور عند رسم السياسات وإعداد المواد الإعلامية ، وبناء قدرات الإعلاميين والإعلاميات لإنتاج رسائل إعلامية تبرز دور المرأة بوصفها شريكة في بناء المجتمع وتقدمه، والإسهام في إحداث تغيير في الصورة النمطية للمرأة التي لا تزال تبثها بعض وسائل الإعلام والاتصال، وتقديم صورة أكثر توازناً للمرأة، تبرز أدوارها المتعددة والمتجددة في الأسرة والمجتمع.

– قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتفعيل مشروع (ورقتي) للتوعية بحقوق المرأة والطفل إلكترونياً. فقد بات بإمكان النساء في القرى والأرياف والمدن البعيدة عن العاصمة، التعرّف على حقوقهن وواجباتهن وفق اً للتشريعات الوطنية، بنقرة على فارة الكمبيوتر للدخول إلى الشبكة العنكبوتية، أو بالحصول على نشرات بطياتها الإجابة القانونية الشافية. فبمجرد الضغط على أي أيقونة خاصة في مشروع ورقتي تستطيع الباحثات عن إجابة ، سواء أكن في نزاع مع القانون أو اللواتي يتمتعن بحب الاستطلاع أو يعملن في مجال الدراسات، الحصول على مرادهن دون تكبد عناء البحث عن استشارات يتعذر الوصول إليها في المناطق البعيدة والنائية. إذ يهدف مشروع ورقتي الذي تنفذه اللجنة الوطنية مع برنامج اقتدار ، إلى نشر الوعي بحقوق المرأة والطفل في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية عبر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه الغاية،كما يقدم المشروع الإجابة

عن الأسئلة الأكثر شيوعاً حول قضايا المرأة والطفل. وخاصة أن إقبال المرأة على استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد زاد طبقا لدائرة الإحصاءات العامة، فقد أشارت نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنازل إلى أن (41 %) من مستخدمي الانترنت حالياً هن من الإناث وبزيادة ثلاث نقاط مئوية عن (عام 2007)، كما بينت النتائج أن نسبة مرتفعة جداً فاقت الثلثين من العاملات في المهن المتخصصة يستخدمن الإنترنت.

وحسب الدراسة التي أجرتها اللجنة الوطنية سابقاً، فإن القوانين التي تستحوذ على اهتمام نسبة عالية من النساء هي قوانين: (الأحوال الشخصية والعمل والضمان الاجتماعي والعقوبات والمالكين والمستأجرين). علماً بأن موقع "نساء الأردن" (الموقع الإلكتروني للجنة) يضم نصوص القوانين المتعلقة بهذه المجالات.

ولتعميم الفائدة على شريحة واسعة من النساء، تعتزم اللجنة ولغايات نشر الخدمة على نطاق واسع، إنتاج أقراص مدمجة تحوي كافة المعلومات القانونية التي تم وضعها على الموقع الالكتروني، وتدريب المراكز والجمعيات المعنية بقضايا المرأة والطفل على استخدام الموقع الالكتروني والأقراص، واختيار مراك ز متخصصة في المحافظات وتجهيزها بالمعدات المطلوبة للاستفادة من الموقع والأقراص.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- استمرار بعض الاتجاهات الإعلامية السلبية التي تتمثل أحياناً في تجاهل إنجازات المرأة وعدم إشراكها كخبيرة في كثير من المواد الإعلامية التي تتناول الشؤ ون السياسية والاقتصادية والحقوقية والطبية والتربوية..وغيرها.
- الاستمرار بتقديم الصورة النمطية للمرأة، القائمة على تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، وتقديمها بصورة غير إيجابية في بعض المواد الإعلانية والترفيهية، مما يحول دون توظيف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بشكل أفضل لخدمة قضايا المرأة، ويعزز ذلك قلة أعداد النساء في مواقع رسم السياسات وصناعة القرارات الإعلامية، على الرغم من تزايد أعدادهن كعاملات في مجال الإعلام.
- بعض التوجهات الجديدة لدى وسائل الإعلام، والتي أبرزها اتجاهها نحو الخصخصة وما تتطلبه من سياسات تنسجم مع اقتصاديات السوق، وما نتج عنها من صعوبة ضبط التوجهات الإعلامية بشكل عام، والتوجهات المتعلقة بالمرأة وتبني قضاياها بشكل خاص.

محور المرأة والبيئة

1-سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

- صدرت الإرادة الملكية السامية باستحداث وزارة البيئة في (عام 2003) بموجب قانون حماية البيئة المؤقت رقم (1) لسنة 2003، وتم إصدار قانون حماية البيئة الدائم رقم (52) لسنة 2006. وقد تولت امرأة منصب وزير البيئة خلال الفترة (تشرين الأول 2003 - تشرين الثاني 2004)، كما تم تعيين مديرتين في الوزارة للسياسات والتطوير وللاتصال في نهاية (عام 2005)، إضافة إلى تعيين (3) رئيسات أقسام. ولكن بسب وجود فرص عمل جاذبة ومجزية في مجال البيئة خارج القطاع الحكومي، فقد تركت إحدى المديرات ورئيستا قسمين العمل في الوزارة. وتم مأسسة وزارة البيئة من خلال مشروع دعم القدرات المؤسسية بتطوير هيكل تنظيمي عصري متطور لتلبية الاحتياجات والتطلعات المستقبلية، وإنشاء موقع إلكتروني للوزارة يتم تطويره وتحديثه بشكل مستمر.

– تم إصدار مجموعة من الأنظمة البيئية بموجب قانون حماية البيئة رقم (52) لسنة 2006، من أبرزها الأنظمة المتعلقة بإدارة المواد الضارة والخطرة وتداولها، وإدارة النفايات الصلبة، والمحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية، وحماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة، وحماية التربة والهواء، ونظام تقييم الأثر البيئي.
– وفيما يتعلق بالسياسات البيئية، فقد تم إقرار الخطة التنفيذية لاستراتيجية وزارة البيئة للأعوام (2007–2010)، حيث تم من خلالها تطوير رسالة ورؤية وقيم الوزارة، إضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، مستندة بذلك إلى الأجندة الوطنية. إضافة إلى تنفيذ مشروع تعزيز اللامركزية لمديريات البيئة في المحافظات بهدف رفع القدرات المؤسسية لها، وتعزيز التشاركية مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالبيئة لتنفيذ العديد من البرامج والنشاطات البيئية، مثل (الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية، والجمعية العلمية الملكية، وجمعية البيئة الأردنية، والجامعات الأردنية).

– وقد وتضمنت الخطة التنفيذية لاستراتيجية وزارة البيئة (2007–2010)، وضمن المشاريع الهادفة إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مشروعاً خاصاً بدمج قطاعات المرأة والشباب والأسرة والطفولة في السياسات والبرامج البيئية، من خلال مجموعة من النشاطات، أبرزها : تضمين بُعد دمج قطاع المرأة والشباب في نشاطات ومشاريع وزارة البيئة المستقبلية، وإعداد تقارير المتابعة والتقييم الخاصة بمحور البيئة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للطفولة والشباب والمرأة والأسرة الأردنية.

– ولغايات تعزيز الرقابة والرصد والتفتيش على المنشآت التنموية، فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج، من أبرزها: المشروع الوطني لمراقبة نوعية الهواء، والمشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه، ومشروع دراسة متبقيات المبيدات في المياه والتربة وحليب الأمهات، ومشروع مراقبة نوعية الهواء والبيئة في منطقة مصانع الإسمنت بالفحيص، والتفتيش الدوري على المنشات الصناعية والزراعية، إضافة إلى وضع حوافز للمنشآت الملتزمة بالإدارة البيئية السليمة، ومعالجة المياه العادمة الناتجة عن المدن الصناعية المختلفة.

– أما في مجال التوعية والإعلام البيئي وبناء القدرات الوطنية، فقد تم تنظيم العديد من الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال، فقد تم في (عام 2008): التعاون مع الإدارة الملكية لحماية البيئة في عقد (147) ورشة عمل وحلقة تشاوريه، و(141) ندوة ومحاضرة للتوعية البيئية، وتنفيذ عدة حملات توعية، وإصدار العديد من المطبوعات والنشرات العلمية والبوسترات والأفلام والحلقات التلفزيونية، إضافة إلى الاحتفال سنوياً بالمناسبات البيئية، وتنفيذ العديد من المسابقات البيئية الهادفة إلى تعزيز الوعي الثقافي لدى كافة شرائح المجتمع، كما تم عقد حوالي (20) دورة تدريبية وورشة عمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم للعاملين في قطاع التعليم المهني، وعقد (10) ندوات علمية للعاملين في القوات المسلحة الأردنية خلال عامي (2007 و 2008).

– ومن أهم الإجراءات التي قامت بها وزارة البيئة في مجال حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي : إصدار الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي، والتقرير الوطني لشبكة المحميات الطبيعية الذي تضمن استحداث (9) محميات طبيعية في المملكة، والبدء بتطوير قاعدة بيانات وطنية حول التنوع الحيوي ، ووضع أسس وتعليمات تنظيم الاستثمار في المناطق ذات التميز البيئي، وإصدار تعليمات السلامة الأحيائية بشأن المواد المعدلة

وراثياً، والحصول على تمويل لبناء القدرات الوطنية في مجالي السلامة الأحيائية والتراث الطبيعي العالمي ، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر واعتمادها، وإعداد استراتيجية تمويل متكاملة لتنفيذها، وإصدار دليل حول السلامة الأحيائية، وكتيب حول التراث الطبيعي العالمي.
– تبنت وزارة البيئة مجموعة من المشاريع البيئية، من أبرزها المشاريع المتعلقة بـالتعويضات البيئية وإعادة تأهيل المراعي في مناطق البادية الأردنية، و تطوير القطاعات الصناعية المختلفة (مشروع الأوزون)، وآلية الترميم النظيفة، والإدارة المتكاملة للمساقط المائية في جرش، والقدرات التمكينية لإعداد تقرير المرحلة الثانية للاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، وإعادة تأهيل سيل الزرقاء، وإدارة النفايات الطبية والصناعية ، والإدارة المتكاملة لمخلفات معاصر الزيتون في (الأردن، وسوريا، ولبنان)، وتتبع النفايات الصناعية السائلة وشبه الصلبة، ومشروع تطوير النظام الأردني المتكامل لإدارة المواد الخطرة والسيطرة عليها.

– قامت جمعية أصدقاء البيئة بتأسيس الشبكة الأردنية للصناعات الصديقة للبيئة وهي الأولى من نوعها في الأردن والشرق الأوسط، وتتضمن رسالة الشبكة مساعدة الصناعات الوطنية وتشجيعها على تطبيق أنظمة الإدارة البيئية للحد من المشاكل البيئية وأخطار التلوث الناتجة عنها، وتحقيق التنمية المستدامة.

2–العقبات..الفجوات..التحديات

- ازدياد التحديـــات التي تواجـــه الحفاظ على بيئـــة صحيـــة سليمـــة، وضرورة حمايتها وحماية الأفراد؛ وخصوصاً النساء من المخاطر المحدقة بها.
- أهمية قياس ومعرفة آثار انخراط المرأة الواسع في استعمال المواد الكيماوية الضارة بالصحة والبيئة كالمنظفات والأسمدة والمبيدات الحشرية.. وغيرها من المواد المستعملة في المنزل والمزرعة والمصنع.
- أهمية قياس ومعرفة مستويات تلوث البيئة وأشكالها ومواقعها وطبيعتها، وأثر ذلك على المرأة الحامل والجنين، وصولاً لوضع سياسات وإجراءات، تهدف للحفاظ على البيئة بشكل عام، وتأكيد مساهمة المرأة في تحقيق هذا الهدف.

محور الطفلة الأنثى

1–سياسات وإحصاءات ومشروعات ناجحة

– تم وضع الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004–2013)، بالتعاون ما بين المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسيف، وبمشاركة الجهات المعنية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين. وقد شملت الأهداف العامة للخطة: توفير إطار ومنهج يشمل توجهات استراتيجية تُسهل عملية الانتقال من النظرية إلى التطبيق في مجالات ومحاور تعلق بالطفولة، وتفعيل التعاون والشراكة الحقيقية بين القطاعات الرسمية والأهلية من أجل تخطيط متكامل يعتمد منهجية التشارك الحقيقي في تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتقليل الفجوة الاجتماعية المعتمدة على الجنس والفوارق الجغرافية، بزيادة فرص الوصول إلى الخدمات ذات النوعية، التي تضمن حياة آمنة لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي، واعتماد محاور الخطة أساساً للبحث والمتابعة والتقييم، من خلال وضع المؤشرات والمعايير التي تنبثق عن محاورها ومتابعتها، وتسهيل التمويل المحلي والدولي وتوفيره من أجل تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن الخطة. وقد شملت الخطة عدة محاور، هي: تأمين الصحة والحياة

العامة؛ بما فيها صحة الأم الحامل، والنماء وتنمية القدرات، والحماية للأطفال في الظروف الصعبة، إضافة إلى الإعلام والمتابعة والتقييم للخطة. وقد تضمن محور الحماية للأطفال في الظروف الخاصة، جوانب عدة، أبرزها: الأطفال المحرومون من الرعاية الأسرية، والأطفال المخالفون للقانون، والأطفال والمخدرات والمؤثرات العقلية، وعمل الأطفال، والإساءة للطفل، والأطفال في النزاعات المسلحة.

– فيما يتعلق ببونامج الرعاية الاجتماعية الإيوائية الذي تطبقه وزارة التنمية الاجتماعية، فقد تم تقديم الخدمات الإيوائية للأطفال الأيتام ومجهولي النسب وأبناء الأسر المفككة، وتنفيذ مشروع بيت الأمل في سجن الجويدة، والبدء بتنفيذ بيت اليافعات للفتيات فوق سن (18) من المنتفعات من المؤسسات الإيوائية، من خلال مكرمة ملكية سامية بحوالي (100) ألف دينار. فقد تم استئجار شقتين لهن بهدف توفير فرصة ملائمة وآمنة ليعشن حياة طبيعية، وسيشرف عليهن فريق مختص أوكل له إعداد برنامج تدريبي خاص لهن يمكنهن من المهارات الحياتية اليومية، وسيتم افتتاحهما في الأيام المقبلة. علماً بأن وزارة التنمية الاجتماعية تشرف على (31) مؤسسة إيوائية منها (4) مؤسسات حكومية و(27) أهلية تطوعية، يستفيد من خدماتها (900 – 1200) طفل وطفلة.

– بلغت نسبة تسرب الطلبة من التعليم الأساسي (0.45%) ومن التعليم الثانوي (0.57%)، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة عموماً، إلا أن هؤلاء الطلبة المتسربين يشكلون إحدى الفئات المستهدفة لأغراض الإعداد والتدريب المهني في المراحل الأولى من مستويات العمل الأساسية، وهي المستويات التي غالباً ما يتم إشغالها من العمالة الوافدة. ومن أبرز البرامج في هذا الإطار؛ برنامج التعليم غير النظامي (الثقافة للمتسربين)، الذي يُنفذ من خلال الشراكة الفاعلة بين مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ووزارة التربية والتع ليم ومؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل ، والذي يهدف إلى إكساب الأطفال (المتسربين) المعرضين للخطر ضمن الفئة العمرية (13–18) سنة مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، عن طريق برنامج تعليمي تعويضي يتناسب واحتياجاتهم ويمكّنهم إلى المستوى الذي يؤهلهم للالتحاق بمراكز التدريب المهني، فهو يقدم في ثلاث حلقات مدة كل حلقة ثمانية أشهر. وقد افتتح البرنامج رسمياً لاستقبال الأطفال في (نيسان 2005)، وحقق خلال مسيرته العديد من الإنجازات، أبرزها: تجهيز (40) مركزاً تعليماً موزعة في أقاليم المملكة الثلاثة، بالتركيز على المناطق التي فيها أعلى نسب التسرب، وقد بلغ عدد الملتحقين بهذه المراكز في العام الدراسي (2009/2008) (3500) ملتحق، وبلغ عدد مراكز الإناث من إجمالي عدد المراكز (6) مراكز التحقت بها (760) فتاة، كما بلغ عدد الأطفال العراقيين من إجمالي الملتحقين بالمراكز جميعها (1400) ملتحق وملتحقة.

– تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (2006)، بهدف الحد من عمل الأطفال بشكل عام، والحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال بشكل خاص، وذلك ضمن توجه وزارة العمل لحل مشكلة عمل الأطفال . وقد ساهم في إعدادها فريق عمل وطني يُمثل (35) مؤسسة عامة وخاصة ساهموا في إعداد الأهداف والسياسات العامة للاستراتيجية، كما ساهم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في منظمة العمل الدولية في تقديم الدعم المالي والفني لبناء الاستراتيجية. وقد تضمنت الاستراتيجية: فهم المشكلة: الأسباب والنتائج، ووضع الأطفال العاملين في الأردن، والسياسات : الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتعليمية والتدريبية والإعلامية والثقافية والصحية والبحثية، وبرامج التدخل وآلية التنفيذ والمهام المقترحة. كما اشتملت الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال على جزء بعنوان "برامج التكامل بين الجنسين"، والتي تهدف إلى: القضاء على عدم المساواة في ظروف العمل أو فرص العمل بين الأطفال العاملين الذكور والأطفال العاملات الإناث، إضافة إلى

تفهم الحاجات الخاصة بالمرأة، سواء أكانت طفلة عاملة أو أم لطفلة عاملة. وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي يتطلبها تحقيق الأهداف السابقة، وهي : إدخال قضايا المرأة في السياسات والبرامج المقترحة جميعها، بحيث تأخذ السياسات بالاعتبار الفروقات بين الذكور والإناث في اتجاهات وأسباب العمل وكذلك نتائج عمل الأطفال على الإناث، مما يُسهم في فهم جذور الأسباب لعمل الإناث، ومعالجة ذلك من خلال برامج خاصة تتعامل مع هذه الفروق لتحقيق نتائج أفضل . إضافة إلى تعزيز ودعم الحاجات الخاصة للإناث العاملات وأمهاتهن، وتحسين طرق الوصول إلى أسواق العمل، وتوفير وظائف أفضل من خلال عدم التمييز في المهنة والظروف الصحية وشروط السلامة المهنية، والعمل على شمول بيانات الفقر معلومات عن المرأة ومدى انخراطها في النشاطات المولدة للدخل.

2-العقبات..الفجوات..التحديات

- النساء والأطفال ما زالوا يعاملون (في الغالب)كشركاء غير متكافئين في عمليات التنمية على جميع المستويات، بسبب التحيز القائم على السن والنوع الاجتماعي الذي يُغرس في الأفراد منذ الطفولة المبكرة، وتتسم به الأنظمة الإجرائية في معظم المؤسسات.
- إن المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات جيدة كل في مجال عمله واختصاصه وموقعه الجغرافي، إلا أن نطاق انتشار معظم هذه المنظمات محدود، ولا يكاد يكفي لتغطية وتلبية الحاجات الحقيقية للمرأة والطفلة الأنثى، كما أن العديد من البرامج التي تتبناها تركز على تقديم الخدمات وليس التمكين.
- جميع الأطفال المتسربين سبق لهم الالتحاق بالمدرسة، ولكن عدم إكمال معظمهم للدراسة يعود إلى عدة أسباب، أبرزها وأهمها الأسباب التربوية، ومنها: تكرار الرسوب والإكمال، ضرب المعلمين، تكرار الغياب أو التأخير، وعدم فهم المواد الدراسية، ومن ثم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.
- غالبية الأطفال المتسربين عملوا أو يعملون لفترات قصيرة ومتقطعة في مهنٍ متنوعة، ولكنها أعمال موسمية متغيرة وغير دائمة، فهم ليسوا حرفيين أو مهنيين مؤهلين وإنما مساعدين، وهم يعملون لمساعدة أنفسهم ولمساعدة أسرهم، لأن الأسر التي فيها أكثر من فرد عامل يكون دخلها أفضل.

الدروس المستفادة أو المتعلمة

تتسم الدروس المتعلمة بأنها مشتركة بين مختلف المحاور، ونستعرض أبرزها على النحو الآتي:

1. أهمية دور الإرادة السياسية العليا الدافعة باتجاه تقدم المرأة في كافة الميادين والداعمة لها.
2. ضرورة الإعداد المنهجي المنظم لتجذير ومأسسة منظور النوع الاجتماعي، على مستوى السياسات والاستراتيجيات والموازنات والخطط والبرامج.
3. ضرورة استهداف العدالة النوعية وتكافؤ الفرص، أي المساواة في الحقوق والواجبات والموارد وفرص المشاركة معاً في إحداث التنمية المستدامة، انطلاقاً من أن حقوق المرأة في المجالات كافة هي جوهر حقوق الإنسان.
4. أهمية تجذير البنية التشريعية والمؤسساتية والمجتمعية والإعلامية المناهضة للتمييز ضد المرأة وا لداعمة لقضاياها.

5. أهمية الالتزام بالنهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا المرأة، سواء في تحديد احتياجات المرأة وأولوياتها، أو في التخطيط للبرامج والأنشطة المناسبة لتلبيتها، أو في تنفيذها وتقييمها وتطويرها.
6. حملات التوعية مؤثرة وهنالك حاجة مستمرة إليها، مع أهمية التركيز على نشر وترسيخ الثقافة المجتمعية الداعمة للمرأة ولمشاركتها في الحياة العامة.
7. جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني ثبت نجاحها في التأثير على صانعي القرارات وكسب تأييدهم لقضايا المرأة.
8. أهمية العمل على نشر المعرفة وتكريس قنوات التواصل الداخلي والخارجي، وانفتاح المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني على محيطها.
9. ضرورة البناء على الخبرات التراكمية وقصص النجاح والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات و مؤسساتنا الوطنية، للإفادة من تنوع الخبرات والمهارات والمعارف وتكاملها، والتنسيق فيما بينها لتعظيم النجاحات والمكتسبات المتعلقة بالمرأة.
10. أهمية الثقة بقدرات النساء وتمكينهن في المجالات كافة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، للارتقاء بأوضاعهن وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة وفي صناعة القرارات المتصلة بهن وبأسرهن وبمجتمعاتهن.
11. التركيز في تصميم البرامج والمشاريع وتطبيقها على النتائج والآثار المتحققة على النساء أنفسهن والمساهمة في تحسين نوعية حياتهن، في المدن والأرياف والبوادي.
12. الحرص على التحسين المستمر للاستراتيجيات والخطط والتدخلات الهادفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتفصيلية المتعلقة بتمكين المرأة.
13. أهمية تطوير المؤشرات، واعتماد نتائج المسوحات والإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمنهجية العلمية في البحث والتقييم والتخطيط والتطوير.
14. أهمية العمل بروح الفريق، والتعاون والعمل الجماعي المنتج.
15. أهمية التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا المرأة وبتحقيق المساواة بين الجنسين ، لتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات والحصول على الدعم الفني.
16. أهمية التنسيق الفاعل والمتواصل بين الآليات المؤسسية واللجان والفرق والشبكات العاملة معها وتحت مظلتها، لتبادل الرأي والرؤية حول قضايا المرأة واحتياجاتها وأولوياتها وسبل تلبيتها.
17. الانفتاح على التجارب والخبرات وأفضل الممارسات العربية والعالمية، والإفادة منها بما يلائم خصوصية البيئة الأردنية.
18. الأثر الإيجابي للاعتراف الرسمي بظاهرة العنف ضد المرأة على الصعيد المحلي والوطني.
19. أهمية التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام المختلفة في خدمة قضايا المرأة.
20. أثر البيئة الدولية الداعمة على الجهود المبذولة للنهوض بأوضاع المرأة وتعزيز قدراتها وتمكينها، وأهمية الالتزام المتكرر الذي تبديه المملكة أمام المجتمع الدولي ومن خلال تصديقها على الاتفاقيات الدولية وتنفيذ بنودها، في إرساء دولة القانون والمؤسسات.

21. أهمية تطوير نظم للمتابعة والتقييم، لرصد أثر تطبيق البرامج والمشاريع المنفذة، وضان استدامتها ومواصلة تطويرها.

الجزء الثالث: الآليات والهياكل المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين

التعريف باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

1 مرجعيتها

جاء إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتاريخ (1992/3/12) بقرار من رئاسة الوزراء وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، تعبيراً عن استجابة الأردن لالتزاماته الدولية بخصوص إيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أكبر من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء . وتُعتبر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، وعلى كافة الجهات الرسمية الاستئناس برأي اللجنة الوطنية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك ، وترَفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ ا لإجراءات المناسبة بشأنها (بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 1996/9/21).

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ (2008/5/13) ولمدة سنتين، برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وعضوية (22) شخصاً يمثلون الوزارات والمجالس والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، إضافة إلى شخصيات وطنية بارزة. وقد تم عقد الاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الوطنية بتشكيلتها الجديدة بتاريخ (2008/7/6)، حيث تم استعراض هيكليتها ومرجعيتها ومهامها وموجهات عملها وخطتها التنفيذية للعامين (2008–2009) إضافة إلى تطلعاتها المستقبلية.

تتبنى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الرؤية المستقبلية للمرأة المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، والتي تستهدف الوصول إلى: "امرأة أردنية متمكنة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة، تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفعالية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني، وتُعد قوة فاعلة باتجاه تطوير الأردن وإنمائه ليكون دولة ديمقراطية مستنيرة بتعاليم الإسلام السمحة وملتزمة بالمواثيق الدولية، متميزة على المستويين الإقليمي والدولي".

ولقد قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة خلال العامين (2008–2009)، وضمن إطار تبنيها للمنحى الاستراتيجي في التخطيط لعملها الهادف إلى تمكين المرأة الأردنية والارتقاء بواقعها في مجالات الحياة كافة، ومن خلال اتباع منحى علمي عملي تشاركي، بإعادة النظر في هويتها ومهماتها وخططها وبرامجها، وقامت بتحديد واعتماد رؤيتها المستقبلية، ورسالتها، وشعارها ، وقيمها الرئيسة، و موجّهات عملها ، ومهماتها ومسؤولياتها، وأهدافها المنشودة، والتي سنستعرضها تالياً.

2 رؤية اللجنة الوطنية

لجنة فاعلة ذات نهج تشاركي، تسعى لضمان حقوق المرأة، وتشكل مرجعية للمعنيين بقضاياها . تعمل كمرصد وطني لمتابعة وتقييم أوضاع المرأة الأردنية، وكمحفز لإنتاج المعرفة ونشرها، وكبيت خبرة لتطوير

الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، سعياً للارتقاء بواقع المرأة والوصول إلى مجتمع تسوده العدالة النوعية وتكافؤ الفرص والشراكة في التنمية المستدامة.

3 رسالتها

القيام كلجنة شبه حكومية تُعد المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، بممارسة دور وطني متعدّد الأوجه، يستهدف: مواصلة العمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها وتمكينها في مختلف المجالات، وإحداث تغييرات إيجابية ملموسة في أوضاعها وتطويرها، وإزالة أي من أشكال التمييز ضدها في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية، وتحقيق مشاركتها الفاعلة والمتساوية مع الرجل في كافة مجالات الحياة، والمحافظة على الإنجازات التي حققتها والحقوق الممنوحة لها بموجب الدستور وتعظيمها. بانتهاج منحى تشاركي وبناء الشركات الفاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العربية والدولية المعنية بشؤون المرأة وقضاياها.

4 شعارها

التزام بالكرامة والحقوق الإنسانية والعدالة النوعية والمساواة وتكافؤ الفرص.

5 قيمها الرئيسة

الصدق والأمانة، والانتماء والإخلاص، والمبادرة والمثابرة، والعمل بروح الفريق، والشفافية والمساءلة، والثقة والمشاركة، والإبداع والتميز.

6 موجّهات عملها

- مبادئ الدستور الأردني وحقوق الإنسان.
- الرؤية الملكية الشمولية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للأردن ودور المرأة في بنائه.
- التوجيهات والأطر العامة التي حددتها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة/ رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006– 2010)، بصفتها الوثيقة الرسمية المصادق عليها من الحكومة، والرؤية المستقبلية للمرأة المتضمنة فيها.
- خطابات العرش السامي في افتتاح دورات مجلس الأمة، التي أكدت على النهوض بالمرأة وتمكينها من المشاركة في مسيرة التنمية وتحسين مستوى حياتها، وردود رؤساء مجلس الوزراء على كتب التكليف السامي.
- أولويات المرأة الأردنية ومتطلباتها، كما يتوافق عليها المجتمع استناداً إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد الأصيلة والتشريعات النافذة.
- التزامات الأردن ومواقفه من برامج عمل المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

7 منطلقات عملها

- المرأة في المدن والأرياف والبوادي محور الاهتمام الرئيس.
- حقوق المرأة في المجالات كافة هي جوهر حقوق الإنسان.
- النهج التشاركي متعدد الأبعاد في التعامل مع قضايا المرأة.
- الإيمان بقدرات المرأة، والالتزام باحتياجات المجتمع.
- البناء على الخبرات التراكمية وقصص النجاح والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات ومؤسساتنا الوطنية.
- التشبيك وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.
- المنهجية العلمية في البحث والتقييم والتطوير.
- التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة قضايا المرأة.
- الانفتاح على التجارب والخبرات وأفضل الممارسات العربية والعالمية، والإفادة منها بما يلائم خصوصية البيئة الأردنية.

8 مهماتها ومسؤولياتها

1. وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة.
2. دراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة متعلقة بالمرأة، للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. اقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة، وتحول دون التمييز ضدها في جميع المجالات.
4. متابعة تطبيق القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ السياسات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.
5. تشكيل الشبكات والفرق العاملة مع الأمانة العامة للجنة، كشبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وشبكة المعرفة للنساء في المجالس البلدية "تشميات"، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي، ومنتدى الأكاديميات والمهنيات، للعمل مع اللجنة في تحقيق أهدافها.
6. تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالنشاطات في المجالات: المحلية والعربية والدولية، بكل ما يتعلق بالمرأة وتحسين مكانتها.
7. المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستشارية التي تشكلها الحكومة في كل ما يتصل بقضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.
8. تمثيل المملكة في الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة.
9. إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال: تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، وم تابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية (مستقاة من قرار مجلس

الوزراء بتاريخ (1996/9/21) بخصوص تكليف اللجنة الوطنية بالمهام والمسؤوليات، وآليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية).

9 أهدافها المنشودة

1. مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كقوة ضغط فاعلة ومؤثرة في المجتمع الأردني، في: نشر الوعي العام بأهمية دور المرأة وترسيخ مكانتها في تقدم المجتمع الأردني، وكسب تأييد الفئات والجهات والمؤسسات المختلفة لقضايا المرأة، وتسليط الضوء عليها لتطوير الإيجابيات ومعالجة السلبيات، وتقديم الدعم الفني والاستشارات المتخصصة في مجال متابعة قضايا المرأة والدفاع عنها بعامة.
2. بلورة قضايا المرأة واحتياجاتها وفقاً لأولوياتها، وإدراج الإجراءات اللازمة لمعالجة القضايا وتلبية الاحتياجات في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التنفيذية والمشاريع الوطنية، وبما يتفق مع منظور النوع الاجتماعي بتحقيق العدالة النوعية وتكافؤ الفرص.
3. العمل كمرصد وطني لتحليل الآليات التي تعمل في مجال المرأة والسعي نحو توثيقها ومأسستها، ورصد ومتابعة وتقييم أوضاع المرأة واحتياجاتها وفقاً للمستجدات، عن طريق إعداد البحوث والدراسات والتقارير الوطنية التي تشخص هذا الواقع بمنهجية علمية تشاركية، ودعم عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة لمناقشة نتائج هذه الدراسات بمساهمة الجهات المعنية بقضايا المرأة : الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني.
4. ضمان التّطبيق الكامل للاتفاقيات والمعاهدات الدّوليّة التي صادقت عليها الحكومة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وممارسة الضّغوط وحشد التأييد لإحداث التّعديلات التشريعية وضمان الشفافية في تطبيقها، واتخاذ أي إجراءات تهدف للقضاء على التّمييز ضد النساء بكافة صوره وأشكاله.
5. تطوير نظم وإجراءات متابعة وتقييم فاعلة لقياس مدى ما تم تنفيذه من قبل المؤسسات الوطنية في إطار تحقيق الأهداف المنشودة في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الوطنية المعنية بتطوير واقع المرأة الأردنية والنهوض بها، بمراعاة البعدين الكمي والنوعي، لتعرّف نقاط القوة وقصص النجاح لتعميمها، ونقاط الضعف والتحديات لوضع السبل الكفيلة بتجاوزها.
6. تفعيل عمل اللجان والفرق التي تعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، باعتبارها أذرع فنية فاعلة تُمثل المؤسّسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظّمات المجتمع المدني، لأغراض متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعتمدها اللجنة الوطنية في خططها التنفيذية.
7. تفعيل قنوات الحوار والتواصل مع الجهات والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة في مختلف القطاعات : العام، والخاص، والمجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث، لتبادل الرأي والرؤية حول القضايا المتعلقة بتمكين المرأة وزيادة فرص التدريب والتأهيل والعمل المتاحة أمامها، وتحسين ظروف العمل لها وإمكانية مشاركتها الفاعلة في التنمية.
8. تفعيل التواصل والتشبيك مع المنظّمات والهيئات العربية والدوليّة، التي تتبنى قضايا المرأة وتسعى إلى تعزيز دورها في المجتمع، سعياً إلى تبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات، والقيام بتنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة مشتركة.

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010):

ضمن نطاق مهمتها المتعلقة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بشكل دوري، قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية التي وضعتها في (عام 1993)، وذلك لأغراض تقييم ما أنجز منها وما حققته من تحسين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الأردنية. وقد تم العمل في تحديث الاستراتيجية بناءً على مجموعة من الدراسات المتخصصة بالمحاور المقترحة للاستراتيجية ومتغيراتها، وما تحقق من إنجازات لصالح المرأة منها . واعتمدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة نهج العمل التشاركي في تحديث الاستراتيجية ، إذ عرضت الدراسات الخاصة بكل محور من خلال ورش عمل تم تنظيمها في أقاليم المملكة الثلاثة : شمالها ووسطها وجنوبها، حضرها عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأخصائيين والمهتمين لمناقشتها ، وتم الأخذ بالتوجهات والتوصيات المجمعة التي انصبت بدورها في صياغة المسودة الأولى للاستراتيجية، ثم وزعت هذه المسودة الأولى لاحقاً على عدد كبير من المؤسسات والأفراد لأخذ الملاحظات والتعديلات المقترحة من قبلهم حولها، ومن ثم تم صياغة الاستراتيجية المحدثة.

وقد جاء إعداد وتحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010) نتيجة عمل دؤوب ساده عمل الفريق وروح التعاون البناء المشترك، من مؤسسات رسمية وأهلية ومنظمات مجتمع مدني وأفراد مهتمين، تضافرت جهودهم معاً سعياً لتحقيق الرؤية المستقبلية للمرأة الأردنية . وقد شملت الاستراتيجية المحدثة، محور التشريع، ومحور الأمن البشري والحماية الاجتماعية الذي تضمن مجالات (التعليم ، والصحة ، والعنف ، والشيخوخة، والفقر، ورئاسة المرأة للأسرة، والمرأة ذات الاحتياجات الخاصة، والأمن الغذائي، والبيئة، والمأوى والإسكان)، ومحور التمكين الاقتصادي، ومحور مشاركة المرأة في الحياة العامة، إضافة إلى محور الإعلام والاتصال. وتُعد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010) الإطار العام المحدد للأولويات الخاصة بالمرأة الأردنية، بصفتها الوثيقة الرسمية المصادق عليها من قبل الحكومة". وقد تم نشر الاستراتيجية ورقياً وإلكترونياً، كما تم التعريف والتوعية بها من خلال سلسلة من الورش والندوات واللقاءات والمحاضرات في مختلف محافظات المملكة.

- إعداد الخطة التنفيذية لبرامج اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها:

ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى ترجمة أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006 - 2010) وإجراءاتها بمختلف محاورها حقيقة عملية على أرض الواقع، أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الخطة التنفيذية لبرامجها ومشاريعها التي تطبقها خلال العامين (2008-2009)، والتي تستهدف الارتقاء بوضع المرأة الأردنية في المجالات الحياتية كافة، وتمكينها من المساهمة الفاعلة المتفاعلة في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي. وتضم الخطة التنفيذية التي أعدت بمنهجية تشاركية بالتنسيق مع الجهات المعنية المنفذة والممولة (22) مشروعاً، هي: تطوير قدرات الأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وتطوير قدرات البرلمانيات والقيادات النسائية، وكسب التأييد المجتمعي لمشروع قانون صندوق تسليف النفقة، والتعريف والتوعية بقانون الحماية من العنف الأسري ، والتدريب على اعتماد اتفاقية "سيداو" كمرجعية قانونية للمرافعة في المحاكم، وبناء الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، ودمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة، ورسم خارطة الأنشطة المتعلقة بالمرأة، ودعم مشاركة النساء في الحياة العامة على مستوى الحكم المحلي، وتنفيذ برنامج العمل السابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2008-2012)/ محور النوع

الاجتماعي، واللامركزية ومشاركة المرأة في الأردن، ومشروع "ورقتي" لنشر المعرفةالقانونية بحقوق المرأة والطفل عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مكتب شكاوي المرأة في مقر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وإجراء دراسة حول النساء في قطاع العمل غير الرسمي والأعمال الممارسة في المنزل، وإنشاء شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، إضافة إلى دراسة إنشاء المجلس الاستشاري للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة "المؤلف من رائدات الحركة النسائية"، وتعزيز الاتصال والتبادل للمعلومات والخبرات وتطوير العلاقات العامة، ومواصلة "المراجعة والتحديث والتوعية" بالتشريعات المعنية بالمرأة وإزالة كافة أوجه التمييز ضد المرأة المتضمنة فيها، وتحديث موقع "نساء الأردن"/ الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية ليغدو ذاكرة حية لكافة الوثائق المعنية بالمرأة، و تدريب الإعلاميين والإعلاميات المعنيين بقضايا المرأة، وتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 (لعام 2000) على المستوى الوطني، ومواصلة التعريف وزيادة الوعي المجتمعي ببرامج اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها وفعالياتها وأنشطتها.

وقد جاءت الخطة التنفيذية لبرامج اللجنة الوطنية ومشاريعها للعامين (2008-2009)، ترجمة لأهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة بخطط عمل واضحة ورسم خارطة الطريق لتنفيذها، موضحة الجهات الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ الإجراءات والأنشطة والجهات المشاركة في تنفيذها. وعُرضت هذه الخطة على اللجان والشبكات العاملة مع اللجنة والمؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية المساهمة في تنفيذها، كما تم تطوير نموذج لمتابعة ما تم تنفيذه من إنجازات، ومخاطبة مختلف الجهات لحصر مستوى الإنجاز تحضيراً لخطة العمل للعام القادم.

الجهات المساهمة في تنفيذ برامج ومشاريع الخطة التنفيذية للجنة الوطنية:

تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتنفيذ هذه المشاريع وفق منحى تشاركي يُعنى بدمج ومشاركة مختلف الجهات المعنية بقضايا المرأة، مثل:

- اللجان والشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية: شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية (التي تتضمن ضباط الارتباط مع الوزارات والدوائر الرسمية)، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي، وملتقى الأكاديميات والمبدعات، وشبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"، وشبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات"، واللجان التي يتم تشكيلها لأهداف محددة؛كاللجنة الوطنية لتفعيل القرار 1325.
- الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية: وزارة الشؤون البلدية، مجلسا النواب والأعيان، مجلس أمانة عمان الكبرى، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية/ دار الوفاق الأسري، وزارة الصحة/ إدارة الطب الشرعي، دائرة الإحصاءات العامة، الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وزارة الخارجية/ دائرة حقوق الإنسان، القوات المسلحة الأردنية وجمعية إزالة الألغام.
- منظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات النسائية، المجالس البلدية في أنحاء المملكة، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، المحاكم والجهاز القضائي، المركز الوطني لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، مجموعة نُقل/ القطاع الخاص، مركز دراسات المرأة / الجامعة الأردنية، وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى مجموعة مختصين ومهنيين وأكاديميين في التخصصات ذات العلاقة.

- المنظمات المانحة المعنية بشؤون المرأة وقضاياها، والتي تسهم (بالإضافة إلى مخصصات اللجنة من الموازنة العامة للدولة) في توفير الدعم المالي لمشاريع اللجنة وأنشطتها وهي : اليونيفم، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الحكومة الدنمركية / وزارة الخارجية، الوكالة الكندية للإنماء الدولي / برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية/ اقتدار، مؤسسة فريدوم هاوس، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والبنك الدولي.

– تصميم وتأسيس نظام للمتابعة والتقييم في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة:

إيماناً من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأهمية دورها في رصد وتقييم البرامج المعنية بالمرأة على المستوى الوطني، قامت بتاريخ (2008/11/13) بتوقيع اتفاقية مع جهة استشارية متخصصة لغايات العمل معاً على تصميم وتأسيس نظام للمتابعة والتقييم وتوكيد فاعلية النظام واستدامة تطبيقه في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لغايات تزويدها بالتغذية الراجعة والبيانات والمعلومات الضرورية، التي تساعدها على أن تتولى المهام الموكولة إليها، وعلى تحقيق أهداف وآليات وخطط تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، ولأغراض متابعة تنفيذ الاستراتيجية وأية استراتيجيات لاحقة بشكل دوري، وتقييم كل ما أنجز لقياس مدى التقدم، وتمكينها من دراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ ا لاستراتيجية، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، و إعداد ونشر التق ارير الشاملة والمتخصصة حول مدى التقدم في النهوض بالمهام وتحقيق أهداف الاستراتيجية. إضافة إلى متابعة مدى التقدم على الصعيد الوطني بخصوص تطبيق توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وإعداد التقارير الوطنية بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومتابعة وتقييم سير البرامج والمشاريع التي تطبقها اللجنة الوطنية والهادفة بمجملها إلى الارتقاء بواقع المرأة الأردنية وتعزيز مشاركتها الفاعلة في مجالات الحياة كافة، على أن يتم التأكد من تصميم النظام وبنائه وتشغيله وتقييم فعاليته. وتنقسم المهمة ضمن أربع مراحل على النحو الآتي:

1. القيام بإجراء دراسة تحليل الفجوة للإجراءات المطبقة حالياً في مجال الرصد والتقييم في اللجنة الوطنية مقارنة بمتطلبات بناء النظام، وقد تم تنفيذها.
2. تصميم نظام المتابعة والتقييم بناءً على نتائج تحليل الفجوة ومراجعة الوثائق، وفي ضوء النتائج المتوخاة من النظام من قبل اللجنة الوطنية والموضحة في الشروط المرجعية لبناء النظام (تقوم اللجنة الوطنية حالياً بمراجعة النظام الذي تم تصميمه لإبداء الملاحظات حوله واستكمال خطوات التطبيق).
3. تطبيق النظام، ويتضمن ذلك بناء القدرات للأمانة العامة للجنة ولشركائها الرئيسين (اللجان والفرق والشبكات العاملة معها) وتدريبها في ضوء متطلبات التطبيق الفاعل للنظام، عن طريق تحديد الاحتياجات التدريبية (التي تمثل الفجوة بين المتوافر لدى الموارد البشرية الموجودة وبين متطلبات النظام الجديد) ومن ثم بناء خطة تنفيذية للتدريب، ومتابعة تطبيق النظام بناء على التدريب ، وإعداد التقارير الدورية بخصوص تطبيق النظام.
4. اختبار النظام ومدى فعالية وظائفه الرئيسة وقدرته على الاستدامة، وإعداد التقارير النهائية حول المشروع.

– تمويل برامج اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاريعها:
نظراً لتعدد البرامج والمشاريع التي نفذتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتنوع مجالاتها بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010) بمختلف محاورها وأهدافها، وفي ضوء علاقات الشراكة الفاعلة التي عقدتها اللجنة الوطنية مع دائرة الموازنة العامة من جهة، ومع المنظمات والهيئات المانحة من جهة أخرى، فقد ارتفعت إيرادات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المخصصة لها ضمن الموازنة العامة للدولة من (80000) دينار في (عام 2005)، إلى (120000) دينار في (عام 2006)، وإلى (150000) دينار في كل من عامي (2007 و 2008)، إلى أن بلغت (200000) دينار في (عام 2009)، أي أن إيرادات اللجنة الوطنية من مخصصات الموازنة العامة قد تضاعفت بنسبة (250%) خلال الفترة (2005–2009). أما إيرادات اللجنة الوطنية من المنظمات والهيئات المانحة لغايات تمويل البرامج والمشاريع المختلفة، فقد ارتفعت من (21995) ديناراً في (عام 2005) إلى (103860) ديناراً في (عام 2006)، وإلى (168249) ديناراً في (عام 2007)، إلى أن بلغت (336879) ديناراً في (عام 2008)، أي أن إيرادات اللجنة الوطنية من المنظمات والهيئات المانحة قد ارتفعت بنسبة (1532%) خلال الفترة (2005–2008).

– التشبيك وبناء الشراكات:
إطلاق شبكة المرأة لدعم المرأة/ الشبكة الانتخابية للمرأة الأردنية:
أطلقت هذه الشبكة من قبل المعهد الديمقراطي الوطني في (تشرين الثاني 2006)، وتسعى إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وتدريب الجيل القادم من الناشطات سياسياً ودعم ترشيحهن للمناصب المنتخبة، وحث الناخبين على التصويت للمرأة، وتعزيز قدرة المؤسسات الأردنية لتعمل بدورها على تقديم الدعم، بحيث تصبح مصدراً مهماً للنساء الناشطات سياسياً وللقياديات في مواقع صُنع القرار . وأعضاء الشبكة هم من الأشخاص الملتزمين باستقطاب المرشحات ودعمهن ومساندتهن لبناء وإدارة حملات انتخابية فعّالة. وتترأس الشبكة لجنة تنفيذية تقوم بتقديم الدعم والتوجيه الكامل للشبكة وأعضائها، وهي مؤلفة من نساء قياديات في مختلف المجالات : صاحبات أعمال ومهن، وسياسيات، وإعلاميات، وأكاديميات، ومحاميات . وتمتاز الشبكة بوجود شراكة فاعلة قابلة للتوسع بينها وبين العديد من المؤسسات النسائية الأردنية، والنساء البرلمانيات وعضوات المجالس البلدية والأحزاب السياسية، والقياديات والناشطات في قطاع الشباب ومنظمات المجتمع المدني، ممن لديهن خبرات متنوعة في مجالات اختصاصهن، ووجود لجنة تنسيقية للشبكة من المؤسسات الوطنية، مما يُسهم بشكل فعّال في تحقيق رسالة الشبكة وأهدافها . وتضم الشبكة ست وحدات متخصصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة، هي: البحث وإدارة المعرفة، والتدريب والاستشارات، والتواصل والعضوية، والفعاليات العامة، والإعلام والاتصالات، والتمويل.
إطلاق شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات":
تم إطلاق شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات" في (تشرين الأول 2008)، بالتعاون بين برنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية ، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني. وانطلقت الشبكة من مرتكزات، أبرزها : ازدياد نسبة النساء العضوات في المجالس البلدية المختلفة (حوالي 25%) من مجموع الأعضاء، واعتبارها الشبكة الوطنية الأولى التي تضم عضوات المجالس البلدية في الأردن (السابقات والحاليات)، والتي تعمل على زيادة التواصل وتبادل الخبرات والمعارف فيما بينهن من جهة،

ومع المجتمعات المحلية وقطاعي المرأة والشباب من جهة أخرى، والحاجة إلى تعزيز قدرات عضوات المجالس البلدية لتمكينهن من المشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة وتنفيذ المهام المنوطة بهن.
وتسعى شبكة "تشميات" لتكون شبكة فاعلة متفاعلة، وموقعاً مناسباً لبناء القدرات وتبادل التجارب والخبرات بين عضواتها من خلال: التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بتمكين المرأة سياسياً، وتجسيد فكرة مجتمع التعلم الدائم "مفهوماً وممارسة" بناء على الخبرات التراكمية والتطوير المستدام ، والتواصل الفاعل وبناء الشراكات مع الشبكات المماثلة على الصعيد : المحلي والعربي والعالمي، للاطلاع على أفضل الممارسات والمستجدات في ميدان التنمية السياسية للمرأة، والإفادة منها بما يوائم طبيعة البيئة الأردنية.
وقد تم إعداد "الخطة الاستراتيجية لشبكة "تشميات" للأعوام (2009–2011) بهدف مأسسة الشبكة وإدامة عملها تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في ضوء الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالبرنامج ونتاجات ورش العمل، وبمشاركة عضوات المجالس البلدية، وبناء على استعراض الأدبيات والدراسات المتصلة بتمكين المرأة سياسياً. وقد تضمنت الخطة الأهداف الاستراتيجية التالية: تبادل المعارف والخبرات والتجارب وأفضل الممارسات حول القضايا التي تهم النساء في المجالس البلدية ومشاركتها مع الآخرين، وتمكين النساء في المجالس البلدية وبناء قدراتهن وتنميتهن مهنياً لتجويد أدائهن، وإتاحة الإمكانية والفرص لوصول عضوات الشبكة لمصادر المعلومات المفيدة لهن، والعمل كأداة فاعلة للتواصل والتشبيك الداخلي والخارجي ب ين النساء في المجالس البلدية وبين المهتمين بقضايا المرأة بعامة، والسعي لتحقيق التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار الفاعل للموقع الإلكتروني للشبكة في تحقيق أهدافه، وتوفير موجهات وأدلة عملية لمساعدة النساء عضوات المجالس البلدية في تفعيل أدوارهن، وتعزيز النهج التشاركي في استثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: البشرية والمعرفية والتقنية والمالية، وتوظيفها لمساعدة الشبكة على الارتقاء بمستوى أداء النساء في المجالس البلدية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً . وقد تم عقد ورشتين لعر ض ومناقشة الخطة الاستراتيجية للشبكة مع عضوات المجالس البلدية في أنحاء المملكة.

إطلاق شبكة المرأة العربية فـــي الحكم المحلي:

أطلقت سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة من عمان في (عام 2008)، شبكة المرأة العربية في الحكم المحلي، التي تعُد إطاراً للتشبيك بين السيدات المنتخبات في البلديات والمجالس المحلية في البلدان العربية . وأنشئت الشبكة من قبل تجمع لجان المرأة الوطني الأردني بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، بهدف ترسيخ مشاركة المرأة العربية على صعيد الحكم المحلي، وتطوير أدائها عبر الاطلاع على إنجازات المرأة في المجالس البلدية والمحلية، وتبادل الخبرات، والتعرّف على قصص النجاح والترجمة العملية لمبادئ الإدارة الرشيدة في الحكم المحلي. وقد جاء إنشاء الشبكة ترجمة للتوصيات الرئيسة لمؤتمر "واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي"، الذي نظمه التجمع بدعم من (اليونيفم)، في (تشرين الأول 2008) في عمان، وبمشاركة تسع دول عربية، هي: المغرب، مصر، فلسطين، لبنان، سورية، البحرين، الكويت، اليمن، والأردن. وعلى الرغم من تزايد فرص المرأة العربية للمشاركة في الشأن العام، إلا أنه في ضوء المستجدات التي فرضتها العولمة، فإن المرأة مطالبة بالالتفات إلى أساليب جديدة ومبتكرة في الحكم المحلي . إذ أن العمل على المستوى المحلي هو الإدارة المثلى لتحقيق التغيير في الاتجاهات، إضافة إلى تحسين أوضاع المجتمعات المحلية، وبذلك يصبح التغيير المنشود لممارسات الحاكمية المتبعة أمراً واقعاً.

– مأسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية:

اقتناعاً بأهمية مأسسة القضايا المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي، بدأت الوزارات والمؤسسات الحكومية بإنشاء الوحدات واللجان المختصة بذلك، وأبرزها:

إنشاء قسم النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي:
قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بغرض مأسسة دمج منظور النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشاريع التنمية الوطنية باستحداث قسم النوع الاجتماعي ضمن مديرية السياسات والدراسات في الوزارة في (عام 2005)، بهدف القيام بما يلي: تعزيز القدرات المؤسسية في مجال دمج النوع الاجتماعي في الخطط الإنمائية، وتعزيز التكامل والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في مجال النوع الاجتماعي، وإجراء دراسات عن وضع المرأة في التنمية والمواضيع المتصلة بالنوع الا جتماعي، ورسم السياسات واقتراح الاستراتيجيات وتحديد الأهداف التنموية الحساسة للنوع الاجتماعي، والتي تُعنى بتعزيز وتمكين المرأة في عملية التنمية، للعمل على دفع مسيرة تقدم المرأة الأردنية نحو الأفضل وتلافي التكرار ومواجهة التحديات المستجدة في المجالات التنموية المختلفة. وتعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تأمين مصادر التمويل للمشاريع والبرامج الوطنية ذات الأهمية في هذا المجال ، ومن أبرز المشاريع التي سعت إلى دعم البرامج الخاصة بالنوع الاجتماعي: "مشروع إنشاء صنـــدوق النـــوع الاجتماعي" بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA، الذي يسعى إلى توفير الدعم للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن بالإضافة إلى القطاع الخاص، من أجل تعزيز تطبيقها للممارسات المثلى فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي ، ويتضمن المشروع بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وبناء قاع دة معرفية للنوع الاجتماعي. ومشروع "دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة"، الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة العمل ومجموعة نُقل. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال دمج النوع الاجتماعي، والتمكن من عملية رسم السياسات الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، وجعل السياسات الحكومية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ذات حساسية للنوع الاجتماعي، إضافة إلى خلق البيئة المناسبة لتمكين النساء في القطاع الخاص، وبناء قدرات اللجنة الوطنية في مجال إعداد البرامج ذات الحساسية للنوع الاجتماعي. وقد قام قسم النوع الاجتماعي بتوعية وتدريب (50%) من موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي و(50) موظفاً وموظفة من محافظات المملكة، ومن بينهم إداريين ومساعدي محافظين حول موضوع النوع الاجتماعي.
إنشاء قسم إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة:
– حرصاً على تعزيز الوعي الإحصائي لاستخدام الرقم واستخلاص المعلومة، ونشر البيانات بشكل عام وبيانات النوع الاجتماعي بشكل خاص، أنشأت دائرة الإحصاءات العامة في (عام 2005) قسم إحصاءات النوع الاجتماعي، بهدف إعداد وتوفير بيانات إحصائية خاصة بالنوع الاجتماعي (سكانية، اجتماعية، ديموغرافية، اقتصادية...الخ)، وتتضمن مهامه: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي، وإجراء الدراسات والأبحاث والمشاركة في تنفيذ البرامج التدريبية وحضور الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتوعية مستخدمي البيانات بأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي ومؤشراتها في مختلف قضايا التنمية، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، ومراجعة التقارير الدولية الصادرة عن الأردن، والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وتوفير المؤشرات الجندرية التي تـطلبها. وقد أولت دائرة الإحصاءات العامة أهمية خاصة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي والتوسع في نشرها، لتقصي مختلف أشكال الفجوات النوعية السائدة والتعرّف على مدى تأثير هذه الفجوات في مسار التنمية المجتمعية المستدامة .
وأصدرت كتيباً في (عام 2008) بعنوان "المرأة والرجل في الأردن في أرقام" وباللغتين العربية والإنجليزية، يعرض قضايا النوع الاجتماعي والتنمية بالرقم والشكل البياني المعبر، ويبرز أهم الفجوات النوعية وفقاً لمحاور عدة، مثل: السكان، والأسر، والحالة الزواجية، والتعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة السياسية، وال هجرة، والشباب، والمسنين، والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة، والفقر . وتُشكل المعلومات الواردة في هذا الكتيب الذي

تم نشره وتوزيعه على الجهات ذات العلاقة قاعدة بيانات للنوع الاجتماعي، تُفيد المهتمين بقضايا المرأة والرجل من مخططين وباحثين ومعنيين، ومستخدمي ومنتجي البيانات على المستويين الرسمي والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبما يُساعدها في إعداد دراساتها وخططها وتقاريرها الوطنية . ومن إنجازات قسم إحصاءات النوع الاجتماعي: إعداد قاعدة مؤشرات المرأة الأردنية، ودراسة محددات دخول المرأة في سوق العمل الأردني، وإعداد نظرة جندرية على مسح فرص العمل المستحدثة ومسح استخدام تكنولوجيا المعلومات من المنازل.

إنشاء مديرية عمل المرأة في وزارة العمل:

تم إنشاء هذه المديرية في (عام 2006)، وتتألف من قسم الحماية القانونية والاجتماعية، وقسم التمكين الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التالية: توفير الحماية الاجتماعية للمرأة؛ بإجراء التعديلات على الأنظمة المعمول بها حالياً بموجب قانون العمل لتتواكب مع المتغيرات، وتوعية العاملات بحقوقهن من خلال التثقيف في أماكن العمل، ودمج المرأة في سوق العمل، بإنشاء قاعدة بيانات لعمل المرأة وربطها بقاعدة معلومات سوق العمل، لمعالجة الثغرات في البيانات والإحصاءات، واستحداث فرص عمل جديدة، ودعم التشغيل الذاتي، ومواصلة العمل على مشروع التشغيل الوطني وبخاصة في المناطق النائية. ومن أبرز المشاريع التي نفذتها مديرية المرأة: الانتهاء من الدراسة الخاصة بإنشاء صندوق الأمومة ضمن ا لتعديلات الواردة على قانون الضمان الاجتماعي وبانتظار العرض على مجلس النواب، ومشروع الفروع الإنتاجية لتشغيل الفتيات في المناطق الفقيرة، ومشروع دمج النوع الاجتماعي في الحياة العامة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومشروع التدريب والتشغيل لرفع كفاءة المرأة وإتاحة الفرصة لها للعمل وبالتالي تخفيف حدة الفقر والبطالة لدى المرأة، والمساعدة في إجراءات تأسيس "الشركة الوطنية لاستقدام واستخدام عاملات المنازل" و"الشركة الوطنية لتوظيف وتدريب العمالة الزراعية"، والمساهمة في دراسة "مسح مشاركة المرأة في القطاع غير المنظم" (التي قامت بتنفيذها دائرة الإحصاءات العامة في (عام 2008)، ووضع مسودة نظام خاص بالعاملين في المنازل وطهاتها وبستانيها (بعد الموافقة على شمول عمال المنازل تحت مظلة قانون العمل الأردني)، وذلك تنفيذاً لمشروع تحسين حياة المرأة العاملة المهاجرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

الجزء الرابع: أهم التحديات والعقبات التي ما زالت قائمة وخطط العمل والمبادرات المستقبلية لمعالجتها

أهم التحديات والعقبات التي ما زالت قائمة

1- مجال مناهضة العنف ضد المرأة

- عدد المؤسسات المتخصصة في رعاية وحماية النساء المعنفات محدودة، كما أن النسبة الكبرى من هذه المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف هي حكومية، خلافاً لتجارب الدول الأخرى التي تتميز فيها منظمات المجتمع المدني بممارسة دور كبير في هذا المجال.
- غالبية البرامج والخدمات والنشاطات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة مرتبطة بالتمويل، مما يُثير قضية ديمومة هذه البرامج والخدمات.
- بعض المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، تفتقر لوجود فلسفة وسياسة واضحة في العمل.
- نسبة كبيرة من المؤسسات العاملة في هذا المجال، تقدم طيفاً واسعاً ومتنوعاً من برامج وخدمات ال رعاية والحماية المباشرة، مثل: الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية، دون توافر البنية التحتية اللازمة، إضافة إلى الافتقار لوجود كوادر متخصصة.
- بعض المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، لا تحتفظ بسجلات موثقة وأرقام محددة لحالات النساء المعنفات اللاتي تم التعامل معهن، سواء بتقديم التوعية أو الرعاية المباشرة، مما يؤثر على معرفة الحجم الفعلي للمشكلة ومتابعة تلك الحالات.
- على الرغم من تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية واضحة للحماية من العنف، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى تفعيل التطبيق على أرض الواقع.
- وجود ثغرات في كيفية وإجراءات التعامل مع قضية إيذاء الأطفال، والتي أصبحت تتطلب إعادة النظر بهذه الإجراءات والوقوف على أسباب حدوث مثل هذه الحالات.
- إن ما حدث مؤخراً (وفاة الطفلين يزن وقصي، نتيجة تعرضهما للعنف الأسري في حالتين منفصلتين خلال الشهور الثلاث الماضية)، يشير إلى وجود خلل ما في النظام، قد يعود لضعف وتراجع النهج التشاركي بين المؤسسات والجهات المعنية خلال الأربع سنوات الماضية، وخاصة فيما يتعلق بالفريق الوطني لحماية الأسرة، أو بسبب ضعف في أداء إحدى هذه الجهات على أرض الواقع، مما أعاقها عن الوصول إلي هما وتوفير الحماية اللازمة لهما.

2- مجال تمكين المرأة بشكل عام

- ضعف انسجام أسس القبول في برامج التربية والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين والمتعلمات واستعداداتهم وقدراتهم، وتخريج طلبة لا يمتلكون الكفايات المنسجمة مع متطلبات سوق العمل، وتفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين والخريجات. وهذا، مما يتطلب جسر الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومستجداته من مهارات وخبرات عملية وبين المعارف والمهارات المكتسبة من قبل خريجي الجامعات من التخصصات المختلفة، وضرورة تدريب الخريجين والخريجات الجدد بما يتوافق ومعايير سوق العمل العصري ، لتوفير فرص

تشغيل للشباب العاطلين عن العمل ذكوراً وإناثاً، ضمن إطار البرامج والمبادرات الهادفة إلى مواجهة مشكلة البطالة، والمساهمة بالتالي في بناء قطاعات حيوية تستمر في عطائها للاقتصاد الوطني.

- لا تزال مشكلة الفقر، تُعد المشكلة الأكثر أهمية على صعيد الأفراد والمجتمعات عموماً، كما يُشكل الفقر عاملاً ضاغطاً يمنع المرأة من التمتع الكامل بالحقوق الأساسية للإنسان، إذ ترزح المرأة الفقيرة تحت أعباء غير متوازنة من الإمكانيات المادية المحدودة ومسؤوليات تدبير متطلبات الأسرة وموارد الإنتاج، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تنعكس في عدم القدرة على التمكن من الموارد والفرص والسلع والخدمات.
- لا تزال فرص المرأة في الحصول على المأوى المناسب أقل من الرجال ، بسبب العقبات الناتجة عن المفاهيم الاجتماعية التي تحول دون تيسير وصولها وامتلاكها للموارد التي تمكنها من الحصول على المسكن المناسب. فضلاً عن بعض الاتجاهات الاجتماعية التي تحرمها من حقها بالتملك وخصوصاً عن طريق الإرث، ويزيد من ذلك، عدم عناية قطاع الإسكان بتوفير وحدات سكنية مقبولة للمرأة الفقيرة ومحدودة الدخل وللأسر التي ترأسها امرأة.
- الافتقار لوجود مظلة تنسيقية وطنية شاملة ورؤية مشتركة للجهود المبذولة في إطار التعليم غير النظامي والتربية المستدامة.
- إن المرأة العاملة ما زالت تعاني في سوق العمل، بسبب عدم التزام بعض أصحاب العمل ببنود ومواد التشريعات، ساعدهم في ذلك ضعف وعي المرأة بحقوقها العمالية . إضافة إلى معاناة المرأة التي مردها التفريق بينها وبين الرجل في الأجر وفرص الترقي الوظيفي.
- النساء والأطفال ما زالوا يعاملون (في الغالب)كشركاء غير متكافئين في عمليات التنمية على جميع المستويات، بسبب التحيز القائم على السن والنوع الاجتماعي الذي يُغرس في الأفراد منذ الطفولة المبكرة، وتتسم به الأنظمة الإجرائية في معظم المؤسسات.
- هنالك اعتماد كبير على الجهات المانحة، وتنافس على الموارد، وضعف في التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة والطفلة الأنثى.
- كان لجهود تعزيز هياكل التنسيق وبناء الشراكات حول محاور معينة ومهام محددة نتائج جيدة للغاية، ولكنها غالباً ما كانت تفقد حيويتها وزخمها بعد تحقيقها لهدفها الأصلي.
- في حين أن المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات جيدة كل في مجال عمله واختصاصه وموقعه الجغرافي، إلا أن نطاق انتشار معظم هذه المنظمات محدود، ولا يكفي لتغطية وتلبية الحاجات الحقيقية للمرأة والطفلة الأنثى، كما أن العديد من البرامج التي تتبناها تركز على تقديم الخدمات وليس التمكين.
- لقد نجحت برامج تنمية المجتمعات المحلية في استهداف العديد من المناطق، ولكن ما زال هناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود طويلة المدى لتحقيق الاعتمادية الذاتية و الاستدامة لدى منظمات المجتمع المدني، وإتاحة فرص التمكين أمام جميع المجتمعات الريفية والنائية، وضمان استمرارية هذه المنظمات في التركيز على قضايا المرأة والأطفال؛ بما فيهم الطفلة الأنثى.
- نقص البرامج الإعلامية الهادفة إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة، وضعف استخدام وسائل الإعلام والاتصال بفاعلية من قبل المرشحات في الانتخابات النيابية والبلدية.

3-خطط العمل والمبادرات المستقبلية

سيتم استعراض خطط العمل والمبادرات المستقبلية وفقاً لمسارات ثلاثة:

أ- التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة والمتضمنة في الأجندة الوطنية (2006-2015):

لتحقيق المساواة للمرأة الأردنية وإزالة كافة أشكال التمييز بحقها بحلول (عام 2015)، ولجعل المرأة شريكه للرجل وصنوه في التنمية الشاملة وفي تطوير المجتمع، أوصت الأجندة الوطنية بضرورة تطبيق المبادئ العامة التالية، ضمن الأطر الزمنية ومعايير الأداء المطروحة:

- إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات الأردنية، وذلك بمواصلة تطوير تلك التشريعات: القوانين والأنظمة والتعليمات، وتعديلها بشكل دوري وفقاً للتطورات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- التقيد بالتزامات المملكة بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي صادقت عليها، وتم تمريرها بكافة المراحل الدستورية، ونشرت في الجريدة الرسمية.
- مراعاة المساواة والعدالة النوعية عند رسم السياسات العامة وتنفيذها، ودمج منظور النوع الاجتماعي على مستوى التخطيط الوطني والقطاعي والمؤسساتي، وتوفير جميع المعلومات اللازمة لذلك.
- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وجعلها شريكاً للرجل في التنمية.
- دعم تمثيل المرأة بنسب مقبولة في المجالس المنتخبة، لتتمثل فيها بعدالة.
- تحفيز الأحزاب السياسية على زيادة مساهمة المرأة ودعمها للوصول إلى المراكز القيادية، وتعزيز مشاركتها في الانتخابات المحلية والعامة، وأن تتضمن برامج الأحزاب برامج وسياسات تؤدي إلى مساهمة المرأة الفعّالة في كل جوانب العمل الحزبي.
- ضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الرسمية.
- ضمان مبدأ تكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة، مع المحافظة على مكتسباتها في قوانين العمل وتعظيمها.
- ضمان حق المؤسسات الاجتماعية في القيام بالأنشطة التوعوية المتعلقة بالحقوق الدستورية وواجبات المواطنة.
- تعزيز وتكثيف برامج التوعية بأهمية دور المرأة في جميع المجالات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق الهدف المنشود.

ب- التوصيات المقترحة لتفعيل جهود مناهضة العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني:

- العمل على إيجاد إطار مؤسسي يسهم في وضع حد لظاهرة العنف ضد المرأة، وتطوير الآليات المعنية بتوفير إطار تشريعي وقضائي وتنفيذي.
- مراجعة النهج التشاركي في إطار حماية الأسرة والعمل على إعادته وترسيخه، والتعرّف على كل جهة وعملها، لما فيه مصلحة كل طفل وكل امرأة يتعرضان للعنف.
- الإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري (والذي مضى على صدوره ما يزيد على عام). فهنالك حاجة عاجلة لإقرار هذه الأنظمة والتعليمات وتطبيقها، بما يتيح توازن العلاقات داخل الأسرة، ووضع حد لتعسف استخدام السلطة داخلها، بتفعيل إجراءات واضحة لتجريم أي فعل ينطوي على عنف ضد أحد أفراد الأسرة.
- توفير البنية المؤسسية اللازمة، ودعم المبادرات القائمة والتي تشمل المرأة المحتاجة للخدمة، وتيسير سبل المساعدة القانونية.
- العمل على تكامل البرامج والخدمات المقدمة للمرأة، وضمان توزيعها العادل جغرافياً.
- العمل على تأهيل كوادر بشرية منفتحة للتعامل مع حالات العنف، بتدريبها على قضايا حقوق الإنسان والمرأة والطفل، لتصبح هذه الكوادر قادرة على التعامل الفاعل مع هذه القضايا.

- تطوير استراتيجية إعلامية تساند المؤسسات العاملة بحماية حقوق المرأة والطفل، وإعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة، وتدريب الكوادر الإعلامية.
- بذل جهود التوعية ونشر ثقافة الحقوق الإنسانية للمرأة، وتعزيز البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية، مع مراعاة أن تكون التوعية شاملة للشباب والرجال أيضا، وأن تتم عن طريق تعزيز الجهود الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التربوية، وبشكل خاص عبر الوزارات المعنية والجامعات والواعظين والواعظات نظراً لأهمية دورهم في المجتمع.
- ضرورة إجراء مسح وطني شامل لمعرفة حجم ظاهرة العنف الأسري في الأردن، ومسبباتها، وكيفية حلها ومعالجتها. فغياب الأرقام والبيانات يصعب الوصول إلى حلول لها.
- بناء قاعدة بيانات وطنية متكاملة تربط كافة الجهات التي تتعامل مع قضايا المرأة بعامة وقضايا العنف بخاصة.
- إيجاد آلية للرصد وآلية للتدخل السريع في الحالات التي تكون عليها المجازفة عالية ، وترسيخ البرامج الوطنية المعنية بالرصد والمتابعة والتقييم.
- إعادة النظر باستراتيجية حماية الأسرة من العنف التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة والعمل على تحديثها وفق المستجدات والمتطلبات، وممارسة المجلس للدور الرقابي الذي أنيط به لمتابعة وتقييم أعمال المؤسسات والجهات العاملة في مجال حماية الأسرة، والإجراءات المتبعة في التعامل مع حالات العنف الأسري، وتحديد نقاط الضعف وتصويبها.
- تعميق الرفض الاجتماعي للعنف ضد المرأة، وتشديد العقوبات على مرتكبي العنف ضدها، وتعزيز الأطر المؤسسية لتوفير الملاذ الآمن للنساء المعنفات.

ج- التوصيات المقترحة للارتقاء بالمرأة وتفعيل دورها ومساهمتها في مختلف محاور منهاج عمل بيجين:

- إن التعامل مع الفقر بمفهومه الشامل، يتطلب تطوير شبكة حماية اجتماعية متكاملة لتحقيق الأهداف المنشودة، والمطلوب تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات في عمل المؤسسات، من أهمها: تعزيز القدرة على الوصول إلى الفقراء والأسر العفيفة نظراً لغلاء الأسعار، إضافة إلى تطوير إجراءات حماية الأطفال والمرأة ضد الإساءة. وتتطلب نتائج الفقر وآثاره على المرأة سياسات واضحة لمواجهته على الصعيد الاجتماعي العام وبين النساء بشكل خاص.
- يجب أن لا يؤخذ الدخل لوحده كمعيار للفقر أو تحديده من خلال ما يسمى جيوب الفقر فقط، وإنما يجب النظر للفقر نظرة تكاملية، والانتقال من مفهوم تقديم المعونة النقدية إلى مفهوم التمكين الاقتصادي للفقراء ، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية الفقراء غير القادرين على العمل، وهي أولى الخطوات الرئيسة في التعامل مع ظاهرتي الفقر والبطالة .
- مواصلة التأكد من خلو التشريعات والسياسات الوطنية من أي نص تمييزي بما يضمن حماية قانونية كافية وفعالة، ونصوص قانونية واضحة تمكن القضاة من ممارسة دور هام في توفير الحماية، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية القضايا الأسرية.
- إقرار واعتماد لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة، التي تم تقديمها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر، والتي تتضمن مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ونحو مشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس، أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً، وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمسة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

- العمل على تعديل حزمة التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة خصوصا ؛ قانون العقوبات، والعمل، والضمان الاجتماعي، والأحوال الشخصية، وإصدار قانون تسليف النفقة الذي يخفف الأعباء على مس تحقي النفقة، وتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية والشرعية، إضافة إلى إصدار نظام التفتيش والرقابة البيئية ونظام صندوق حماية البيئة.
- ضرورة استكمال إعداد قانون حقوق الطفل والأحداث، الذي ينبغي أن يكون من القوة لحماية حق الطفل ويحقق المصلحة الفضلى له بالكامل، مع التأكيد على أن حماية الأطفال هي جهد ومسؤولية مجتمعية تشترك فيها جميع القطاعات، وبما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- الدمج المنظم لأولويات واحتياجات كل من الرجال والنساء في السياسات والخطط والبرامج والموازنات، لغاية ضمان العدالة النوعية وتكافؤ الفرص فيما بينهم، ومراعاة أثر ذلك في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأوضاع كل من الرجال والنساء.
- إخراج صندوق التأمين ضد البطالة إلى حيز الوجود، وهو الصندوق المعني بتأمين العاملين والمشتركين في الضمان الاجتماعي ضد التعطل، قبل نهاية العام الحالي (2009)، مع إقرار قانون الضمان الاجتماعي الجديد.
- إقرار النظام المتعلق بتنظيم حقوق عاملات المنازل الذي يضمن توفير الحماية القانونية لهن، وإنشاء مأوى للعاملات اللاتي يهربن من منازل مخدوميهن أو يتعرضن لاعتداءات.
- تنفيذ المشروع الوطني الرائد والكبير "برنامج العمل مع الشباب والشابات" بالتعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للشباب، وبدعم من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي، بقيمة تبلغ (30) مليون دولار وعلى مدى خمس سنوات. والذي يهدف إلى العمل مع الشباب على تطوير مهاراتهم وتمكينهم وبخاصة الشباب المعرضين للخطر في المناطق التي تكثر فيها المشاكل الاجتماعية، بحيث يتم صقلهم بمهارات تؤهلهم للحصول على العمل وعلى دعم للمشروعات وعلى التمويل، إضافة إلى تعريفهم بمفاهيم الولاء والانتماء والمواطنة.
- تفعيل البرنامج الذي أطلقته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع وزارة العمل في (أيار 2009)، وهو برنامج تدريب وتشغيل الخريجين والخريجات الجدد في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص . والذي يهدف إلى جسر الفجوة بين متطلبات سوق العمل من مهارات وخبرات عملية وبين مهارات خريجي وخريجات الجامعات الجدد، مما سيؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة في المملكة بين الذكور والإناث.
- تفعيل العمل في شركة "توظيف وتدريب العمالة الزراعية" التي تم إنشاؤها حديثاً بمبادرة ملكية سامية في (أيار 2009) كرؤية جديدة للحد من البطالة، وتنمية قدرات العاملين والعاملات في الزراعة على أساليب الإنتاج الزراعي الحديث وعلى أفضل الممارسات الزراعية، وتشغيل العمالة الأردنية في قطاع الزراعة، وتوفير فرص عمل لهم بشكل دائم أو موسمي، وبخاصة للإناث اللاتي أبدين استعداداً للالتحاق بالشركة.
- إنجاز مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم "سكن كريم لعيش كريم"، التي تهدف إلى تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي لذوي الدخل المحدود، الذين يُشكلون شريحة واسعة من المواطنين تبلغ حوالي (58%) من السكان.
- تفعيل المبادرة التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة "أهل الهمة"، التي أرادتها جلالتها لتسليط الضوء على الأفراد ذكوراً وإناثاً والجماعات الذين أثروا في غيرهم وألهموا آخرين، وعبروا عن حبهم وانتمائهم بتوظيف قدراتهم وإمكاناتهم للتأثير في مجتمعاتهم وإحداث تغييرات إيجابية فيها.

- تنفيذ مشروع اللامركزية على مستوى المحافظة، بحيث يضمن التعاون والتنسيق بين المحافظة والحكومة ، ويأتي في إطار العمل المستمر من أجل تحقيق مصلحة الوطن وتقديم الأفضل للمواطن ، الذي يعرف الأولوية بالنسبة لمنطقته وماذا يريد من مدارس ومراكز صحية وطرق... وغيرها من خدمات.
- مأسسة التدريب على "الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي" ضمن برامج إعداد القيادات الإدارية العليا والوسطى في المعهد الوطني للتدريب. وتحليل برامج الموازنة العامة ومخصصاتها في الوزارات المختلفة، لمعرفة مدى مراعاتها للنوع الاجتماعي ولاحتياجات المرأة، وتعرّف نقاط القوة في هذا المجال وتعزيزها ونقاط الضعف والثغرات ومعالجتها. وتطوير الكفاءة المؤسسية للوزارات والجهات المعنية تمهيداً لاعتماد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي وصديقة للمرأة بحلول (عام 2011).
- دعم وتفعيل الدور التخطيطي والتنسيقي والرقابي للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبخاصة فيما يتصل بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، ومتابعة تنفيذ توصيات الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة على المستوى الوطني، وتطبيق الخطة الوطنية لتفعيل القرار (1325) التي أعدتها الهيئة الوطنية المعنية وفق منحى تشاركي، ومتابعتها وتقييمها.
- إيجاد مظلة تنسيقية وطنية لبرامج التعليم غير النظامي، لتنضوي تحتها مختلف المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة الرسمية والأهلية في إطار هذا النمط من التعليم، وأن يتم في إطارها تمثيل هذه المؤسسات، بمختلف مجالات عملها وفئاتها المستهدفة وتوجهاتها برامجها، لتكون هذه المظلة إطاراً جامعاً لمختلف البرامج المعنية بتقديم "التربية مدى الحياة" بمختلف أنماطها وطرائقها.
- إصدار وتفعيل مشروع القانون الجديد للنيابة العامة، الذي يعزز استقلاليتها ويشرك القاضيات في الجهاز، إضافة إلى تنفيذ جميع البرامج القانونية الهادفة إلى تعزيز قدراتهن، كي تصل نسبة القاضيات خلال الأعوام المقبلة إلى (40%) من مجموع القضاة في المملكة. وتوفير الفرص التدريبية للنساء بعامة لتعزيز مشاركتهن في صنع القرار واحتلال مواقع قيادية.
- تعزيز التحالفات القائمة وتفعيلها، وبناء تحالفات جديدة لضمان أن يصبح العمل من أجل المرأة والطفل أكثر فاعلية، وأن يحقق تغطية شاملة مستدامة.
- بناء شراكات فاعلة مع وسائط الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري الحديثة والمؤثرة، وتوجيهها إلى كافة الشرائح الاجتماعية بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة، وتسليط الضوء على قضايا المرأة وقدراتها وإمكاناتها ونجاحاتها، وعلى أهمية المشاركة التنموية للمرأة وعلى النجاحات التي حققتها النساء الأردنيات في المجالات: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمجتمعية التطوعية.

قائمة المراجع

- إبراهيم بدران، 2002، قواعد وآفاق تميز التعليم العالي في الأردن.
- (إحصاءات التعليم العالي في الأردن للعام الدراسي 2008/2007، المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- التقرير الإحصائي التربوي للعام الدراسي 2007/2006، وزارة التربية والتعليم/ قسم الإحصاء.
- التقرير الوطني لتقييم منتصف الأمد للتعليم للجميع في المملكة الأردنية الهاشمية، 2007، وزارة التربية والتعليم.
- الأجندة الوطنية: الأردن الذي نريد (2006–2015).
- الأردن بالأرقام، 2004 ،2005، 2006، 2207، دائرة الإحصاءات العامة.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم، 2006، وزارة التربية والتعليم.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (2007–2012)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال، 2006، وزارة العمل.
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006–2010)، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- الأطفال في الأردن: تحليل الوضع (2007/2006)، 2007، منظمة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- الجريدة الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.
- الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004–2013)، المجلس الوطني لشؤون الأ سرة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسف.
- المرأة الأردنية في صورة إحصائية، 2007، دائرة الإحصاءات العامة.
- المرأة والرجل في الأردن في أرقام، 2008، دائرة الإحصاءات العامة.
- تقرير حول التعديلات التي تمت على القوانين (منذ 2004 وحتى 2009)، 2009، فريق العمل القانوني، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- تقارير إنجازات اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للأعوام: 2006، 2007، 2008.
- تقرير حالة حقوق الإنسان في الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، جريدة الدستور، تاريخ (2009/4/21).
- تقرير مقياس الحريات الإعلامية في الأردن لعام (2007)، 2008، المجلس الأعلى للإعلام.
- خمس سنوات من العطاء (2003–2007)، 2007، المجلس الأعلى للسكان/ الأمانة العامة.
- "كلنا الأردن، الأجندة الوطنية": البرنامج التنفيذي (2007–2009)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- مقابلة مع الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (أ. أسمى خضر)، أجرتها/ رنا الصرايره، جريدة الغد، بتاريخ (2009/3/17).
- مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (ERfKE1, ERfKE2)، وزارة التربية والتعليم.
- منى مؤتمن وآخرون، 2003، نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن / منتدى التعليم في أردن المستقبل، وزارة التربية والتعليم.

- منى مؤتمن وآخرون، 2007، الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن، وزارة التربية والتعليم.
- منى مؤتمن وآخرون، 2007، الدراسة التشخيصية لواقع التعليم غير النظامي في الأردن ، وزارة التربية والتعليم.
- منى مؤتمن، 2008، محور التربية والتعليم والتعليم العالي: مسودة الاستراتيجية الوطنية للفرصة السكانية، المجلس الأعلى للسكان.
- منذر المصري، تنمية الموارد البشرية والإعداد لمرحلة الهبة الديموغرافية، الملتقى الوطني الثالث للسكان والتنمية: السكان والهبة الديموغرافية (26–27/ آذار/2007)، العدد الثالث عشر : السكان والتنمية، 2007).
- نشرة إحصاءات التعليم للعام الدراسي (2008/2007)، وزارة التربية والتعليم/ قسم الإحصاء.
- وتستمر مسيرة العطاء ...نحو مزيد من الإنجاز، الدورة السادسة عشرة (2005–2008)، الاتحاد النسائي الأردني العام.
- استجابات الوزارات والمؤسسات الحكومية على "استمارة حصر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي في القطاع الرسمي"، التي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، (نيسان 2009).
- (وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير التربية والتعليم بتاريخ 2008/8/1 للإعلان عن نتائج شهادة الدراسة الثانوية العامة في دورتها الصيفية للعام الحالي 2008).

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

ملحق رقم (1)
استمارة حصر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي في القطاع الرسمي

اسم الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة.....
أولاً: معلومات إحصائية عامة عن العاملين/ات في الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة.

الوظيفة	عدد العاملين/ات		المجموع
	ذكور	إناث	
وزير			
أمين عام			
مدير عام مؤسسة			
أمين عام مساعد			
مساعد أمين عام/ مساعد مدير عام مؤسسة			
مدير إدارة/ مركز الوزارة			
مدير/ في مركز الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة			
مدير مديرية/ في المحافظات والألوية			
مستشار/ في مركز الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة			
رئيس قسم/ في مركز الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة			
رئيس قسم/ في المحافظات والألوية			
رئيس وحدة			
موظف/ في مركز الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة			
موظف/ في المحافظات والألوية			
وظائف أخرى/ لطفاً حددها؟			
إجمالي العاملين/ات في الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة (في المركز وفي المحافظات والألوية)			

ثانياً: معلومات تتعلق بالوحدة المعنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي في الوزارة/ المؤسسة/ الدائرة.
1- هل توجد لدى وزارتكم/ مؤسستكم/ دائرتكم أية وحدة/ جهة معنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي؟ (رجاء ضع دائرة حول الإجابة المناسبة):
أ – نعم ب – لا

(إذا كانت الإجابة بنعم)، رجاء أجب عن الأسئلة التالية:
2- حدد مستوى الوحدة/ الجهة المعنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي في وزارتكم/ مؤسستكم/ دائرتكم، هل هي؟ (رجاء ضع دائرة حول الإجابة المناسبة):
أ- مديرية. ب- قسم. ج- وحدة.
د- فريق عمل. هـ- لجنة. و. أخرى.....رجاء حددها.

3- متى تم إنشاء هذه الوحدة/ الجهة؟ - وهل تم مأسسة هذه الوحدة/ الجهة في الهيكل التنظيمي، ولمن تتبع وظيفياً؟ (من هو مرجعها الوظيفي)؟

4- ما هي مهام هذه الوحدة/ الجهة؟ رجاء أذكرها؟ (يُمكن إرفاق وصف المهام إذا رغبتم).

5- ما هو عدد الموظفين/ات العاملين/ات في الوحدة/ الجهة مصنفين حسب مستواهم الوظيفي والمؤهل العلمي والجنس، وذلك حسبما هو موضح في الجدول التالي:

توزيع الموظفين/ات في مديرية/ قسم/ وحدة... ( ) المعنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي

الوظيفة	درجة المؤهل العلمي (دكتوراه، ماجستير، دبلوم عالي، بكالوريوس، دبلوم كلية مجتمع، ثانوية عامة)	التخصص	الجنس	
			ذكر	أنثى
-1				
-2				
-3				
-4				
-5				
-6				
-7				
-8				
-9				
...				
إجمالي العاملين/ات في المديرية/ القسم/ الوحدة				

6- ما هي أبرز إنجازات هذه المديرية/ القسم/ الوحدة...، وفقاً لمهام عملها، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة (2004-2009)؟ (ترفق الإنجازات في ورقة منفصلة إذا رغبتم).

7- إذا لم يكن لدى وزارتكم/ مؤسستكم/ دائرتكم، وحدة معنية بالمرأة أو النوع الاجتماعي، فهل سبق أن تم استهداف المرأة بشكل محدد أو تم إدماج بنود خاصة بالمرأة أو النوع الاجتماعي في (سياسات/ تشريعات/ استراتيجيات / خطط / برامج / مشاريع / موازنات مؤسستكم)، الرجاء ذكرها وتحديدها؟ (يُمكن إذا رغبتم مشكورين تزويدنا بنسخ من تلك المرجعيات لتوثيقها). (ترفق الإجابات في ورقة منفصلة إذا رغبتم).

8- هل لدى وزارتكم/ مؤسستكم / دائرتكم، أية إنجازات تتعلق بمجالات العمل الحاسمة التالية لمنهاج ع مل بيجين المعنية بالمرأة، والتي تشمل: المرأة والفقر، تعليم وتدريب المرأة، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاعات المسلحة، المرأ ة والاقتصاد، المرأة في مواقع القوة واتخاذ القرار، الحقوق الإنسانية والمرأة، المرأة والإعلام، المرأة والبيئة، والطفلة الأنثى، الرجاء أذكرها، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة (2004-2009)؟ (ترفق الإجابات في ورقة منفصلة).

9- ما هي طبيعة علاقة وزارتكم/ مؤسستكم/ دائرتكم مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؟ وما مستوى ودرجة فاعلية هذه العلاقة من وجهة نظركم، وما هي مقترحاتكم لتفعيل هذه العلاقة؟

10- أية معلومات أخرى ترغبون إضافتها أو توثيقها.

اسم المستجيب/ المستجيبين على الاستمارة.....

المعلومات المناسبة للتواصل معه/ معهم: الهاتف..... الفاكس.....

البريد الإلكتروني.....

وأخيراً كل الشكر والتقدير لمن ساهم في الاستجابة الفـاعلة والدقيقة لهذه الاستمارة، وسيتم التواصل معكم لاطلاعكم على نتائج حصر البيانات والمعلومات في القطاع الرسمي على المستوى الوطني، وسنستعين بخبراتكم بإذن الله تعالى كشركاء استراتيجيي ن للعمل معاً نحو الارتقاء بالمرأة الأردنية.

د. منى مؤتمن

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

ملحق رقم (2)
اللجان والشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

(1) شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية	
الرقم	الوزارة / المؤسسة/ الدائرة
1	وزارة العدل
2	وزارة الثقافة
3	وزارة التخطيط
4	وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية
5	وزارة التعليم العالي
6	وزارة الخارجية
7	وزارة الصحة
8	وزارة العمل
9	وزارة الصناعة والتجارة
10	وزارة الداخلية
11	وزارة الشؤون البلدية
12	وزارة الزراعة
13	وزارة السياحة والآثار
14	وزارة المالية
15	وزارة البيئة
16	وزارة التربية والتعليم
17	وزارة التنمية الاجتماعية
18	وزارة تطوير القطاع العام
19	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
20	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
21	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
22	مؤسسة التدريب المهني
23	مؤسسة الإقراض الزراعي

(2) اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية	
الرقم	المنظمة
1	جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية
2	مبرة أم الحسين
3	تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
4	الاتحاد النسائي الأردني العام
5	جمعية التمكين للنساء الجامعيات في الأردن
6	معهد الملكة زين الشرف التنموي
7	جمعية النساء العربيات في الأردن
8	الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
9	مركز التوعية والإرشاد الأسري
10	الجمعية الأردنية للتأهيل النفسي
11	مركز الإعلاميات العربيات
12	الاتحاد الوطني لصاحبات الأعمال والمهن
13	ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني
14	الجمعية الخيرية الشركسية – الفرع النسائي
15	المعهد الدولي لتضامن النساء
16	جمعية الألفية الثالثة للسيدات
17	اتحاد المرأة الأردنية
18	نادي خريجات وقدامى المدرسة الأهلية للبنات
19	جمعية الأقصى الخيرية
20	ملتقى النساء العالمي
21	نقابة الصحفيين
22	الاتحاد العام لجمعيات الشابات المسيحية في الأردن
23	جمعية فتيات البادية للتنمية والتدريب الخيرية

24	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون		24	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
25	دائرة الإحصاءات العامة		25	المجلس الأعلى للسكان
26	دائرة الأراضي والمساحة		26	المركز الوطني لحقوق الإنسان
الرقم	الوزارة / المؤسسة/ الدائرة		الرقم	المنظمة
27	دائرة الأحوال المدنية والجوازات		27	الجامعة الأردنية – مركز دراسات المرأة
28	ديوان الخدمة المدنية		28	ميزان
29	ديوان المظالم		29	حزب حشد – لجنة المرأة
30	القوات المسلحة الأردنية		30	الشبكة الإقليمية العربية للمرأة في الإدارة المحلية الجيدة
31	إدارة حماية الأسرة – الأمن العام		31	وكالة الغوث الدولية (الأونروا) – مركز البرامج النسائية
32	مديرية الأمن العام		32	الشبكة العربية للنساء القانونيات
33	المديرية العامة للدفاع المدني: – إدارة الدراسات والأبحاث والتطوير – إدارة الإعلام والتثقيف الوقائي		33	الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن – لجنة المرأة
34	المجلس الأعلى للشباب		34	رئيسة بلدية الحسا
35	المجلس الأعلى للسكان			

تتمة اللجان والشبكات العاملة تحت مظلة اللجنة الوطنية

(3)	فريق العمل القانوني
(4)	الفريق الإعلامي
(5)	ملتقى الأكاديميات والمبدعات
(6)	شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة"
(7)	شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية "تشميات"
(8)	مكتب شكاوي المرأة
(9)	الهيئة الوطنية لتفعيل القرار 1325